The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Postgraduate
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير المحاسبة والتمويل

العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)

The Relationship between Internal Control Elements and Quality of Financial Reports

(A Field Study on the Banks Operating in the Gaza Strip)

إِعدَادُ البَاحِثَة

يسرى محمد موسى أبو سعيد

إِشرَافُ

الأستاذ الدكتور

ماهر موسى درغام

أستاذ المحاسبة والتدقيق الجامعة الإسلامية بغزة

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي (المحاسبة والتمويل) بِكُليةِ (التجارة) فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

ديسمبر/2017م – كانون أول/ 1439هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)

The Relationship between Internal Control Elements and Quality of Financial Reports

(A Field Study on the Banks Operating in the Gaza Strip)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**يسرى محمد أبو سعيد**	اسم الطالب:
Signature:	**يسرى أبو سعيد**	التوقيع:
Date:	2017/12/17	التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

عمادة للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/11/22م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **يسرى محمد موسى أبو سعيد** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم المحاسبة والتمويل** وموضوعها:

العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية
(دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 04 ربيع الأول 1439هـ، الموافق2017/11/22م الساعة الواحدة ظهراً في قاعة مؤتمرات مبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. ماهر موسى درغام	مشرفاً و رئيساً	.....
د. هشام كامل ماضي	مناقشاً داخلياً	.....
د. عبد الرحمن محمد رشوان	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/**قسم **المحاسبة والتمويل**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية والتي تتمثل في (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية ببعديها (الملاءمة والتمثيل الصادق) وتقييم مدى فعالية هذه العناصر في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ولتُحقق الدراسة أهدافها فقد اعتمدت على البيانات الأولية، حيث صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، وتم توزيع (80) استبانة على العاملين في المراكز الإشرافية القادرة على تقييم عناصر الرقابة الداخلية وتتمثل في المدراء ورؤساء الأقسام والمدقق الداخلي، وعلى المدققين الخارجين لتلك المصارف حيث تم استرداد (78) استبانة بنسبة (97.5%) وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة.

حيث أظهرت نتائج الدراسة هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة، وبينت ارتفاع مستوى عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية, ويعود ذلك لاهتمام وحرص إدارة المصارف على وجود بيئة رقابية سليمة محفزة للعمل، وجود هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات والمسئوليات بشكل واضح، الخبرة التي تتمتع بها الإدارة في تقييم وتحليل المخاطر، الحماية الكاملة للبرامج والملفات الالكترونية والأصول وقوة البرامج في توصيل المعلومات لكافة الأطراف الداخلية والخارجية، الصلاحيات الممنوحة للعاملين في الرقابة للوصول إلى كافة السجلات والدفاتر لتقييم نظام الرقابة وإبلاغ الجهات المسئولة عن أية قصور أو معوقات فيه للعمل على تطويره بما يحقق فعاليته، وأهمية التقارير المالية في تزويد المستخدمين بجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، واكتمال المعلومات المدرجة في التقارير وصدق تمثيلها للواقع.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة تعزيز عناصر الرقابة الداخلية من خلال توافر الكفاءة والمهنية عند اختيار العاملين واستشارة لجان التدقيق عند إجراء أي تعديلات، ومشاركة فريق الرقابة في تحديد إجراءات الرقابة الملائمة في حال تطوير الخدمات لمواجهة أية مخاطر، واستخدام الأنظمة التي تتيح المعلومات في الوقت المناسب وتفعيل قنوات الاتصال مع الأطراف الخارجية والداخلية وضرورة توافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء المصرف والبُعد عند التحيز عن إعداد التقارير المالية وكذلك الاهتمام بتطوير الكادر البشري من خلال عقد الدورات والندوات والحصول على الشهادات المهنية.

الكلمات المفتاحية:

عناصر الرقابة الداخلية– جودة التقارير المالية–المصارف الفلسطينية – قطاع غزة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

This study aimed at identifying the relationship between the internal control elements according to the, which are control environment, risk assessment, control activities, information and communication, control and accuracy, and the quality of financial reports considering their dimensions of relevance and honest representation. The study aimed at evaluating the effectiveness of these elements in the banks operating in the Gaza Strip.

In order to achieve these objectives, the study relied on primary and secondary data. The researcher designed a questionnaire that is appropriate to the subject and objectives of the study, where 88 questionnaire forms were distributed to the employees in bank supervisory positions who were able to evaluate the internal control elements. These employees are the managers, heads of departments, the internal auditor, and the external auditors of the targeted banks. The researcher retrieved 78 questionnaires, which represents a return rate of 97.5%. The study used the descriptive analysis method to describe and analyze the study variables.

The results of the study showed that there is a statistically significant relationship between internal control elements and the quality of financial reports of the banks operating in the Gaza Strip. The study also showed a high score of the internal controls and the quality of the financial reports. This was due to the interest of the investigated banks management in assuring existence of a sound regulatory environment that promotes productivity, an organizational structure that clearly defines authorities and responsibilities, the management experience in assessing, analyzing, and facing risks, the full protection of programs, electronic files and assets, and the strength of programs in communicating information to all internal and external parties, and the control powers granted to the workers to access all the needed records to evaluate the control system and report any defects to the concerned authorities in order to develop the system and improve its effectiveness. The study findings confirmed the importance of financial reporting to provide users with all the necessary information to make decisions in a timely manner, in addition to the completeness and validity of the information included in those reports in terms of their representation of reality. The study concluded with a number of recommendations. This included the need to strengthen the internal control elements through the provision of highly-qualified staff based on efficiency and professionalism in the selection of employees. There is a need to consult the control committees in the case of any change, and to get them involved in determining appropriate control procedures in the event of developing bank services to face any risks. The study also recommends the use of proper information systems that make the require data available in timely manner, and to activate the required channels of communication with external and internal parties. There is also a need for the availability of professional control standards to assess the performance of the bank without any bias in the preparation of financial reports as well as proposing the required development plans of human resources through training courses, seminars, and professional training certification.

Keywords: Internal Control Elements, Quality of Financial Reports, Palestinian Banks, the Gaza Strip.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

[المجادلة:11]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــداء

إلى روح والدي... رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته

إلى الشموع المنيرة لي دربي ...إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى جميع أفراد أسرتي...لا أراني الله فيكم بأساً

إلى عـــماد...تولاه الله برعايته وحفظه

إلى كل من علمني حرفاً

إلى وطني فلسطين وعاصمته القدس

إليكم جميعاً أهدي بحثي

الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة ووفقني على انجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أ.د ماهر درغام أستاذ المحاسبة في الجامعة الإسلامية لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة والذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كان لها الأثر في انجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة والممثلة بـ د. هشام ماضي استاذ المحاسبة في الجامعة الإسلامية مناقشاً داخلياً، د. عبد الرحمن رشوان أستاذ المحاسبة في الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا على ما سيقدمونه لي من ملاحظات وتوجيهات ستثري هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر أ. اسمت الريس مدير عام وزارة المالية سابقاً وأسال الله أن يكون في ميزان حسناتهم.

اللهم إن أصبنا فمنك وإن أخطأنا فمن أنفسنا

والله ولي التوفيق،،،

الباحثة

يسرى محمد أبو سعيد

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة ..... ت

Abstract ..... ث

الإهـــــــداء ..... ح

شكر وتقدير ..... خ

قائمة المحتويات ..... د

قائمة الجداول ..... س

قائمة الأشكال ..... ص

قائمة الملاحق ..... ض

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمة 2

1.2 مشكلة الدراسة 3

1.3 أهداف الدراسة 4

1.4 فرضيات الدراسة 4

1.5 أهمية الدراسة 5

1.6 متغيرات الدراسة 6

1.7 مجتمع وعينة الدراسة 7

1.8 حدود الدراسة. 7

1.9 التعليق على الدراسات السابقة: 8

1.11 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: 18

1.12 مصطلحات الدراسة: 19

الفصل الثاني الرقابة الداخلية **21**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: مفاهيم الرقابة الداخلية وتطورها. 22
2.1.1 تمهيد: 22
2.1.2 مفهوم الرقابة الداخلية: 23
2.1.3 أهداف الرقابة الداخلية: 24
2.1.4 مراحل الرقابة الداخلية: 24
2.1.5 خصائص النظام الرقابي الفعال: 26
2.1.6 مقومات نظام الرقابة الداخلية: 28
المبحث الثاني: عناصر الرقابة الداخلية 32
2.2.1عناصر نظام الرقابة الداخلية: 32
2.2.2 نظام الرقابة الداخلية في المصارف: 41
2.2.4 خطوات الرقابة الداخلية: 41
2.2.5 الأساليب التي يمكن استخدامها في الرقابة: 42
الفصل الثالث جودة التقارير المالية 45
المبحث الأول: مفهوم جودة التقارير المالية 46
3.1.1 تمهيد: 46
3.1.2 تعريف الجودة: 46
3.1.3 جودة التقارير المالية: 47
3.1.4 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية: 48
3.1.5 الخصائص النوعية للتقارير المالية 49
3.1.6 مقومات جودة المعلومات المحاسبية 52
3.1.7 قيود ومحددات توصيل المعلومات لمستخدميها 52
3.1.8 الصفات التي يجب توافرها في مستخدم المعلومات 53
3.1.9 الأطراف التي تتأثر وتؤثر في التقارير المالية 52
3.1.10 أهم فئات مستخدمي التقارير المالية 54
3.1.11 أهمية المعلومات في القوائم المالية لدى المصارف: 56

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أنواع التقارير المالية ومستخدميها. 60
3.2.1 أنواع التقارير المالية: 60
3.2.2 معايير جودة المعلومات المحاسبية: 62
3.2.3 مقاييس جودة المعلومات المحاسبية: 64
3.2.4 العوامل التي تقلل من حالات التلاعب في التقارير المالية: 65
3.2.5 العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: 65
3.2.6 مساهمة المدقق الداخلي لمنع التلاعب والغش عن طريق: 66
3.2.6 العلاقة بين نظام الرقابة ولجان التدقيق: 66
3.2.7 العلاقة بين جودة التقارير وكفاءة الاستثمار : 68
الفصل الرابع الدراسة التطبيقية 72
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات 73
4.1.1 منهج الدراسة 73
4.1.2 طرق جمع البيانات: 73
4.1.3 مجتمع وعينة الدراسة: 74
4.1.4 خصائص وسمات عينة الدراسة : 75
4.1.5 أداة الدراسة : 79
4.1.6 صدق وثبات الاستبيان: 79
4.1.7 ثبات فقرات الاستبانة Reliability: 83
4.1.8 المعالجات الإحصائية: 85
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها 100
4.2.1 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S) 100
4.2.2 تحليل فقرات ومحاور الدراسة 100
4.2.3 فرضيات الدراسة: 109
4.2.4 تحليل الانحدار المتعدد 112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات 120

4.3.1 النتائج 120

4.3.2 التوصيات: 123

4.3.3 دراسات مستقبلية: 124

المصادر والمراجع..... 125

الملاحق 137

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول (2.1): يوضح عناصر الرقابة الداخلية 40
جدول (4.1): مجتمع وعينة الدراسة 75
جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس 75
جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر 76
جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي 76
جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي 77
جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة 77
جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي 78
جدول (4.8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية الحاصل عليها 78
جدول (4.9): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة: القسم الأول(عناصر الرقابة الداخلية في المصرف) 81
جدول (4.10): تابع الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة: القسم الثاني (جودة التقارير المالية) 82
جدول (4.11): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة 82
جدول (4.12): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية) 83
جدول (4.13): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ) 84
جدول (4.14): مقياس ليكرت الخماسي 85
جدول (4.15): اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov) 86
جدول (4.16): تحليل فقرات المحور الاول : بيئة الرقابة 88
جدول (4.17): تحليل فقرات المحور الثاني: تقدير المخاطر 90
جدول (4.18): تحليل فقرات المحور الثالث: الأنشطة الرقابية 93
جدول (4.19): تحليل فقرات المحور الرابع : المعلومات والاتصال 95
جدول (4.20): تحليل فقرات المحور الخامس : المراقبة والضبط 97
جدول (4.21): تحليل محاور القسم الاول (عناصر الرقابة الداخلية) 99
جدول (4.22): تحليل فقرات المحور الاول: خاصية الملاءمة 101
جدول (4.23): تحليل فقرات المحور الثاني : خاصية التمثيل الصادق 103
جدول (4.24): تحليل محاور القسم الثاني: أبعاد جودة التقارير المالية (في المصارف العاملة في قطاع غزة) 105
جدول (4.25): معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ 106

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (26): معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ 107
جدول (4.27): معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ 108
جدول (4.28): تحليل الانحدار الخطي المتعدد (المتغير التابع: جودة التقارير المالية(الملائمة، التمثيل الصادق) 111
جدول (4.29): نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى الجنس 113
جدول (4.30): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) 114
جدول (4.31): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)..... 115
جدول (4.32): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) 116
جدول (4.33): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)..... 117
جدول (4.34): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى التخصص العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) 118
جدول (4.35): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى الشهادات المهنية الحاصل عليها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) 119

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

شكل (1.1): يوضح متغيرات الدراسة 6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

ملحق (1): استبانة الدراسة ..... أ
ملحق (2): قائمة بأسماء المحكمين ..... ذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءاً من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب دوراً مهماً في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرار بمعلومات ذات جودة ودقة وفي الوقت المناسب تساعدهم في اتخاذ مختلف القرارات، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف لابد مـــــن تصميم نظام رقابة داخلي فعال (الغول، 2015م، ص2)، وللرقابة الداخلية أهمية كبيرة في كافة منظمات الأعمال وبالأخص المصارف، لما تمتلكه من خبرة وفهم معرفي متراكم في بيئة العمل، والقدرة على دعم كافة الإدارات وتحفيزها من أجل تحقيق أهداف المصرف وحماية وجوده واستمراره (لطفي، 2006م:85).

وتتضمن الرقابة الداخلية الإجراءات والسياسات التي تتخذها إدارة أي مصرف لمساعدتها ما أمكن في التوصل إلى تحقيق أهدافها والالتزام بهذه السياسات لضمان حماية الموجودات أو الأصول واكتشاف الغش ومنع الخطأ وتكامل السجلات المحاسبية وتوفير معلومات مالية تتصف بالخصائص النوعية من حيث الموثوقية والملاءمة (الصواف، 2011م، ص4).

ففئات المجتمع المالي في المصارف تحرص على أن تكون التقارير والقوائم المالية ذات جودة عالية، مما ينعكس على كفاءة وفعالية القرارات التي سيتم اتخاذها، حيث توفر جودة التقارير المالية في المصارف معلومات مفيدة للجهات الداخلية والخارجية خاصة عن كمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ويؤدي عدم التلاعب بالأرباح إلى ضمان حد أدنى من جودة المعلومات المحاسبية (Tang, et. al, 2008).

وجودة التقارير المالية تعني الإفصاح المالي الذي يتسم بالتوقيت المناسب والتفاصيل والوضوح فهو أساس جودة التقارير المالية ولا يتوافر دونما اتصاف المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية وتتمثل في خاصيتي التمثيل الصادق والملائمة (صليب، 2004م)، وتعرف بأنها ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها، والوصول لتقارير مالية جيدة، ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات وآليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير، وبحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتميز بالإيضاح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من بناء قرارات رشيدة في ظل اتسام المعلومات المحاسبية بالخصائص النوعية، حيث إن جودة التقارير المالية هي نفسها جودة المعلومات المحاسبية (خليل، 2005م).

وتعتبر المصارف من أهم منظمات الأعمال في أي دولة وترتبط بأعمالها مصالح العديد من الأطراف، وقطاع المصارف في فلسطين من أهم مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث يتكون هذا الجهاز حسب آخر إحصائية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية عن مجموعة من المصارف التجارية والإسلامية الوطنية والوافدة عددها (15) مصرف، حيث يبلغ عدد المصارف التجارية منها (13) مصرف منها الوافدة والوطنية، ومصرفين إسلاميين وطنيين، وهذه المصارف حريصة على تطبيق المتطلبات القانونية والتنظيمية المحلية والصادرة عن المنظمات الدولية بما يعزز متانة الجهاز المصرفي الفلسطيني والثقة فيها، بالإضافة إلى تطبيقها سياسات وإجراءات إدارية وأنظمة محاسبية ورقابية ذات كفاءة وفعالية www.pma.ps.

1.2 مشكلة الدراسة

نتيجة لتطور وتوسع الخدمات التي تقدمها المصارف وتشابك أنشطتها خارج حدود البلد وزيادة الاستثمار في هذا القطاع, وحفاظاً على استقرار النظام المصرفي برزت الحاجة لوجود نظام رقابي فعال يساهم في تحسين جودة الخدمات والتقارير المالية بما تتضمنه من معلومات جيدة تفيد مستخدميها في ترشيد القرارات سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي خاصةً المستثمرين أهم فئة من فئات مستخدمي التقارير المالية.

وقد ازدادت أهمية تحقيق جودة التقارير المالية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية في الآونة الأخيرة وما نجم عنها من انهيار بعض الشركات الكبرى في الدول المتقدمة مثل شركة (Enron) الأمريكية عام 2001 وما تبعه من انهيار لشركة (Arthur Anderson) للتدقيق التي كانت تدقق حساباتها حيث عاد الاهتمام إلى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية(حمد، 2010م، ص193).

ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات الكبرى وتأثيره على جودة التقارير المالية والخدمات المقدمة من تلك المصارف، كان لابد من الربط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى وجود علاقة بين بيئة الرقابة وجودة التقارير المالية؟
2. ما مدى وجود علاقة بين تقدير المخاطر وجودة التقارير المالية؟
3. ما مدى وجود علاقة بين المعلومات والاتصال وجودة التقارير المالية؟
4. ما مدى وجود علاقة بين أنشطة الرقابة وجودة التقارير المالية؟
5. ما مدى وجود علاقة بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية؟

1.3 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية الخمس وجودة التقارير المالية ببعديها (الملائمة، والتمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة وهناك مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في التالي:

6. بيان وتقييم مدى التزام المصارف بعناصر الرقابة الداخلية وبمعايير جودة المعلومات عند إعداد التقارير المالية.
1. بيان العلاقة بين بيئة الرقابة وجودة التقارير المالية ببعديها(الملاءمة والتمثيل الصادق) .
2. بيان العلاقة بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية ببعديها(الملاءمة والتمثيل الصادق).
3. بيان العلاقة بين المعلومات والاتصال وجودة التقارير المالية ببعديها(الملاءمة والتمثيل الصادق).
4. بيان العلاقة بين أنشطة الرقابة وجودة التقارير المالية ببعديها(الملاءمة والتمثيل الصادق).
5. بيان العلاقة بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية ببعديها(الملاءمة والتمثيل الصادق).

1.4 فرضيات الدراسة

نظراً للدور المهم الذي تلعبه مكونات الرقابة الداخلية كأداة فاعلة في المصارف للحد من تعرض المصارف للمخاطر فقد قام البحث على الفرضية الرئيس التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الرئيس:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث (الملاءمة) في المصارف العاملة في قطاع غزة.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة.

1.5أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أن وجود نظام رقابة داخلية فعال في أي مصرف يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية والتي تعود بالمنفعة على كل من:

1. المستثمرين:

حماية مصالح المستثمرين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمصارف، حيث إن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة.

2. الإدارة:

مساعدة إدارة المصارف في تحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق فيها تُمكن من اتخاذ قرارات سليمة لمصلحة المصارف الأمر الذي ينعكس ايجاباً على استقرار المصارف وتطوير أدائها بما يعزز قدرتها التنافسية وزيادة حصتها السوقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. الممارسين لمهنة التدقيق:

حيث إن وجود نظام رقابة فعالة يساهم في تقليل إجراءات واختبارات عملية التدقيق الأمر الذي يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة وفاعلية للموارد المستخدمة من قبل المدققين بمعنى تحويل عملية التدقيق من عملية تفصيلية إلى اختبارية على أساس العينات.

4. الباحثين والدارسين:

تقديم فائدة للجهات الأكاديمية من باحثي ودارسي حيث أنه يعد مرجعاً لهم في التعرف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

1.6 متغيرات الدراسة

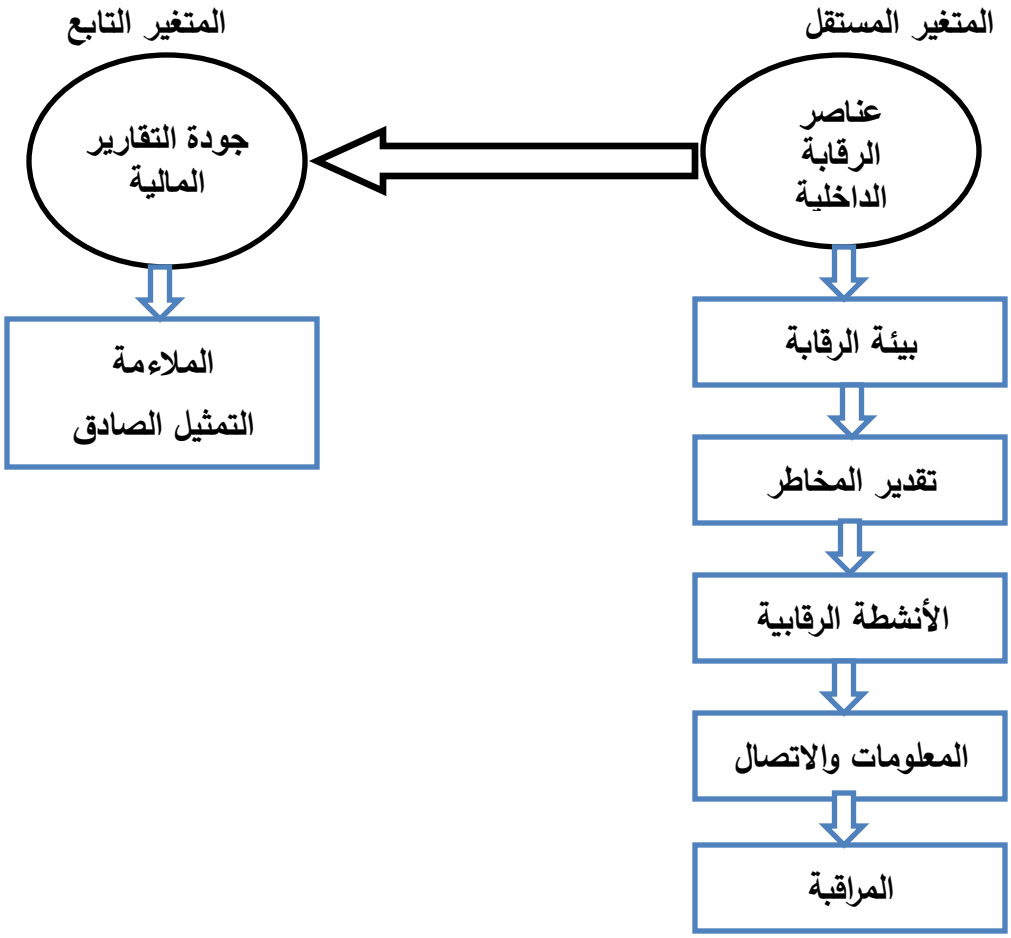

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.7 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العاملة في قطاع غزة وشركات التدقيق على تلك المصارف.

يشتمل العينة على الموظفين الذين يتولون مناصب قيادية وإشرافية قادرة على تقييم نظام الرقابة الداخلية كالمدراء ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة وكذلك المدققين الخارجيين على تلك المصارف.

1.8 حدود الدراسة.

حدود موضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على الوقوف على العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية بمكوناته الخمسة(البيئة الرقابية، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال والمراقبة والضبط) و جودة التقارير المالية ببعديها(الملاءمة والتمثيل الصادق).

حدود مكانية: تركز هذه الدراسة على المصارف العاملة في قطاع غزة وشركات التدقيق على المصارف.

حدود زمانية: سيتم تطبيق هذه الدراسة خلال العام2017م.

حدود بشرية: المدراء ورؤساء الأقسام والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.9 الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (النجار،2016) بعنوان:" العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة القرارات الاستثمارية" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة القرارات الاستثمارية للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين والتعرف على أثر نسبة السيولة ونسبة الديون ونوع القطاع على جودة التقارير المالية وكفاءة القرارات الاستثمارية وتم استخدام الأسلوب الكمي وأجريت الدراسة على 31 شركة غير مالية بواقع 62 مفردة.

ومن نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط جودة التقارير ومتوسط كفاءة الاستثمار، كما أن التقارير المالية للشركات المدرجة ببورصة فلسطين تتمتع بجودة عالية وكذلك انخفاض في مستوى كفاءة الاستثمار للشركات غير المالية المدرجة في البورصة.

ومن أهم التوصيات ضرورة العمل على زيادة جودة التقارير المالية وضرورة العمل على زيادة كفاءة الاستثمار للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

2. **دراسة(الغول، 2015م). بعنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية" دراسة على عينة من المؤسسات بولاية ورقلة بالجزائر.**

هدفت الدراسة إلى التعرف وإبراز الدور الفعال لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال إبراز معايير جودة نظام الرقابة والتي تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من المراجعين والمحاسبين العاملين بمؤسسات ولاية ورقلة بواقع 40 استبانة.

ومن نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لما يتيحه نظام الرقابة الداخلية من أدوات رقابية فعالية تؤثر على جودة المعلومات.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تطبيق إجراءات الرقابة لهدف حماية أصول المؤسسة والاعتماد على خبراء متخصصين في وضع النظام الرقابي، وضرورة توعية الموظفين بأهمية تطبيق الإجراءات والقواعد بهدف إدارة موارد المؤسسة بكفاءة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة (فضيلة، والشريف، 2015م) بعنوان: دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية "دراسة ميدانية على مصرف الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة نظام الرقابة الداخلية في عملية إدارة مخاطر الائتمان في مصرف الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من الموظفين في مديرية المفتشية العامة والتدقيق ومديرية المحاسبة على مستوى الادارة العامة في مصرف الفلاحة والتنمية الريفية بواقع 33 موظف في المصرفين.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في مصرف الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

ومن أهم توصيات الدراسة بضرورة اهتمام الجهات الإدارية للمصارف بتقسيم اختصاصات صناعة القرار الائتماني من خلال وجود قسم للمتابعة الائتمانية، وضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في فحص التقارير الدورية، وتفعيل دور إدارة المخاطر وأن تقوم المصارف بتوفير وسائل المراقبة التي تضمن الالتزام بكافة السياسات ويشمل نظام الرقابة الداخلية الفعال وتحديد وتقييم المخاطر مع ضرورة الالتزام بإصدار تقارير دورية منتظمة.

4. دراسة (عياش،2014م) بعنوان: دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي "دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف وتقويم عناصر هيكل الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 6 شركات للاتصالات العاملة في الجمهورية اليمنية بواقع 92 موظف يعملون بها.

ومن نتائج الدراسة تتمتع شركات الاتصالات اليمنية بهيكل رقابي داخلي جيد ومقبول وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية جيدة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، وجود عناصر رقابة داخلية جيدة يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات التي تساعد على ترشيد ودعم القرارات.

ومن أهم توصيات الدراسة استمرار عملية التحديث والتطوير لهيكل الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية والالتزام وتحديث السياسات والإجراءات التنظيمية في تلك الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. دراسة (قشطة، 2013م)، بعنوان: "علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية بقطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من العاملين في المصارف الوطنية بمسمياتهم المختلفة بواقع (241) موظف يعملون في (6) مصارف.

ومن نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في آراء أفراد العينة حول علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية العاملة بقطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية باستثناء متغير (المسمى الوظيفي).

ومن أهم توصيات الدراسة التواصل مع التطورات العلمية الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال الاشتراك في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة، وتقييم الإجراءات الرقابية بشكل دوري من أجل تحديد جوانب الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها.

6. دراسة (عبد الفتاح، 2013م)، بعنوان: "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية : دراسة اختبارية".

هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية بالبيئة المصرية في إطار أساليب وأدوات نظم المعلومات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في الشركات المساهمة المصرية بما فيها المصارف، بواقع (86) شركة عن الفترة المالية 2009م و2010م.

ومن أهم نتائج الدراسة توجد علاقة ايجابية بين الخبرة المالية للجان المراجعة وجودة التقارير المالية، وتوجد علاقة سلبية بين حجم لجان المراجعة وجودة التقارير المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة مراقبة أداء لجان المراجعة خلال العام من قبل مجلس الإدارة من ناحية والمنظمات والهيئات المهنية (البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية)، وإنشاء معهد مهني لتنظيم وتطوير أداء أعضاء لجان المراجعة، وتنظيم مسألة التعليم المهني المستمر لأعضائها، والعمل على إرساء المقومات العلمية والعملية الواجبة لمنظومة لجان المراجعة وتنظيم البرامج التدريبية اللازمة للمرشحين لعضوية اللجان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. دراسة (الجرد،2013م) بعنوان: "أثر مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر مكونات الرقابة الداخلية على خطر الرقابة ويتكون خطر التدقيق من ثلاثة عناصر أساسية وهي (الخطر الحتمي، وخطر الرقابة الداخلية، وخطر الاكتشاف) وتم استخدم المنهج الوصفي التحليلي وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات واختبار الفرضيات، على عينة مكونة من 39 فرداً من مدققي الحسابات الخارجيين المعتمدين لدى هيئة الأوراق المالية السورية.

ومن أهم نتائج الدراسة تؤثر مكونات الرقابة الداخلية الخمسة المتمثلة في (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الإشراف والمتابعة) على تقدير خطر الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، من حيث إشراف مجلس الإدارة المستقل عن الإدارة، تحديد الأهداف بشكل واضح بما فيه الكفاية لتحديد وتقييم المخاطر، تبادل المعلومات مع أطراف خارجية، اختيار وتطوير الضوابط التي تساعد في التخفيف من حدة المخاطر إلى مستوى مقبول واختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة لمكونات الرقابة الداخلية على التوالي.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تقييم مكونات الرقابة الداخلية الخمسة لدى تقدير خطر الرقابة الداخلية، دراسة مدى وجود مجلس إدارة مشرف على الرقابة الداخلية، وتقييم مدى استقلاليته عن الإدارة، عند دراسة بيئة الرقابة، التركيز على تحديد الأهداف بشكل واضح بما فيه الكفاية لتحديد وتقييم المخاطر عند دراسة تقدير المخاطر، التركيز على تبادل المعلومات مع أطراف خارجية عند دراسة المعلومات والاتصال، التركيز على اختيار وتطوير الضوابط التي تساعد في التخفيف من حدة المخاطر إلى مستوى مقبول عند دراسة أنشطة الرقابة، التركيز على اختيار وتطوير وتنفيذ عملية التقييم المستمرة لمكونات الرقابة الداخلية عند دراسة المتابعة.

8. دراسة (علي،2011م) بعنوان: "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فقد تم الاعتماد على الاستبانة لاختبار الفرضيات على عينة مكونة من 74 فرداً من عمال الوحدة الإنتاجية والتجارية بآريس التابعة لمطاحن الأوراس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من نتائج الدراسة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وصنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث يوجد تأثير للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في تلك المؤسسات، ويمكن التنبؤ بصنع القرار في المؤسسات من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة العمل على توفير الظروف المناسبة للحصول على معلومات محاسبية ذات جودة في المستوى المطلوب وتكون مفيدة لصنع القرار، ضرورة تدريب صناع القرار في المؤسسات الاقتصادية في مختلف المستويات على فهم المعلومات المحاسبية واختيار المفيد منها واستخدامه في صنع القرار، وضرورة سن تشريعات تلزم المؤسسات الاقتصادية على الإفصاح بالمزيد من المعلومات المحاسبية.

9. دراسة (البلداوي، 2011م) بعنوان: "مدى الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في هيئة التعليم التقني–دراسة ميدانية في بعض المعاهد".

هدفت هذه الدراسة إلى توصيف عناصر الرقابة الداخلية في ظل المعايير الدولية وقياس وتحليل مدى الالتزام بتلك العناصر في هيئة التعليم التقني من خلال عينة مختارة ضمت ثلاثة معاهد(معهد الإدارة التقني ومعهد إعداد المتدربين ومعهد التكنولوجيا)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد تم الاعتماد على الاستبانة لاختبار الفرضيات على مجموعة من الأساتذة وممارسي مهنة التدقيق في المعاهد.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هناك التزام بعناصر الرقابة الداخلية في هيئة التعليم التقني ولكن ليس بشكل كبير وأن أكثر المعاهد التزاماً هو معهد التكنولوجيا ثم معهد الإدارة التقني وأخيراً معهد إعداد المتدربين، وقلة اهتمام المعاهد الثلاثة بعنصر تقييم المخاطر وربما يعود ذلك لطبيعة عمل المعهد وقلة المخاطر المحيطة به كما أنه ليس هناك اهتماماً باستقلالية أجهزة التدقيق الداخلي وهناك اهتمام بإجراءات الرقابة التقليدية أكثر من إجراءات الرقابة الحديثة المرتبطة باستخدام الحاسوب أو بإجراءات رقابة الأداء.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة زيادة وعي العاملين في المعاهد وبمختلف المستويات بأهمية عناصر الرقابة الداخلية من خلال الدورات التدريبية، ومن المبادئ الرقابية التي يجب الاهتمام بها التفويض وتحديد المسؤوليات ويجب أن يكون ذلك مكتوب لضمان فاعلية نظام الرقابة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية والحد من المخاطر، من الضروري إعادة تقييم المناهج بين فترة وأخرى خاصة مادة التدقيق لرفد الخريجين بأحدث المعلومات وفقاً للمعايير الدولية.

10.دراسة (إسماعيل، 2010م)، بعنوان: "العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية".

هدفت الدراسة إلى التعريف بمبادئ الحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية وعلاقتهما ببعضهما، وببعض المفاهيم الأخرى المتمثلة في جودة الأرباح وكفاءة السوق المالي، وإلى اختبار مدى وجود علاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، عن طريق القياس الكمي لمتغيرات الدراسة. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختبار البيانات المالية لـ **(30)** شركة من الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ما بين **2006**م و**2008**م وشملت العينة مصارف.

ومن أهم النتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق وبين جودة التقارير المالية، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بالحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة بينها وبين جودة التقارير المالية.

ومن أهم توصيات الدراسة إيجاد آليات لتعزز الفصل بين الملكية والإدارة واستصدار التشريعات المناسبة لرفع كفاءة السوق المالي الذي ينعكس بالتالي على رفع مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية.

11.دراسة (حمادة،2010م)، بعنوان: "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثلت عينة الدراسة في مكاتب مراجعة الحسابات العاملة في دمشق والبالغ عددها **(87)** مكتب.

ومن أهم نتائج الدراسة أنه لضوابط الرقابة التنظيمية لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ولضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر كبير في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية، ولضوابط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقابة في الوصول إلى نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أثر متوسط في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ومنها المصارف ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة فيها، وذلك بهدف تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Kumuthinidevi, 2016) بعنوان:

" A Study on Effectiveness of the Internal Control System in the Private Banks of Trincomalee"

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في المصارف الخاصة العاملة في مالي من خلال معرفة مدى التزام تلك المصارف بعناصر الرقابة الداخلية متمثلة في البيئة الرقابية وتقدير المخاطر ونظم الاتصالات والمعلومات والأنشطة الرقابية والتقييم الذاتي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في (130) موظف من المستويات الإدارية الوسطى والعليا يعملون في (10) مصارف خاصة.

ومن أهم نتائج الدراسة يوجد تطبيق متوسط من قبل المصارف لعناصر الرقابة الداخلية، وهناك علاقة قوية بين عناصر الرقابة الداخلية وفعالية نظام الرقابة الداخلية كمان أن نظام الرقابة يساعد على حماية موارد المصرف وإعداد تقارير مالية موثوقة.

ومن أهم توصيات الدراسة تطوير سياسات إجراءات عناصر الرقابة الداخلية، وتفعيل عناصر الرقابة الداخلية في المصارف الخاصة وجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

2. دراسة (Ayagre, et al., 2014)، بعنوان:

The effectiveness of Internal Control Systems of banks: The case of Ghanaian banks"

هدفت الدراسة إلى التعرف على فعالية نظم الرقابة الداخلية للمصارف – دراسة حالة على المصارف الغانية" وتقييم البيئة الرقابية والأنشطة الرقابية في أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف الغانية من منظور الالتزام بمبادئ الرقابة الداخلية المعمول بها عالمياً. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في (56) مدير عام ومدير دائرة تدقيق داخلي يعملون في المصارف العاملة بغانا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم نتائج الدراسة أن البيئة الرقابية تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق نظام الرقابة الداخلية في المصارف الغانية، وأن دوائر التدقيق الداخلي في المصارف الغانية تحرص على تنفيذ الأنشطة الرقابية.

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تطوير إجراءات التطبيق الفعلي لمبادئ وعناصر الرقابة الداخلية باستمرار، وقيام مجالس الإدارة في المصارف بمتابعة المستجدات على صعيد الرقابة الداخلية.

3. دراسة (Douglas, 2011)، بعنوان:

"Internal Control And Its Contributions TO Organizational Efficiency And Effectiveness: ACase Study Of ECOBANK GHANA Limited"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرقابة الداخلية ومساهمتها في الكفاءة والفعالية التنظيمية – دراسة حالة على ايكو مصرف الغاني وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها بعد الأزمة المالية العالمية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأغراض الدراسة، وتمثلت عينة الدراسة في (30) موظف من العاملين في مصرف ايكو الغاني.

ومن نتائج الدراسة هناك تدابير وضعتها إدارة إيكو مصرف الغاني لتعزيز الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية، وتبين فعالية الرقابة الإدارية في المصرف حيث أنه هناك التزام من قبل الموظفين بالسياسات والإجراءات الإدارية، ووحدة التدقيق الداخلي في المصرف تقييم باستمرار كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

ومن أهم توصيات الدراسة إنشاء وحدات للتدقيق الداخلي في فروع المصرف لمتابعة الالتزام بتطبيق عناصر الرقابة الداخلية باستمرار، ويجب أن يكون هناك تدوير في موظفي فريق التدقيق الداخلي الذي يقوم بزيارة الفروع تجنباً للممارسات التي قد يترتب عليها مخاطر.

4. دراسة (Al-Shetwi, et al., 2011)، بعنوان:

"Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة وظيفة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية الصادرة عن الشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية خلال العام 2009. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأغراض الدراسة، وتمثلت عينة الدراسات في جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في سوق الأسهم السعودية ومن جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء المصارف، وتم إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من المدققين الداخليين والخارجين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها: الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية تلتزم بالتعليمات الصادرة عن هيئة سوق رأس المال فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية، ويوجد علاقة ضعيفة بين وظيفة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية. ومن أهم التوصيات: تفعيل وتطوير الإجراءات الضابطة للمراجعة الداخلية والصادرة عن هيئة سوق رأس المال السعودية، والاستفادة من تجارب الشركات الأخرى العاملة في الأسواق الناشئة بمجال المراجعة الداخلية.

5. دراسة (Beest, et. al., 2009)، بعنوان:

"Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics"

هدفت الدراسة إلى "التعرف على جودة التقارير المالية – قياس الخصائص النوعية" ومدى توافر الخصائص النوعية الأساسية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات لتكون أكثر جودة وتمثلت هذه الخصائص في القابلية للفهم والقابلية للمقارنة والقدرة على التحقق والتوقيت وفقاً لما تم إصداره عن مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت عينة الدراسة في التقارير المالية الصادرة عن (231) شركة من الشركات المدرجة في بورصة نيويورك وبورصة لندن وأسواق الأوراق المالية في هولندا خلال الفترة الزمنية من 2005م حتى 2007م.

ومن أهم نتائج الدراسة التي تم التوصل لها هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية منها الداخلية والخارجية.

ومن أهم توصيات الدراسة التركيز على مؤشرات ذات مصداقية لتقييم مدى جودة التقارير المالية.

6. دراسة (Olatunji، 2009م) بعنوان:

"Impact of Internal Control System in Banking Sector in Nigeria".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي في نيجيريا دراسة حالة مصرف WEMA، حيث إن كفاءة الرقابة تؤدي لمراقبة ومنع واكتشاف الغش، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج أن وظائف منع الغش والكشف عنها ومراقبتها متشابكة، والرقابة الداخلية هي ذات أهمية كبيرة في الكشف عن التزوير ومنعه في القطاع المصرفي في نيجيريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم توصيات الدراسة أن وظائف الكشف عن الغش ووقايته ومكافحته تعمل معاً للقضاء على الغش والاحتيال ويجب اتخاذ التدابير اللازمة من وقاية وعلاج وتحقق لمكافحة الاحتيال في القطاع المصرفي.

7. دراسة (Halaye and Khadra, 2006)، بعنوان:

Evaluation of The Effectiveness of Control Systems in Computerized Accounting Information Systems: An Empirical Research Applied on Jordanian Banking Sector

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية نظم الرقابة الموجودة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في قطاع المصارف العاملة بالأردن، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من المدققين الداخلين ورؤساء دوائر الحاسوب في المصارف العاملة بالأردن بواقع (30) موظف.

ومن أهم نتائج الدراسة تستخدم المصارف العاملة في الأردن إجراءات قوية للكشف عن عمليات الغش والتلاعب والأخطاء، وتفتقر المصارف العاملة في الأردن لبعض أنظمة التحكم الرقابي الأخرى وخاصة المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات.

ومن أهم توصيات الدراسة تطوير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تلك المصارف وبالأخص في مجال نظم الرقابة الداخلية من أجل تجنب أي مخاطر وتهديدات.

8. دراسة(Bierstaker، 2004 م) بعنوان:

"The Impact of Internal Control on Quality Performance"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام في السويد وجودة أداء العاملين وقد تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات على عينة الدراسة من خمس مؤسسات عامة تتكون من302 موظف من الإدارة العليا والوسطى.

ومن نتائج الدراسة تؤثر أنظمة الرقابة الداخلية على جودة الأداء من خلال سرعة الأداء ودقته، ووجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين أن أنظمة الرقابة الداخلية والأداء تعود للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.11 التعليق على الدراسات السابقة:

بعض الدراسات السابقة تناولت علاقة بعض المتغيرات مثل دور نظام الرقابة على جودة المعلومات كما في دراسة (الغول،2015) والتي هدفت بشكل أساسي إلى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دون تناول وقياس معايير جودة المعلومات المتمثلة في (الملائمة والتمثيل الصادق) وكذلك دراسة (فضيلة والشريف، 2015م) والتي تناولت دور نظام الرقابة في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في المصارف، وأثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية كما في دراسة (المليجي، 2014م) وأخرى تناولت علاقة لجان المراجعة بجودة التقارير المالية كما في دراسة (عبد الفتاح، 2013) ، وبعض تلك الدراسات ركزت على دراسة مدى الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية في الهيئات ومنظمات الأعمال وأثر الحاسوب على فعالية تلك النظم، وطبقت تلك الدراسات في العديد من الدول العربية مثل السعودية، اليمن، فلسطين، الجزائر، مصر وسوريا والأردن.

والدراسات الأجنبية التي تناولت تقييم فعالية نظم الرقابة الموجودة في أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في قطاع المصارف في بيئات مختلفة كما في دراسة (Kumuthinidevi, 2016) ودراسة (yagre, et al. 2014) وبعضها تناول مدى مساهمتها في الكفاءة والفعالية كما في دراسة (Douglas, 2011) وبعضها تناول أثر المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية وعلى أداء الموظفين كذلك التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات.

1-12 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تلتقي هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع حظى عبر السنوات الأخيرة باهتمام الجميع من باحثين ودارسين وهو الرقابة الداخلية ولكن ما يميزها أنها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث هدفها حيث أنه سيتم من خلالها تحديد العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وفق مكونات coso **(committee of sponsoring organizations)** وجودة التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية المتمثلة في(الملاءمة والتمثيل الصادق) ومعرفة مدى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية في المصارف ومستوى توافر عناصر جودة التقارير المالية في تلك المصارف بالاعتماد على المتغيرات المستقلة والتابعة ذات العلاقة.

كما أنه تختلف تلك الدراسة عن الأخرى لاختلاف البيئة التي أجريت بها الدراسة حيث الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كان لها أثر على متغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدراسة الحالية ستستخدم نفس منهج الدراسات السابقة وهو المنهج الوصفي التحليلي، وستستفيد منها في مجال تحديد متغيرات الدراسة وتجميع الإطار النظري وتصميم الاستبانة وسنحاول تناول الجوانب التي لم تتناولها الدارسات السابقة.

1.12 مصطلحات الدراسة:

- **نظام الرقابة الداخلية:**

الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشآت لحماية أصولها وممتلكاتها وضبط ودقة البيانات المحاسبية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفاعلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعة من قبل الإدارة.(مهدي،2010م، ص177).

- **بيئة الرقابة:**

تعني بيئة الرقابة بكافة السياسات والتصرفات الاجراءات التي تعكس الاتجاه العام للإدارة العليا والمدراء لأي وحدة بخصوص الرقابة وأهميتها للوحدة.(ارنز ولوباك، 2002م، ص383)

- **الأنشطة الرقابية:**

وتتمثل في السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من أن تعليمات الإدارة تم تنفيذها من عدمه (الخيرو،2013م، ص420).

- **تقدير المخاطر:**

نشاط تقييمي يتم من خلاله تحليل وتقييم المخاطر ذات العلاقة بإعداد البيانات المالية بما يتفق مع معايير المحاسبية ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد طرق التخفيف من اثاره على القوائم المالية (ذنيبات، كفوس،2012م، ص35).

- **المعلومات والاتصال:**

وهى استخدام معلومات ملائمة ذات جودة عالية لدعم الرقابة الداخلية، وتبادل تلك المعلومات مع الأطراف الداخلية والخارجية (الجرد،2013م، ص226).

- **المراقبة والضبط:**

هي عملية التقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب بالرقابة المستمرة للأنشطة والتقييمات الدورية المنفصلة، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمسايرة الظروف الجديدة إذ ان إجراءات الرقابة عرضة للتقادم، فقد تصبح مع مرور الزمن غير مناسبة ويصعب الالتزام بها (فضيلة، الشريف،2015، ص20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **جودة التقارير المالية:**

تعني جودة التقارير المالية ما تتصف به المعلومات من دقة وما تحققه من منفعة مع خلوها من التحريف والتضليل على أن يتم إعدادها وفق مجموعة من المعايير المهنية والفنية والقانونية والرقابية لتحقق الهدف من استعمالها(نصر، الصيرفي،2015م، ص7)

- **الملائمة:**

حتى تكون المعلومات ملاءمة يجب أن تؤثر على قرار متخذ القرار من خلال تقييم الأحداث الماضية

نظراً لأن التقارير المالية توجه لمستويات إدارية مختلفة، لذا يجب أن تتناسب تلك التقارير مع احتياجات ذلك المستوى التي يستخدمها في اتخاذ القرارات، وكلما كانت التقارير خالية من التفاصيل غير اللازمة وغير الضرورية كلما كانت أكثر فعالية.(وردة،2014م).

- **التمثيل الصادق:**

تطابق المعلومات المثبتة في التقارير المالية مع ما مثلته من أحداث محاسبية بأمانة وعدالة (حميدي، 2009م، ص42).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الرقابة الداخلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الرقابة الداخلية

المبحث الأول: مفاهيم الرقابة الداخلية

2.1.1 تمهيد:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من الركائز الأساسية لأي منظمة فهو جزأ لا يتجزأ من أي نظام تستخدمه الوحدة لتقييم وتوجيه عملياتها بشكل دوري ومستمر وبفاعلية بهدف إنتاج معلومات مالية دقيقة لغرض إعداد قوائم مالية موثوق فيها تُمكن من اتخاذ قرارات سليمة تساهم في تحقيق أهداف الإدارة وتخدم كافة الأطراف المعنية، كما يساعد نظام الرقابة الداخلية الكفؤ لجنة المراجعة والإدارة على تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تلك القوائم.

وتعد لجنة رعاية المؤسسات (COSO) Committee of Organizations sponsoring والتي تم تأسيسها في عام 1985م بعضوية أكبر خمس مؤسسات مهنية في مجال المحاسبة والتدقيق والرقابة في الولايات الأمريكية (معهد المحاسبين الإداريين، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين، جمعية المحاسبين الأمريكيين، معهد المدققين الداخليين، معهد المدراء الماليين) بهدف تحسين نوعية جودة القوائم المالية التي تعدها المؤسسات من خلال التقييم الكفء والفعال لأنظمة الرقابة الداخلية لتشمل جميع النواحي الرقابية (دهيرب،2012م ،ص2).

لذلك يقع على عاتق إدارة الشركة إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية، والمحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامة تطبيقه وهناك التزاماً قانونياً يقع على عاتق الشركة بإمساك حسابات صحيحة ومنظمة بحيث تؤدي في نهاية السنة المالية إلى إعداد القوائم المالية للشركة ولا أتصور وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام سليم للرقابة الداخلية (جربوع،2001م، ص 105)

وقد أثبتت الأزمات المالية التي مرت بها كبرى الشركات على أهمية الرقابة الداخلية ومدى أثرها على أداء تلك الشركات وجعل تقاريرها أكثر مصداقية وموثوقية (القرني، 2013م، ص135-158)، ويعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم الأنظمة التي تؤثر على أداء الوحدات الاقتصادية، ويلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف تلك الوحدات، ويعتبر وجوده شرطاً لنجاحها (Vijayakumar, Nagaraja,2012,p1 -8)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.1.2 مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية بأنها عملية يتم تصميمها وتنفيذها من قبل الإدارة والأفراد في المنشأة بهدف إعطاء درجة تأكيد معقولة عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها بما يخص مصداقية إعداد التقارير المالية وكفاءة وفعالية العمليات والالتزام باللوائح والقوانين الموضوعة (الذنيبات، 2010م، ص73).

وتعرف الرقابة الداخلية على أنها نظام محدد ومعرف في المؤسسة، يشمل مجموعة من الإجراءات والسياسيات والموارد والسلوكيات التي تتناسب مع المؤسسة، ويساهم في السيطرة على أنشطتها بكفاءة وفاعلية من جهة، ويأخذ في الحسبان المخاطر التي قد تؤثر عليها سواءً تشغيلية أو مالية من جهة أخرى(بلال، 2014م، ص5).

كما تعرف بأنها كافة الإجراءات والسياسات التي تضعها إدارة المنشأة لتساعدها في الوصول إلى تحقيق أهدافها ولضمان حماية أصولها والموجودات واكتشاف الغش وتوفير معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب(الصواف،2011م، ص4).

كما عرفتها لجنة رعاية المؤسسات Committee of Sponsoring (coso) Organizations بأنها عملية وضعت من قبل مجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين لتعطي تأكيد معقول عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها التالية (جمعة،2005م، ص82):

1. الاعتماد على القوائم المالية: تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على الإدارة للتأكد من أن البيانات المدرجة فيها تم عرضها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبما يخدم مصلحة مستخدمي التقارير المالية خاصةً الأطراف الخارجية.
2. الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات: يتم وضع نظام الرقابة للتأكد من الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة والتشريعات واللوائح سواء داخلية أم خارجية.
3. كفاية وفاعلية العمليات: يتم تصميم نظام رقابة فعال في الوحدة وذلك لتعزيز الاستخدام الفعال والأمثل للموارد بما يحقق كفاية العمليات وتوفير معلومات دقيقة تساهم في اتخاذ القرار وتحقيق الكفاية وحماية الأصول والممتلكات الخاصة بالوحدة، حيث تتعرض للتلف والسرقة والضياع في حال عدم وجود نظام رقابي فعال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء التعريفات السابقة نلخص تعريف الرقابة الداخلية بأنها كافة السياسات والإجراءات والأنشطة التي تصممها وتضعها الإدارة والأفراد المتحكمين بها، توضع بهدف ضمان سير العمل وتقديم تأكيد معقول عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بكفاءة وفاعلية وفق القوانين والتشريعات المعمول بما يضمن حماية لأصولها وإصدار تقارير مالية موثوقة بها.

2.1.3 أهداف الرقابة الداخلية:

تنحصر أهداف الرقابة الداخلية كما ذكرها(حسين، حسن،2008م، ص901):

1. تحديد وتوضيح الصلاحيات والسياسات والمسئوليات والتأكد من التزام العاملين بها بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.
2. توفير الحماية لأصول المنشأة من السرقة والضياع.
3. دقة المعلومات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
4. تحقيق الفاعلية والكفاية الإنتاجية.

كما ذكر (المشهداني، الياور، 2012م، ص3) بأن نظام الرقابة الفعال يساهم في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التالية:

1. حماية الأصول الخاصة بالوحدة الاقتصادية من الاختلاس والتلاعب وحماية حقوق الغير بتلك الوحدة.
2. الثقة في البيانات المالية حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الادارية.
3. تنظيم العمل في الوحدة من خلال تحديد وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات.
4. رفع مستوى الكفاية الانتاجية.

2.1.4 مراحل الرقابة الداخلية:

تعددت مفاهيم الرقابة الداخلية من قبل الجهات المختلفة وهذا بسبب تعدد مراحل التطور التي مرت بها حيث مرت بأربع مراحل وضحها (هلدني، الغبان، 2009م):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. مرحلة الرقابة الشخصية:

حيث شملت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية والمناسب حينئذ للمشروعات الفردية واقتصر تعريفها على أنها مجموعة الوسائل التي تضمن حماية النقدية من السرقة والاختلاس وبعض الموجودات الأخرى كالمخزون.

2. مرحلة الضبط الداخلي:

اتسمت هذه المرحلة في نمو حجم الشركات واتساع أنشطتها ونطاقها الجغرافي الأمر الذي تتطلب تطور في مفهوم الرقابة ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية لحماية النقدية والأصول الأخرى بما يضمن الدقة المحاسبية للعمليات المثبتة في الدفاتر.

3. مرحلة الكفاية الانتاجية:

اتسع مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة وتميزت بالاهتمام بتحقيق كفاءة استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الكفاية الإنتاجية بالإضافة إلى تحقيق أهداف الرقابة التقليدية المتمثلة في حماية أصول المنشأة وتحقيق دقة المعلومات المحاسبية (محمد، 2015م، ص29).

4. هيكل الرقابة الداخلية:

تم استبدال مصطلح الرقابة الداخلية في هذه المرحلة بهيكل الرقابة الداخلية، لأنه أكثر شمولاً وتم وضع تعريفًا جديدًا للرقابة الداخلية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة والتي تعطي تأكيدًا معقولاً حول تحقيق أهداف الوحدة.

ويتضح من المراحل بأن مراحل التطور التي مرت بها الرقابة الداخلية هذه دليل على اتساع نطاقها وتزايد أهمية والاهتمام بالرقابة الداخلية.

2.1.4 العوامل التي ساعدت على تطوير مفهوم الرقابة الداخلية:

ومن العوامل التي ساعدت على تطور مفهوم الرقابة الداخلية ذكرها (جربوع،2001م، ص112):

1. نمو وكبر حجم المشروعات واتساع أنشطتها وتعدد وتعقد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة.
2. تفويض الصلاحيات والمسؤوليات إلى بعض المستويات الفرعية.
3. الحاجة الماسة إلى بيانات دقيقة بشكل دوري تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات سليمة.
4. حماية أصول وممتلكات المنشأة من السرقة وسوء الاستخدام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. تطور إجراءات التدقيق من عملية تفصيلية إلى اختباريه على أساس العينات.

2.1.5 خصائص النظام الرقابي الفعال:

1. الملاءمة:

يجب أن يتلاءم نظام الرقابة مع حجم المنظمة وطبيعة عملها، فالنظام الرقابي الخاص بالمؤسسات الصغيرة يتميز بالسهولة والوضوح والبعد عند التعقيد يختلف عن النظام الموجود في المؤسسات الكبرى كما أن النظام الرقابي الذي تتبعه الإدارات العليا يختلف عن النظام الذي تتبعه الإدارات الأدنى نظراً لاختلاف طبيعة النشاط، حيث تهتم الإدارة العليا بمتابعة كافة الأنشطة بينما الإدارات تهتم كل إدارة بنشاط معين، كما أن النظام الرقابي المستخدم في إدارة التسويق يختلف عن المستخدم في إدارة المشتريات(بلال،2014م، ص28).

2. الاقتصاد:

يقع على عاتق الوحدة الاقتصادية اختيار الأنظمة الرقابية التي تتناسب مع إمكانيات وأهداف الوحدة فالغرض من وجود النظام الرقابي لابد أن يكون اقتصادياً أي أن المنافع العائدة من استخدام النظام الرقابي أكبر من التكاليف المستخدمة لتفعيله تحقيقاً لمبدأ (التكلفة/المنفعة)، حيث أن الهدف الأساس من الأنظمة الرقابية هو ضبط وتوجيه العمليات بهدف ترشيد التكاليف بما يحقق أهداف المؤسسة (النعيمي، 2008م، ص115).

3. الدقة:

حتى يكون النظام الرقابي دقيق لابد أن يعتمد على بيانات دقيقة، فالنظام الرقابي الذي يعتمد على بيانات غير دقيقة وصحيحة سينتج عنه قرارات غير صحيحة وغير قادرة على مواجهة وحل المشاكل، ويجب التأكد من مصدر المعلومات من خلال بيانات السجلات المحاسبية والوثائق والمتابعة الدورية لاكتشاف الانحرافات ومحاولة تعديلها وذلك للحصول على قوائم تعبر بصدق عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية (بلال،2004م، ص371).

4. السهولة والوضوح:

يجب أن يتميز النظام الرقابي بسهولة الفهم والوضوح حتى يتشجع العاملين على تطبيقه وعدم تجاهله، وتتطلب هذه الخاصية عدم المبالغة في استخدام الأنظمة للرقابية منعاً للازدواجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والوقوع في المشاكل، لأن وضوح نظام الرقابة يساعد المرؤوسين على تنفيذه بسهولة. (عوض، 2012م، ص38)

5. المرونة:

يتميز النظام الرقابي الفعال بذلك النظام الذي يسمح بأي تغييرات نتيجة التطورات والظروف غير المتوقعة وانتهاز الفرص دون تغيير جذري في معالمه الأصلية. (العامري، 2014م)

6. السرعة في اكتشاف الأخطاء:

يتميز النظام الرقابي الفعال بذلك النظام الذي يؤدي إلى سرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات والإبلاغ عنها والسرعة في توصيل المعلومات اللازمة والدقيقة والملاءمة التي يحتاجها المسئول لمعالجة الانحرافات قبل تفاقمها (Chandan,297,p1987).

7. الموضوعية:

يجب ألا يخضع النظام الرقابي الفعال لأي اعتبارات ومحددات شخصية تخضع لحكم الشخص أو المسؤول فيكون الحكم غير سليم بل يجب أن تتميز الأنظمة الرقابية بالموضوعية فالمعايير قد تكون كمية أو نوعية.

ويقدم النظام الرقابي الذي يتصف بالموضوعية تفاصيل كمية ومحددة أفضل من النظام الذي يقدم أراء وصفية (العامري، والغالبي، 2008م، ص249).

8. المشاركة:

يجب أن تشارك جميع المستويات الإدارية العاملة في الوحدة في إعداد وتصميم الأنظمة الرقابية، فكلما كانت هناك مشاركة أكبر كلما كان هناك قبولاً للأنظمة وتطبيقاً والتزاماً أكبر بتنفيذها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة (العامري،2014م).

9. استخدام جميع خطوات الرقابة:

يتميز النظام الرقابي الفعال بأنه ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الخطوات الضرورية والتي تتمثل في تحديد المعايير الرقابية وتجميع البيانات عن الأداء الفعلي ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الرقابية للوقوف على أي انحرافات من ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانحرافات وبالتالي غياب أو أي نقص في هذه الخطوات تؤدي إلى عدم فعالية النظام الرقابي (العامري،2014).

10.التوافق مع الهيكل التنظيمي:

تمارس وظيفة الرقابة الداخلية من قبل الأشخاص الذي تسمح لهم السلطة والمخول لهم القيام بذلك والمدير في التنظيم الرسمي هو المسموح له بممارسة الرقابة على المرؤوسين أما في التنظيم غير الرسمي فلا يجوز له القيام بالرقابة وإن فعل ذلك يكون قد أخل بنظام العمل (العلاق، 2008م، ص247-248)

11.التركيز على الاستراتيجية:

النظام الرقابي لا يستطيع القيام بمراقبة جميع الأنشطة والممارسات والخطوات وإن حدث ذلك تكون التكاليف غير مبررة ولذلك يجب التركيز على الأنشطة والعمليات الحرجة والمعقدة والتي حدوثها يهدد ممتلكات الوحدة(العامري،2014م).

2.1.6 مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يوجد مجموعة من المقومات أو الدعائم الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية كما ذكرها (عياش،2014م، ص162):

أولاً: هيكل تنظيمي كفؤ:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي فعال لأي منشأة هو نقطة البداية لنظام رقابة فعال يحدد ويوضح المسؤوليات والصلاحيات المنوطة بكل إدارة وبكل قسم فيها وبما يضمن عدم تداخل تلك الصلاحيات أو تعارضها مع تفويض دقيق للصلاحيات بما يتناسب مع أعباء تلك المسئوليات

ويختلف هذا الهيكل حسب حجم المنشأة وطبيعة عملها وعدد فروعها، ويساعد هذا الهيكل في تحديد مسؤولية المخالفات والأخطاء التي قد تحدث، وكذلك في تبادل الخبرات وعمليات التنسيق، كما يجب إرفاق دليل تنظيمي مع الهيكل يتضمن مجموعة القوانين الخاصة بأنشطة العمل (العبادي، 2014م، ص272).

ولتحقيق فعالية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيمي بالتالي (عاطف،2009م، ص127):

1. ضرورة أن يمثل الهيكل التنظيمي الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف الوحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. التنسيق والترابط بين الأهداف الرئيسية والفرعية.
3. الفصل بين المهام ووضوح خطوط المسؤولية والسلطة.
4. مرونة وبساطة الخطط الموضوعة.

وبناءً عليه ترى الباحثة أن وجود هيكل تنظيمي واضح يفصل بين المهام ويحدد الصلاحيات والمسئوليات لكل فرد في الوحدة، يعتبر من المقومات الأساسية لوجود نظام رقابة فعال قادر على التحقق من مدى التزام هؤلاء الأفراد بالمسئوليات المناطة بهم وتقييم مدى ومنطقية الانحرافات التي قد تحدث لمعالجتها.

ثانياً: نظام محاسبي سليم فعال:

هو النظام الذي يحتوي على مجموعة مترابطة من الدفاتر والمستندات والسجلات بغرض إثبات العمليات التي تحدث في الوحدة الاقتصادية أو مع أطراف أخرى تراعي الناحية الشكلية والقانونية عند إعدادها وكذلك دليل محاسبي لتبويب الحسابات بما يتلاءم مع طبيعة عمل الوحدة من ناحية وكذلك مع النظام المحاسبي من ناحية أخرى حيث يتم تقسيم الحسابات إلى فرعية ورئيسية على أن يتسم بالسهولة والوضوح.

ولوجود نظام محاسبي سليم لابد من أن يتميز النظام بما يلي (جاسم،2014م، ص4):

1. السهولة والوضوح والثبات وعدم الجمود في المفاهيم التي تحكم عمليه التوجيه المحاسبي.
2. أن يتضمن النظام المحاسبي الطرق والأساليب الفنية للتأكد من مدى دقة وجدية العمليات المحاسبية.
3. أن يشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من الدفاتر والمستندات الكاملة سواء الداخلية والخارجية.
4. أن يحتوى النظام المحاسبي على مجموعة من التقارير والقوائم المالية سواء كانت (تاريخية، جارية، مستقبلية).
5. أن يتوافق النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي، بغرض إجراء محاسبة المسئولية.

وعليه فإن وجود نظام محاسبي سهل وواضح ومتكامل بما يحتويها من سجلات ودفاتر ودليل إجراءات وتقارير مالية يلعب دوراً في تحقيق نظام رقابة داخلية فعال لأنها المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: رقابة الأداء:

يعتبر وجود معايير خاصة بالأداء في أي وحدة أمراً مهماً لتحقيق رقابة فعالة وذلك للتحقق من مدى الالتزام بمستويات الأداء المخطط لها ومعالجة الانحرافات إن وجدت وقد تكون الرقابة مباشرةً كإشراف كل مسئول على أعمال مرؤوسيه أو غير مباشرة باستخدام أدوات الرقابة كالموازنات التقديرية وتقارير الكفاية والتكاليف المعيارية (الصحن، 2006م، ص205).

رابعاً: حُسن اختيار الموظفين الأكفاء وتدريبهم:

اختيار الموظفين الأكفاء وتحسين مهاراتهم من خلال تدريبهم يعتبر جانباً هاماً لتحقيق رقابة فعالة فنتيجة لفصل المهام والواجبات وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بأنشطة المنظمة، فقد لا ينجح نظام الرقابة في تحقيق أهدافه بسبب عدم كفاءة أو أمانة العاملين ومن ناحية أخرى قد يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً وجيداً بفضل مهارات وكفاءة العاملين حتى لو كان هناك نقصاً في عناصر الرقابة الأخرى. (حمودي، أحمد، 2013م، ص295)

وبناءً على ما سبق فأن الأفراد الأكفاء لهم دوراً بارزاً وهاماً في تحقيق رقابة فعالة مع ضرورة تدريب هؤلاء وتحفيزهم على الالتزام بالنظام وتطبيقه ووضع كل شخص في المكان المناسب مع ضرورة تحديد واضح وسهل لمسئوليات كل فرد.

خامساً: وضع السياسات والإجراءات الخاصة بحماية الأصول:

من الضروري وضع كافة السياسات والإجراءات ووسائل الأمن الكافية للحفاظ على الأصول والسجلات من التلف والضياع والسرقة، خاصةً في حالة استخدام نظم التشغيل الالكتروني فلابد من وضع الإجراءات التي تضمن حماية الملفات والبرامج المخزنة (حمودي، أحمد، 2013م، ص296).

سادساً: وجود قسم أو دائرة للمراجعة الداخلية:

من المتطلبات الرئيس لنظام الرقابة الداخلية وجود قسم أو دائرة للتدقيق الداخلي للتأكد من التطبيق السليم لنظام الرقابة الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: وجود البرامج المحاسبية الآلية المتكاملة في العمل:

يعتبر وجود البرامج المحاسبية الالكترونية من العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية لما لها من دور فعال في تسهيل وسرعة انجاز الأعمال، وازدادت أهميتها نتيجة التقدم التكنولوجي في انجاز الكثير من المهام كبعض خطوات الدورة المستندية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بهدف الإعداد أو الإفصاح عنها.

حيث توفر البرامج المحاسبية في العمل التالي (فضيلة،2007م، ص26):

1. الدقة والسرعة في العمل.
2. السهولة في الحصول على المعلومات .
3. حماية الأصول.
4. توفير الوقت والتكلفة.
5. التحكم في المعلومات.

وبالرغم من توفر هذه المقومات إلا نظام الرقابة الداخلية لا يوفر تأكيد تام حول تحقيق كل الأهداف ويعود ذلك للأسباب التالية(فضيلة، الشريف 2015م، ص249):

1. احتمالية وجود نقص أو عيوب في نظام الرقابة الداخلية لا تمكن من اكتشاف جميع الأخطاء والانحرافات.
2. احتمالية اختراق نظام الرقابة الداخلية إذا كان هناك تواطؤ بين العاملين.
3. تجاوز نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة نفسها لتحقيق مصلحة خاصة.
4. عدم شمولية نظام الرقابة الداخلية لبعض الجوانب القليلة ولكن ذات أهمية كبيرة.

وبناءً على ما سبق فإن عدم وجود رقابة داخلية يؤدي إلى العديد من المشاكل:,

1. عدم سير العمليات في الوحدة بنظام لعدم وجود تحديد واضح للصلاحيات والمسئوليات.
2. عدم الثقة في البيانات المالية مما ينتج قوائم مالية لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.
3. تباطؤ في انجاز العمل.
4. انخفاض في الانتاجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

عناصر الرقابة الداخلية

2.2.1 عناصر نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية وفق(COSO) **committee of sponsoring organizations** من خمس مكونات أساسية (Thomas,2010 p5):

أولاً: بيئة الرقابة.

ثانياً: تقدير المخاطر.

ثالثاً: أنشطة الرقابة.

رابعاً: المعلومات والاتصال.

خامساً: المراقبة والضبط.

أولاً: بيئة الرقابة: تعتبر بيئة الرقابة الأساس للرقابة الداخلية في المنشأة، فهي تتمثل في كافة السياسات والإجراءات والتصرفات التي تحدد اتجاه المنشأة ووجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا والمُلاك بخصوص أهمية الرقابة الداخلية للوحدة وهناك عدة عوامل تؤثر في بيئة الرقابة (البلداوي، 2011م، ص178):

1. الهيكل التنظيمي.
2. الاستقامة والقيم الأخلاقية.
3. فلسفة الإدارة في القيام بعملها ونمط التشغيل.
4. حدود اشتراك لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في المسؤولية.
5. الممارسات والسياسات الخاصة بالموارد البشرية.
6. تفويض السلطة وتحديد المسئولية.
7. مدى الالتزام بالأمانة والكفاءة.

وهذه العناصر مصممة لتعزيز الرقابة الايجابية داخل الوحدة الاقتصادية، مما يحد من الغش في القوائم المالية، وتعتبر بيئة الرقابة مكوناً هاماً لتقييم مدى كفاءة الرقابة الداخلية ومدى قدرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسة على إعداد القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (كامل،2014م، ص5).

وتعتبر بيئة الرقابة مظلة للمكونات الأخرى، ففي حال عدم وجود بيئة رقابية فاعلة، فإنه لا ينتج عن المكونات الأخرى أي رقابة داخلية فعالة وذات جودة ممتازة (الرمحي،2004م، ص 167).

وعليه فإن بيئة الرقابة من أهم مكونات الرقابة الداخلية حيث أن عدم وجوده سيؤدي لعدم فاعلية النظام حتى لو كانت باقي العناصر قوية وفعالة، فهي عنصراً مهماً يساهم في فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية وفي تحجيم الأخطاء والمخالفات في القوائم المالية وعلى الإدارة أن تظهر تأييدها القوي للرقابة الداخلية الأمر الذي يدفع كافة الأفراد في الوحدة أن يحذو حذوها.

وفيما يلي شرح لكل عامل على حدة:

1. الهيكل التنظيمي:

يعتبر وجود الهيكل التنظيمي في أي وحدة هو بداية العمل الرقابي الفعال والسليم، فهو يحدد الواجبات والصلاحيات والمسئوليات المنوطة بالأفراد والأقسام والتي تتم المسائلة عليها، فكلما كانت الصلاحيات محددة وواضحة كلما أمكن الحصول على نظام كفؤ وفعال.

وهناك عدة خصائص يجب أن يتميز بها الهيكل التنظيمي (البكوع، 2012م، ص177):

أ- البساطة والوضوح للسلطات والمسئوليات.

ب- المرونة حيث تسمح باستيعاب أي تغيرات مستقبلية في نشاط الوحدة.

2. الاستقامة والقيم الأخلاقية:

تعتبر الاستقامة والقيم الأخلاقية عناصر جوهرية في بيئة الرقابة فهي التي تحدد للإدارة والعاملين في النظام الرقابي مدى فاعلية ضوابط الرقابة الداخلية (Whittingtong and pany,2004, p232).

وللتعرف على مدى استقامة الإدارة وقيمها الأخلاقية توجد لائحة للسلوك تركز على الاستقامة والقيم الأخلاقية يتم تعميمها على كافة العاملين في المستويات الإدارية على أن يتم متابعة مدى الالتزام بها بشكل دوري (الصحن، 2006م).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه مهما كانت فاعلية وكفاءة الضوابط الرقابية، فإنها لن تتفوق على كفاءة ونزاهة من أوجده ولذلك على الإدارة الالتزام بالاستقامة والقيم الأخلاقية (Whittingtong and Delaney,2006, p,139).

3. فلسفة الإدارة ونمط التشغيل:

تعرف بأنها اتجاه الإدارة ونظرتها لأهمية الرقابة الداخلية، فإذا كانت الإدارة تولي اهتماماً بالرقابة الداخلية فسيلمس ذلك موظفي الوحدة ويتجاوبون بادراك للضوابط الرقابية، أما إذا كان العكس وشعروا بعدم اهتمام الإدارة للضوابط الرقابية فلن تتحقق الأهداف الرقابية المرجوة بفاعلية(الخيرو،2013م، ص411).

وتتعلق فلسفة الإدارة ونمط التشغيل باتجاهين :

أ- هل تتبنى الإدارة المركزية أو اللامركزية في اتخاذ القرارات (Pfistor, 2009 ,p15).

ب- تختلف نظرة الإدارة للرقابة الداخلية التي تتبنى سياسة المخاطر، عن تلك التي تكره المخاطر (ارينز ولوباك،2002م، ص384).

4. حدود اشتراك لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في المسؤولية:

مجلس الإدارة الناجح هو المجلس الذي يعمل بشكل مستقل عن الإدارة، ويتابع أنشطتها ويمارس دوره في التوجيه والتقييم والإرشاد لها، وتدقيق خططها وأدائها ومراجعة النتائج المالية وسياسات المؤسسة (الخيرو، 2013م).

ونصت المادة 303 من قانون Sarbanes- Oxley على ضرورة وجود لجنة تدقيق لكافة المؤسسات.

فلجنة التدقيق يتم تشكيلها من قبل مجلس الإدارة و تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين وتكون مسئولة عن الإشراف على بيئة الرقابة الداخلية وإجراءات التقرير المالي ومدى التزامها بالأنظمة والقوانين واللوائح (الخيرو،2013م).

وتعتبر لجنة التدقيق عامل مهم يساهم في تحسين فاعلية الرقابة الداخلية من خلال مناقشة وتقييم مدى كفاية النظام في الوحدة ومدى التزامها بالقوانين وكذلك مسؤوليتها عن دقة التقارير المالية وضمان عدم إصدار تقارير احتيالية (الرحيلي، 2008م، ص206).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً لما سبق فإن لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق دور بارز في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال عملية التوجيه والتقييم والمتابعة لأنشطة الوحدة التي يمارسها المجلس وكذلك عملية تقييم مدى كفاية نظام الرقابة ومدى الالتزام بالقوانين وكذلك دقة التقارير المالية من قبل لجنة التدقيق.

5. الممارسات والسياسات الخاصة بالموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية من المقومات المهمة والمؤثرة في كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، حيث لا تتحقق هذه الكفاءة والفاعلية للنظام إلا بوجود عاملين أكفاء ملتزمين بالأنظمة والقوانين واللوائح المعمول بها داخل الوحدة، وهذا يتطلب توصيف دقيق ومحدد وسليم للصلاحيات والمسئوليات المنوطة بهم، حتى يتم تنفيذها على أكمل وجه وبما يحقق أهداف الوحدة كما ويتطلب أيضاً حُسن الاختيار والتعيين للأفراد والتدريب المستمر لهم لأن الموظف الكفء يكون قادر على تقديم أعمال على مستوى عال من الانجاز(البكوع، 2012م، ص177).

يستطيع الأفراد الأكفاء والأمناء أن يعملوا بمستوى عالٍ من الجودة حتى وإن لم تتوفر مكونات الرقابة الأخرى، ويمكن أن تنتج قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وحتى إن توفرت عناصر الرقابة الأخرى مع وجود أفراد غير أكفاء وأمناء يؤدي إلى تخفيض جودة النظام وتعد طريقة تعيين الأفراد وترقيتهم وتدريبهم ومنحهم مكافآت مهمة للحصول على رقابة داخلية فعالة (ارينز ولوباك،2002م، ص384).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: تقدير المخاطر:

كما يقدر المراجع مخاطر المراجعة المتمثلة بإعطاء رأي غير متحفظ عن القوائم المالية التي بها أخطاء جوهرية، فإن المدراء كذلك يقدرون مخاطر الأعمال ومخاطر عدم تحقيق المؤسسة لأهدافها وعليهم تحديد وتقييم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليها، كما أن الرقابة الداخلية تساعدهم في إدارة وتقدير هذه المخاطر لضمان تحقيق أكبر قدر من تلك الأهداف المخطط لها (بلال،2015م، ص13).

يحدد نظام الرقابة الداخلية مخاطر المراجعة بصفة عامة ومخاطر الرقابة (CONTROL RISK) والتي يمكن تعريفها عبارة عن الأخطاء والمخالفات التي لا يمكن منعها أو اكتشافها بواسطة الرقابة الداخلية (ارينز ولوباك،2002م، ص384).

ويتمثل تقدير المخاطر لأغراض إعداد التقارير المالية في قيام الإدارة بتحديد وتحليل المخاطر ذات الصلة بإعداد القوائم المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية، سواء كانت هذه المخاطر داخلية أو خارجية والتي قد تؤثر عكسياً على قدرة المنشأة في التقرير عن البيانات المالية بشكل يتسق مع تأكيدات قوائمها المالية، كما انه عند تقدير المخاطر يجب على المراجع دراسة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعاليتها وعلى المراجع عند تقييم مخاطر الرقابة عند أقل من الحد الأقصى أن يحدد النظم الرقابية الملائمة لكل تأكيد والتي من أهمها منع واكتشاف التحريفات الجوهرية في تلك التأكيدات (لطفي،2006م).

وتقوم الإدارة بتقييم المخاطر كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية وذلك تجنباً قدر الإمكان للأخطاء والمخالفات التي قد تحدث وتعيق تحقيق أهدافها.(ارينز ولوباك،2002م، ص384).

ويتكون تقدير المخاطر وفق لجنة رعاية المؤسسات COSO من عدة مبادئ(McNally,2014):

1. تحديد الأهداف المرغوب تنفيذها من قبل الإدارة:

يعتبر تحديد أهداف الإدارة أول خطوة في تقدير المخاطر، وتعتبر الأهداف بمثابة معايير لتقييم أداء المؤسسة.

حيث يتم وضع أهداف عامة تتمثل في أهداف الإذعان، جودة التقرير المالي، وحماية الأصول والكفاية الإنتاجية (انتوساي، 2009م، ص13).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوضع أهداف فرعية أكثر وضوحاً وسهولة لكل هدف رئيس بهدف تحقيق الأهداف العامة (Thomas,2007,p14).

2. تحديد وتحليل المخاطر وتقسيمها حسب طبيعتها ودرجة تأثيرها واحتمالية حدوثها:

تتعرض أي مؤسسة للعديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها وقد يكون هذا الخطر نتيجة عوامل داخلية أو خارجية ولابد من تحديد المخاطر وتحليلها للتعرف على المخاطر الناتجة عن عمليات الغش والتلاعب والاحتيال وكذلك المخاطر الكبرى ذات الأهمية والتأثير الجوهري التي قد تواجه المؤسسة ومدى احتمالية تكراراها.

ونظراً للظروف الاقتصادية والصناعية والقانونية والتشغيلية المتغيرة من الضروري أن يتم تحليل المخاطر وتقييمها بشكل دوري ومستمر، لتعديل الضوابط الرقابية وفقاً لهذا التغير (الخيرو، 2013م، ص398-433).

3. مواجهة المخاطر التي تواجه المؤسسة:

بعد تحليل وتقييم وتقسيم المخاطر التي قد تواجه المؤسسة والتعرف على أسباب هذه المخاطر سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية تكون المؤسسة قادرة على اتخاذ ووضع كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة والسيطرة على تلك المخاطر.

وعليه يرى الباحث أنه على الإدارة القيام بدراسة جميع المخاطر سواء كانت داخلية أو خارجية وأيضاً احتمالات حدوثها وكيفية إدارتها، كما أنه على الإدارة إعطاء الأهمية للمخاطر التي لها تأثير جوهري وفعال على أهداف المؤسسة.

ثالثاً: الأنشطة الرقابية:

تتمثل الأنشطة الرقابية في كافة السياسات والقواعد والإجراءات والأنشطة التي تضعها الإدارة للتأكد من تنفيذ تعليماتها وتحقيق أهدافها، وللتحكم في المخاطر التي قد تواجه تحقيق تلك الأهداف بحيث يتم تطبيقها من قبل مستويات مختلفة داخل المنظمة، وتمتد الأنشطة الرقابية لأبعد من الأنظمة المحاسبية لضمان إيجاد قوائم مالية عادلة وذات مصداقية (مهدي،2010م، ص178).

وقدر عرفها ارينز ولوباك (2002م، ص385) بأنها كافة السياسات والإجراءات التي تساعد في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الخاصة بمكونات الرقابة الأخرى للتأكد من سلامة التصرفات الموضوعة والمستخدمة في التعرف على المخاطر التي تعيق تحقيق أهداف الوحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأنشطة الرقابية المُعدة والمصممة لاكتشاف ومنع الانحرافات والأخطاء في البيانات المحاسبية تساهم في وجود قوائم مالية موثوق فيها (أمين،2012م، ص2012).

ويمكن حصر الأنشطة الرقابية في ثلاثة فئات لتصنيف تلك الأنشطة كل حسب ما يلائمه:

1. **الأنشطة الوقائية:** كافة السياسات والإجراءات التي يتم وضعها بهدف منع وقوع الأخطاء والمخالفات ويندرج ضمنها الأنشطة التالية(ارينز ولوباك،2002م):
   - أ- الفصل الملائم بين الواجبات.
   - ب- التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة.
   - ت- المستندات والسجلات الملائمة.
2. **الأنشطة الاكتشافية: الإجراءات التي يتم وضعها بهدف اكتشاف الانحرافات لحظة وقوعها** ويندرج ضمنها الأنشطة التالية (الخيرو، 2013م، ص420).
   - أ- التحقق والجرد الفعلي على الأصول وإجراء المطابقات الدفترية والمراجعات التحليلية.
   - ب- مراجعة وتقييم الأداء الملائم: تقييم أداء العاملين في كافة المستويات التنظيمية والتنفيذية للتعرف على نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح.
   - ت- مقارنة البيانات الداخلية مع مصادر خارجية.
   - ث- الفحص الدوري للمستندات والعمليات المالية والتشغيلية.
   - ج- دوران الموظفين.
3. **الأنشطة التصحيحية:** وهى الإجراءات التي تتخذها الوحدة بهدف تصحيح الأخطاء والانحرافات وتندرج ضمن المكون الخامس لنظام الرقابة الداخلية "المراقبة".

رابعاً: المعلومات والاتصال:

تعرف نظم المعلومات والاتصال بأنها مجموعة الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتحليل العمليات المالية للوحدة، وتحديد المسؤولية عن الأصول المرتبطة بها (ارينز ولوباك، 2002م، ص391).

وقد عرفتها(الجرد، 2013م، ص226) بأنها عملية استخدام معلومات ذات جودة عالية في دعم الرقابة الداخلية وتبادل المعلومات مع الأطراف الداخلية والخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعال لابد من أن تكون المعلومات والاتصالات ملائمة وفي الوقت المناسب وكذلك العمل على وجود نظام معلومات يساهم في إعداد تقارير سليمة وتبادل المعلومات مع أطراف داخلية أو خارجية في المؤسسة (جمعة، البرغوثي،2007م).

وهناك عدة معايير لتقييم الاتصال والمعلومات داخل المنشأة منها (مليود،2007م، ص67):

1. هل المعلومات تصل المستخدمين في الوقت المناسب؟
2. هل هذه المعلومات تفيد في تقييم أداء المنشأة؟
3. هل يتم تحديد الواجبات المسؤوليات على نحو جيد؟
4. هل هناك أدوات تنذر وتنبه بوجود أمور عالقة.
5. هل تشارك الإدارة كافة المستويات في اتخاذ القرارات الخاصة بتحسين الإنتاج؟
6. هل وسائل الاتصالات مع الأطراف الخارجية كالعملاء والزبائن والموردين كافية للحصول على معلومات لتحسين وتطوير المنتجات.

وعليه فأن وجود نظام رقابة داخلية فعال وكفؤ ضرورياً لتوفر المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب للأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة

خامساً: المراقبة والمتابعة:

مما لا شك فيه بأن النظم الرقابية التي تحددها وتضعها المنشأة داخل مكونات الرقابة الخمسة يكون لها أثر على تخطيط المراجع وكيفية أداؤه لعملية المراجعة لذلك تعتبر المراقبة ضرورية لاستكمال مقومات نظام الرقابة الداخلية والتي تؤثر ايجابياً على حُسن سير وتطوير العمل الرقابي في المنشأة (مهدي،2010م، ص 179).

كما تم تعريفها بأنها المتابعة الدورية والتقييم المستمر لكافة لمكونات الرقابة الداخلية لتحديد عما إذا كانت تعمل كما هو مخطط له ومطلوب، وذلك لإجراء التحديث والتطوير المطلوب لمواكبة الظروف لتفادي تقادم نظام الرقابة الداخلية مع مرور الزمن وتغير الظروف فيصبح نظام الرقابة غير مناسب، حيث المعلومات التي يستند إليها في التغيير والتحديث تأتي من مصادر مختلفة كدراسة واقع نظام الرقابة الداخلية وتقرير المدقق الداخلي والتقارير الاستثنائية عن أنشطة الرقابة(John Wiley & Sons,1998).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن المراقبة هي عملية تقييم مستمر ودوري لنظام الرقابة الداخلية الأمر الذي ينعكس على عمل المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة.

ويمكن تلخيص عناصر الرقابة الداخلية كالتالي:

جدول (2.1): عناصر الرقابة الداخلية

عناصر الرقابة	التعريف	العناصر
بيئة الرقابة	السياسات والإجراءات والتصرفات التي تحدد اتجاه المنشأة ووجهة نظر مجلس الإدارة والإدارة العليا والمُلاك بخصوص أهمية الرقابة الداخلية للوحدة	• الهيكل التنظيمي. • الاستقامة والقيم الأخلاقية. • فلسفة الادارة في القيام بعملها ونمط التشغيل. • حدود اشتراك لجنة التدقيق ومجلس الإدارة في المسؤولية. • الممارسات والسياسات الخاصة بالموارد البشرية.
تقدير المخاطر	أن تقوم الإدارة بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بإعداد القوائم المالية	• تحديد العوامل التي تؤثر على الخطر • إمكانية حدوث الخطر . • قرار إدارة الخطر .
الأنشطة الرقابية	السياسات والقواعد والاجراءات والأنشطة التي تضعها الإدارة للتأكد من تنفيذ تعليماتها وتحقيق أهدافها وللتحكم في المخاطر التي قد تواجه تحقيق تلك الأهداف	• أنواع الأنشطة الرقابية : • الفصل الكافي للواجبات . • الترخيص الملائم للعمليات والأنشطة • السجلات والمستندات الكافية . • الرقابة المادية على الأصول . • الاختبارات المستقلة على الأداء
المعلومات والاتصال	مجموعة الطرق المستخدمة لتحديد وتجميع وتبويب وتحليل العمليات المالية للوحدة	• أهداف المراجعة المرتبطة بالتبويب التوقيت الترحيل وتلخيص العمليات
التوجيه والمتابعة	المتابعة الدورية والتقييم المستمر لكافة لمكونات الرقابة الداخلية لتحديد عما اذا كانت تعمل كما هو مخطط له ومطلوب	متابعة مدى الالتزام بنظام الرقابة

المصدر: (هلدني، الغبان،2010م، ص11)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.2.2 نظام الرقابة الداخلية في المصارف:

تمارس الرقابة على المصارف من خلال ثلاثة أنواع من الرقابة (عبدالله، 1998م، ص71):

1. **الرقابة الداخلية:** تمارس من خلال الأجهزة الفنية التابعة للإدارة العليا للمصرف ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة أو المدير المفوض وتتابع الملاحظات المدرجة في هذه التقارير.
2. **الرقابة الخارجية:** تمارس من خلال مراقبين الخارجين غير مرتبطين بالإدارة العليا يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين.
3. **رقابة سلطة النقد:** وهى تمثل رقابة الجهات الرسمية التي تمارس بواسطة أجهزة فنية متخصصة وبأدوات ووسائل مختلفة.

2.2.3 خطوات الرقابة الداخلية:

1. تحديد معايير الأداء.

تعتبر عملية تحديد المعايير والأهداف الخطوة الأولى في نظام الرقابة الداخلية وتعتمد على التخطيط وتتمثل بوضع خطط أو مستويات للأداء المطلوب تحقيقها لكافة أنشطة المشروع وتختلف هذه المستويات باختلاف المستويات التنظيمية، والنتائج لابد أن تكون قابلة للقياس (ماهر، 2005م، ص 28).

2. قياس الأداء الفعلي:

تأتي عملية قياس الأداء الفعلي الخطوة الثانية بعد تحديد معايير الأداء وتعتمد على مدى صدق المعايير الموضوعة فيها، ويجب أن يتوافر في عملية قياس الأداء الموضوعية، وبالرغم من سهولة المعايير الكمية يجب ألا تؤخذ كبديل عن المقاييس النوعية (القريوتي،2004م).

3. تقييم النتائج التي تم التوصل إليها.

تعتبر هذه من الخطوات المهمة بعد قياس الأداء وفيها يتم مقارنة النتائج الفعلية بالمستهدفة فإذا كانت متطابقة فإن الأداء خاضعاً للسيطرة، أما إذا كان هناك انحرافاً يكون الوضع بحاجة إلى تصحيح، فإذا كان المعيار كمياً تكون عملية المقارنة سهلة وإذا كان وصفياً تكون المقارنة صعبة (ديري،2011م، ص18).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. إجراء التصحيحات اللازمة لمعالجة الانحرافات.

تمثل هذه المرحلة هدف الرقابة الداخلية والمتمثل في اكتشاف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها، والإجراءات التصحيحية ممكن تكون "تعديل في الخطة، تدريب موظفين، زيادة عددهم، تحفيزهم أو القضاء على المعوقات وضمانا لعدم ظهور الانحرافات مرة أخرى يجب معرفة أسبابها الحقيقية والعمل على علاجها (حجاج ،2001م، ص256).

2.2.4 الأساليب التي يمكن استخدامها في الرقابة:

يقع على عاتق المدقق أن يقوم بتوثيق لفهمه لنظام الرقابة الداخلية وللنظام المحاسبي في المؤسسة وكذلك تقييم للمخاطر، وهناك عدة طرق للتوثيق منها:

1. **الاستبيان:** مجموعة من الأسئلة والاستفسارات تتناول كافة أنشطة المؤسسة يتم توزيعه على العاملين فيها للحصول على إجابات حول تلك الاستفسارات، وهو قائمة نموذجية يتكون من عدة محاور تشمل جميع العناصر والأسس السليمة لما يجب أن يكون عليه نظام الرقابة، ومن ثم يتم تحليل الإجابات للوقوف على مدى فعالية وكفاية نظام الرقابة الداخلية ومن مميزات وعيوب هذه الطريقة (الرماحي، 2009م، ص 185):

المميزات:

أ- سهولة الاستخدام لجميع المستويات.

ب- المرونة في إبراز خصائص النظام

ت- توفير الوقت للمراجع لأنها قائمة نموذجية.

العيوب:

أ- عدم مراعاة ظروف كل مؤسسة لأنه يحتوي على خطوط عامة تنطبق على جميع المشاريع.

ب- عدم الخوض في التفاصيل لأن الإجابات محددة حسب الأسئلة.

ت- إغراء المراجع بالاكتفاء بما ورد فيه دون إجراء التحريات الأخرى

2. الملخص التذكيري:

هو عبارة عن بيان تفصيلي لجميع الإجراءات والطرق التي يتميز بها نظام الرقابة الداخلية الفعال والسليم، بهدف الاسترشاد بها في عملية تقييم الرقابة ولذلك يعتبر دليلاً ومرشداً يمكن الرجوع إليه عند عملية التقييم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتميز هذه الطريقة بتوفير الوقت ولكن يؤخذ عليها لا يوجد بها تدوين كتابي وعلى كل مدقق وضع الأسس المناسبة لعمله (بلال،2015م، ص 71).

3. التقرير الوصفي:

يتم إعداده لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفيه يتم وصف نظام الرقابة الداخلية مع شرح مفصل لإجراءاته على العمليات في المؤسسة، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة توفر درجة مرونة أكبر من نظام الاستقصاء وتتميز بالسهولة ويمكن للمدقق من خلاله الوقوف على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة إلا أنه يعاب عليها الشرح المطول والمفصل لإجراءات الرقابة واحتمالية حدوث أخطاء السهو (كلاب، 2004م، ص78).

4. خرائط التدفق:

فيها يتم تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من العمليات على شكل خريطة أو شكل بياني وهى عبارة عن "رموز أو رسومات" توضح الإدارات والأقسام المختصة بكل نشاط في المؤسسة، وكذلك المستندات التي يتم إعدادها والدفاتر التي تثبت فيها، وإجراءات العمليات التشغيلية الخاصة بها، وقد يكون هناك رموز توضح التعارض بين الوظائف وتراخيص العمليات واعتمادها (محسن،2011م، ص 63).

كما عرفها (الصحن وآخرون،2000م، ص92) عبارة عن هيكل من الرموز والأشكال التي تعبر عن كل جزء من نظام الرقابة لتوضيح التدقيق المتتالي للإجراءات والقرارات، وتبين كيفية تحويل المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية في دفتر اليومية أو دفتر الأستاذ العام.

وتتميز هذه الطريقة بأنها تعطي فكرة سريعة عن نظام الرقابة الداخلية ومدى جودته وبذلك تتفوق على الاستبيان والتقرير الوصفي ولكن يعاب عليها بأن إعدادها يتطلب وقتاً طويلاً وقد تكون صعبة الفهم لاحتوائها على كثير من التفصيلات.

وعليه ونظراً لأن قائمة الاستقصاء النموذجية تلقى قبولاً عاماً لأنها تتميز بالسهولة والوضوح والبعد عن التفصيلات المملة وصعبة الفهم سيعتمد البحث عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تناول هذا الفصل مفهوم الرقابة الداخلية حيث تعددت مفاهيمها إلا أنها تعرف بأنها كافة السياسات والإجراءات والأنشطة التي تصممها وتضعها الإدارة والأفراد المتحكمين بها، توضع بهدف ضمان سير العمل وتقديم تأكيد معقول عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بكفاءة وفاعلية وفق القوانين والتشريعات المعمول بما يضمن حماية لأصولها وإصدار تقارير مالية موثوقة بها ولتحقيق أهداف الرقابة الداخلية من توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتوفير الحماية الكاملة للمصرف ومرت الرقابة الداخلية بعدة مراحل وهذا يدل على اتساع نطاقها وزيادة أهميتها، وهناك عدة خصائص للنظام الرقابي الداخلي لا بد من توفرها مع ضرورة توفر مقومات لتحقيق نظام رقابي فعال.

تتكون عناصر الرقابة الداخلية حسب تصنيف(COSO) **committee of sponsoring organizations** من خمس (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمراقبة والضبط).

كما أن هناك خطوات للرقابة الداخلية تتمثل في تحديد معايير الأداء، قياس الأداء الفعلي، تقييم النتائج التي تم التوصل إليها وإجراء التصحيحات اللازمة.

ومن الأساليب التي يمكن استخدامها في الرقابة الاستبيان، الملخص التذكيري، التقرير الوصفي وخرائط التدفق.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثالث

جودة التقارير المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

المبحث الأول مفهوم جودة التقارير المالية

3.1.1 تمهيد:

تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية لأن الهدف الأساسي لها هو توفير معلومات عالية الجودة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وتخفيض تكلفة رأس المال، والوقوف على الموقف المالي الحالي للوحدة وكذلك التدفقات المستقبلية وقياس والتنبؤ بحجم المخاطر، وتخصيص الموارد بكفاءة.

فالتقارير المالية هي ناتج ومخرجات العمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية، تنشأ نتيجة إجراء العديد من المعالجات المحاسبية على البيانات الخاصة بالأنشطة والأحداث التي تقوم بها الوحدة بهدف تقديمها بصورة مختصرة وإجمالية لأصحاب المصالح لاستخدامها في اتخاذ القرارات (نصر، الصيرفي، 2015م، ص7).

فالغرض الأساسي للتقارير المالية هو إمداد مستخدميها بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات وتساهم في تحديد الاستخدام الكفء للموارد، وكذلك تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، ولذلك يجب أن تحتوي هذه التقارير على معلومات صادقة وعادلة عن المركز المالي للوحدة، فالمعلومات المضللة تقلل أهمية التقارير المالية (أصلان، 2016م، ص20).

3.1.2 تعريف الجودة:

تعرف الجودة بأنها القدرة على تحقيق التميز في الخدمات أو المنتجات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية كالتقارير المالية والتي تعتبر الوسيلة لتوصيل الناتج النهائي للنظام المحاسبي والمتمثل في المعلومات المحاسبية على أن تتحقق فيها الخصائص النوعية لها (Beest et al. ,2009)

كما تم تعريفها على أنها سلسلة الإجراءات والسياسات التي يتم تصميمها لتحقيق مستوى عالٍ من الكفاءة والفاعلية سواءً في نوعية المنتج أو طبيعة الخدمة المقدمة، فهي تعني النوعية الجيدة والشكل الذي يحقق رضا الزبون من المنتج أو الخدمة (النواس، 2016م، ص14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1.3 مفهوم جودة التقارير المالية:

نظراً لأن التقارير المالية تتضمن المعلومات المحاسبية للوحدة الاقتصادية، يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بأنها مستوى المصداقية الذي تتمتع به هذه المعلومات وما تحققه من منفعة لمستخدميها وخلوها من التضليل والتحريف وأن يتم إعدادها وفق المعايير المحاسبية والرقابية والقانونية، بما يحقق الهدف من استخدامها(أحمد، 2011م، ص52).

كما عُرفت جودة التقارير المالية بأنها مدى توافر مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وقد تناولت **Financial Analysts Federation (FAF)** تعريفها على أنها البساطة والوضوح والقدرة على توفير المعلومات في الوقت الملائم، أما منظمة **(AICPA) Accounting International Certified Public Accountant** فترى الجودة بأنها قدرة المعلومات على التنبؤ ومدى ملاءمتها للهدف من استخدامها (سامي، 2009م، ص27).

كما عُرفت جودة القوائم المالية بأنها القوائم التي تعبر بصدق وبصورة حقيقية عن واقع الشركات لأنها خالية من الأخطاء والمخالفات والتزوير والغش وتعد الضوء الأخضر لمتخذي القرار (فاضل، محمود، 2015م، ص14).

كما ويشير مصطلح جودة التقارير المالية "بأنه خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية، وإعطائها صورة حقيقة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة، وارتفاع قدرتها التنبؤية في تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة (حمدان،2011م، ص418-419).

ويتضح من خلال التعريفات السابقة عدم الاتفاق على تعريف محدد لجودة التقارير المالية ولكن هناك اتفاق على أن الهدف الأساس من تحقيق جودة التقارير المالية هو جعل القوائم المالية تعبر وتمثل بصدق عن الأحداث والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية محددة.

ووفقاً للتعريفات السابقة فإنه لكي تتحقق جودة التقارير المالية لابد أن تكون المعلومات المدرجة في تلك التقارير ملاءمة وتمثل الواقع بصدق حتى تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات بما تحقق الهدف من استعمالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتم تقييم مصداقية وموثوقية وجودة التقارير المالية بواسطة عدة معايير ذكرها (87-103 :(Dorothykkk,1996,p

1. حجم الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مجلس الإدارة من حملة الأسهم لوجود أخطاء ومخالفات جوهرية في القوائم المالية.
2. حجم الدعاوي القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة الإدارة لمعايير العرض والإفصاح.
3. معدل دوران المدقق الخارجي نظراً للخلافات حول تطبيق السياسات المحاسبية.
4. طبيعة ونوعية ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية.

بينما اختلف رأي (الرشيدي، 2012م، ص60) حول مؤشرات قياس جودة التقارير المالية كالتالي:

أ- جودة الأرباح.

ب- إدارة الأرباح.

ت- تنبؤات المحلل المالي.

ث- عدم تماثل المعلومات.

وكما ذكرت (Nashwa, 2003, p6)أن معيار الجودة في القوائم والتقارير المالية هو مدى الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية والتي تعتبر أساساً لإعداد القوائم والتقارير المالية التي تُمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات الرشيدة.

3.1.4 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

تعد جودة التقارير المالية الهدف الأساس للمؤسسات والشركات والذي تسعى لتحقيقه بما يخدم مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة وهناك العديد من المقومات والعوامل التي تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية (أبو حمام، 2009م، ص55):

1. **المقومات المادية:** تشمل كافة المكونات المادية كالمعدات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية المستخدمة في إنتاج المعلومات المحاسبية.
2. **المقومات البشرية:** تتمثل في الأفراد القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.
3. **المقومات المالية:** تتمثل في الأموال اللازمة لتشغيل النظام للقيام بمهامه ووظائفه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. **قاعدة بيانات:** وتتضمن مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

3.1.5الخصائص النوعية للتقارير المالية:

يجب أن يتوافر في المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية عدة خصائص نوعية حتى تكون مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات وحددتها المعايير الدولية في نوعين أساسيين:

1. الملاءمة:

تعرف ملاءمة المعلومات على أنها المعلومات القادرة على التأثير في قرار المستخدم، ويجب أن يكون لديها القدرة على التنبؤ بالمستقبل وتصحيح التنبؤات السابقة (حميدي،2009م، ص41).

وتعد المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات السليمة من بين البدائل المتاحة، بشرط توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة (درويش، 1978م).

وعليه يؤكد الباحث على أنه حتى تكون المعلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية يجب أن تكون ملائمة ولها القدرة في التأثير على قراراته من خلال تصحيح العمليات السابقة والحالية والتنبؤ بالمستقبل.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتوافر فيها عدة خصائص فرعية:

أ- **التوقيت الملائم:** يعني التوقيت الملائم بأن تتوفر المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب حيث إنه كلما كان هناك سرعة في توصيل المعلومات كان هناك احتمالية تأثير أكبر على قراراتهم، وإذا كان هناك تأخير في توصيل المعلومات كان هناك ثقة بعدم ملائمة المعلومات (المخادمة، 2007م، ص266).

وتكون المعلومات مفيدة عندما تتوافر في الوقت المناسب قبل أن تفقد منفعتها في القدرة في التأثير على قرارات المستخدم المتنوعة (حميدي،2009م، ص42).

ب- **القدرة التنبؤية:** يجب أن تتميز المعلومات بالقدرة على التنبؤ بالأداء المالي المتوقع للوحدة الاقتصادية، وبقدرة الوحدة على مواجهة الأحداث المتوقعة، لأن مستخدمي القوائم المالية يهتموا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالأداء المتوقع وبقدرة الوحدة على دفع توزيعات الأرباح والتوقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية (الجوهر، 2011م، ص114).

ويجب أن تتسم المعلومات بالقدرة على توفير الأساس الذي يستند إليه المستخدم في التنبؤ بالأحداث المستقبلية (kam, 1986, p 703).

ت- التغذية العكسية للتنبؤات السابقة:

هي قدرة المعلومات على تقديم تغذية عكسية عن الأحداث التاريخية لتقييم وتصحيح التوقعات السابقة، وتعزيز التوقعات الحالية، فالمعلومات الملائمة تقدم رؤية مستقبلية وتغذية عكسية في نفس الوقت وذلك لتحسين قدرة مستخدمها في اتخاذ القرار الرشيد فبدون الرجوع إلى الماضي يكون التنبؤ بالمستقبل غير مكتمل(علي، 2011م، ص84).

وعليه يؤكد الباحث على ضرورة توافر الخصائص الفرعية في المعلومات حتى يستطيع المستخدم الحكم على مدى ملاءمتها ومساهمتها في اتخاذ قراراته السليمة والرشيدة، حيث إن توفر المعلومات في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرار وإن لم تتوفر لن يكون لها تأثير في عملية اتخاذ القرار ولن تساعده على تقييم الماضي وتصحيحه وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

2. التمثيل الصادق:

تعتبر خاصية التمثيل الصادق الخاصية الثانية التي يجب أن تتوافر في المعلومات المحاسبية بعد خاصية الملاءمة ويقصد بالتمثيل الصادق هي مطابقة المعلومات المدرجة في التقارير المالية مع ما مثلته من الأحداث والعمليات المحاسبية بأمانة وصدق والتي حدثت فعلاً (الجوهر، 2011م، ص114).

وقد عرفتها (نوال، 2013م، ص11) بأنها تمثيل العمليات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الفعلية التي تمارسها الوحدة بصدق مضمونها "جوهرها" وليس مجرد شكلها.

كما أكدت (زوينة، 2014م، ص33) حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تمثل بصدق العمليات والأحداث الاقتصادية والواقع الذي تعبر عنه بموضوعية

بناءً على ما سبق لكي تتسم المعلومات بالصدق لابد أن تمثل تلك المعلومات العمليات و الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الوحدة خلال مدة معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى تتحقق صفة التمثيل الصادق في المعلومات يجب أن يتوافر فيها الخصائص الفرعية التالية:

أ- الاكتمال:

يجب أن تكون المعلومات المدرجة في القوائم المالية كاملة حسب أهميتها النسبية وتكلفتها، حيث إن حذف أو عدم إدراج أي معلومة يجعل القوائم المالية خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح المعلومات غير صادقة التمثيل.

كما أكدت (الجوهر، 2011م، ص115) على أن المعلومات المدرجة في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة حتى لا تفقد ملاءمتها.

وأن تكون المعلومات كاملة سواء من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية مثلاً الإفصاح عن استثمارات الملاك ومسحوباتهم (بكاري، 2015م، ص14).

ب- الحياد:

وهى تعني بأن المعلومات المدرجة في القوائم المالية غير متحيزة في خدمة طرف دون طرف آخر، أو لتحقيق أهداف خاصة بل للاستخدام العام دون تحيز(الجوهر، 2011م، ص114)

وقد عرف (المخادمة،2007م، ص268) الحياد بأنه عدم التحيز الممارس من قبل القائم بإعداد وعرض المعلومات المالية بغرض الوصول إلى نتائج معدة مسبقاً أو للتأثير على سلوك مستخدمها في اتجاه معين، فالمعلومات غير الحيادية لا يمكن الوثوق فيها أو الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.

كما عرفه (الحيالي وآخرون، 2006م، ص134) بأنه يجب أن تتسم المعلومات المالية بالحياد وخلوها من الانحياز حيال المصالح المتعارضة المستخدمة لتلك المعلومات.

في ضوء ما سبق يؤكد الباحث على أنه يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بالحياد بأن تخدم المعلومات المالية مستخدميها كافةً دون التحيز لطرف على حساب طرف آخر.

ت- الخلو من الأخطاء:

يقصد بالخلو من الأخطاء هو أن تكون المعلومات خالية بدرجة معقولة من الأخطاء والمخالفات والتحيز وأن تعبر بصدق عما تزعم أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه (أبو بكر، 2011م، ص117).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1.6 مقومات جودة المعلومات المحاسبية:

أوضح (شعراني، 2016م، ص 25- 26) بأن تحقيق مستوى الجودة للمعلومات يتم من خلال زيادة كمية المعلومات المفصح عنها والتي تؤدي إلى:

1. تحقيق جودة القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وتخفيض خطر التقديرات الخاطئة للمحللين.
2. تحسن في درجة سيولة الأسهم نتيجة انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات في السوق.

3.1.7 قيود ومحددات توصيل المعلومات لمستخدميها:

1. الأهمية النسبية:

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الأميركي (FASB) " بأنها حجم الحذف أو العرض الخاطئ للمعلومات في ظل الظروف المحيطة والتي قد تجعل حكم المستخدم ضعيف لأنه يعتمد على معلومات قد تتغير أو تتأثر بالحذف أو العرض الخاطئ".

وتعد الأهمية النسبية الخاصية التي تحكم الخصائص النوعية للمعلومات وتقسمها:

أ- هامة نسبياً ويجب معالجتها بدقة وبطريقة سليمة وإدراجها في التقارير المالية لأنها تؤثر في قرار المستخدم وبالتالي هي ملائمة.

ب- غير مهمة وفي حال عدم إظهارها أو معالجتها بطريقة سليمة ودقيقة لا تؤثر على قرار المستخدم وبالتالي هي معلومات غير ملائمة(العبدالله، 2009م، ص272).

2. تكلفة المنفعة:

يصف Hilton المعلومات بأنها سلعة تباع وتشترى وبالتالي إنتاجها يحتاج لتكاليف، واستخدامها يولد منفعة، ومن الضروري ألا تتجاوز تكاليفها المنفعة المتحققة من خلالها (Hilton , 1999,p11).

فالمعلومات التي لا ترتبط ولا تخدم أهداف مستخدمي القوائم المالية تعتبر معلومات غير مهمة ولا يوجد داع للإفصاح عنها، ولا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا كانت المنافع المتولدة منها أكبر من تكلفة إنتاجها وإلا ستتكبد المؤسسة خسائر في حال الإفصاح عنها (مردان، 2013، ص230).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.1.8 الصفات التي يجب توافرها في مستخدم المعلومات المحاسبية:

من وجهة نظر المستخدم المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية الرشيدة ولذلك يجب أن تكون تلك المعلومات واضحة ومفهومة ويجب أن تتوفر في مستخدمي القوائم المالية مجموعة من الصفات حتى يكون الحكم عادلاً ذكرها (علي، 2011م، ص94-95):

1. أن يكون لديه القدرة على إدراك وفهم وتحليل محتوى القوائم المالية.
2. الاستخدام الصحيح للمعلومات في اتخاذ القرارات السليمة والملائمة.
3. أن يكون لديه الخبرة للتعامل مع كافة أنواع المعلومات.

وبناءً لما سبق فإن المعلومات المدرجة في القوائم والتقارير المالية يجب أن تكون مفهومة لمستخدم المعلومات، الذي يجب أن يكون لديه الخبرة والقدرة على فهمها وتحليلها لاتخاذ القرارات الملائمة حيث إنه من غير المنطقي أن يكون مستخدم المعلومات لا يتوافر فيه الحد الأدنى من الفهم لتلك المعلومات.

3.1.9 الأطراف التي تتأثر وتؤثر في التقارير المالية:

3.1.9.1 مستخدمو التقارير المالية:

صنفت هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي (AICPA) مستخدمي التقارير المالية إلى صنفين (حنان،1998م، ص199):

أولاً: مستخدمون داخليون:

وهى تتضمن كافة الأطراف التي لها صلة مباشرة بعمل ونشاط المنشأة واستخدام مواردها البشرية والاقتصادية لتحقيق أهدافها كالإدارة على الرغم من أن الإدارة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تُعد الطرف الأول والأكثر استخداماً لها، وذلك للحصول على مؤشرات لتقييم الأداء والكفاءة ولأغراض التخطيط والتنظيم والإدارة واتخاذ القرارات المستقبلية (شبير، 2006م، ص60).

وعليه يرى الباحث بأن التقارير المالية مهمة للإدارة في توجيه وتقييم عملياتها والوضع المالي للوحدة وتقييم أداء العاملين لديها وتُستخدم في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المستخدمون الخارجيون:

يمكن تصنيف المستخدمون الخارجيون إلى صنفين من لهم مصالح مالية مباشرة بالمنشأة ومن لهم مصالح مالية غير مباشرة.

3.1.9.2 الإدارة:

تسعى إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الأنشطة التي تمارسها والمتمثلة في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويقع على عاتقها إعداد التقارير المالية التي تعكس الأنشطة التي تمارسها والوضع المالي لها(السامرائي، 2016م، ص43).

3.1.9.3 مهنة المحاسبة:

هي مجموعة القواعد والأصول التي يجب أن يلتزم بها صاحب المهنة المحاسبية وتستلزم منه سلوكاً معيناً للمهنة يجب أن يلتزم به عند ممارسة عمله كالشمولية والسهولة والوضوح والانتظام والقابلية للتطبيق.(السامرائي،2016م،ص43).

3.1.10أهم فئات مستخدمي التقارير المالية:

1. المستثمرون الحاليون والمرتقبون:

المستثمرون الحاليون هم ملاك المنشأة ويعتبرون أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية لتقييم أداء المؤسسة بشكل دوري ذلك لاتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أسهم جديدة أو الاحتفاظ بالأسهم التي بحوزتهم أو بيعها، وقياس نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة ومقارنتها مع المؤسسات المماثلة.

أما المستثمرون المرتقبون فيكمن اهتمامهم بالمعلومات المحاسبية وذلك لمعرفة جدوى الاستثمار في هذه المؤسسات بشراء أسهمها من عدمه (علي، 2011م، ص95).

2. المقرضون الحاليون والمرتقبون:

يتمثل هذا الصنف في المقرضين العاديين مثل المصارف أو حملة السندات والمؤسسات المالية المختلفة والذين يستخدموا المعلومات المحاسبية لتقييم مخاطر الائتمان والقروض ومدى مقدرة المؤسسات على سداد ديونها والتزاماتها في التاريخ المحدد، فهؤلاء يركزوا على الضمانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي توفرها تلك المؤسسات على السندات والقروض وتقييم إذا ما كانت المنشأة قادرة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد من عدمه (الداهوري، وهلال،1999م، ص5).

3. الموردون والعملاء:

يهتم الموردون والعملاء بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات للتأكد من مركزها المالي وذلك لاتخاذ القرارات الخاصة بالاستمرار في التعامل مع المؤسسة من عدمه، وكذلك لدراسة قدرة المؤسسة على الاستمرارية خاصةً في حال وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم، ولكن العملاء يهتمون على مدى أقصر من المقرضين(الشلتوني، 2005م، ص33).

4. الموظفون:

يهتم الموظفون العاملون في المؤسسات بالمعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية لتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على دفع أجورهم وتعويضاتهم والحوافز (الشلتوني، 2005م، ص33).

5. الدوائر والسلطات الحكومية:

تتنوع استخدامات التقارير المالية بتنوع الدوائر والسلطات كالتالي(شبير،2006م):

أ- **الدوائر الضريبية التابعة لوزارة المالية:** "ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، الجمارك والمكوس" بهدف تقدير الضرائب المستحقة على الشركات.

ب- **المحللون الماليون:** يهتمون بالمعلومات لإجراء التحليلات المالية بغرض تقديم الاستشارات المالية المتعلقة بالقرارات الاستثمارية.

ت- **السلطات القضائية:** تهتم بالمعلومات وذلك للفصل في المنازعات القضائية.

كما ذكر (الشلتوني، 2005م) بعض الفئات المستخدمة للتقارير المالية منها:

أ- **وزارة التخطيط:** تهتم بالمعلومات لأغراض التخطيط والتنمية المستدامة وتقييم مدى مساهمة المؤسسة في دعم الاقتصاد الوطني.

ب- **جهاز الإحصاء:** تهتم بالمعلومات لغرض إحصاءات الدخل القومي لمختلف القطاعات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت- **أسواق المال والبورصات:** تهتم بالمعلومات المحاسبية لدراسة امكانية قبول تداول الأوراق المالية للمؤسسة من عدمه وفقاً المعايير المعمول فيها.

ث- **الغرف التجارية:** تهتم بالمعلومات المحاسبية للترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.

ج- **الباحثين وطلاب العلم:** يهتمون بالمعلومات لأغراض البحث العلمي.

ح- **سلطة النقد:** تطلع على التقارير المالية بهدف تقييم مدى التزام المصارف بالأنظمة والقوانين تحقيقاً لأغراض الرقابة والتفتيش.

6. مراقب الحسابات:

يحتاج مراقب الحسابات للاطلاع على كافة التقارير والإيضاحات المرفقة بها لإبداء رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية والتأكد إذا ما أُعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فتقرير المراقب هو بمثابة عنصر ثقة وتأكيد للقوائم المالية (زوينة، 2014م، ص56).

فالتنوع في فئات مستخدمي المعلومات، نتج عنه تنوع في احتياجاتهم واستخدامهم للتقارير المالية ولكن هناك أغراض مجتمعة بين كافة الأطراف المستخدمة حددتها لجنة معايير المحاسبة لدولية

وعليه تشكل التقارير المالية أهمية بالغة للفئات المستخدمة التقارير المالية والتي تختلف تبعاً لاختلاف الأهداف التي يسعى كل منهم إلى تحقيقها ويجب أن تخدم تلك التقارير.

3.1.11 أهمية المعلومات في القوائم المالية لدى المصارف:

تعتبر القوائم المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لدى المصارف التجارية، وتشمل قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق المساهمين، والإيضاحات التفسيرية والتي تعتبر مكملة للقوائم المالية، فيتم عرض هذه القوائم لتوفير المعلومات التي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

وتعتبر التقارير المالية من أهم المعلومات التي تساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات لأنها تمثل الوسيلة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وتعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية (الشامي، 2009م، ص50).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الأول(IASI) لعام 2008م والخاص بعرض القوائم المالية فإن الهدف العام من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية وأن تستخدم بواسطة قطاع عريض من المستخدمين في اتخاذ القرارات وتُقدم بواسطة مجموعة من القوائم المالية :

1. قائمة المركز المالي.
2. قائمة الدخل.
3. قائمة حقوق الملكية.
4. قائمة التدفقات النقدية.
5. الإيضاحات المرفقة.

كما أنه الهدف الرئيس للتقارير المالية هو تقديم معلومات تساعد على تقدير مدى قدرة الوحدة على تحقيق الدخل وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية، أي أن الأمر لم يقتصر على النتائج المتحققة في الماضي بل تبين التوقعات الحالية والمستقبلية وهذا ما يسعى إليه مستخدمي التقارير المالية(أصلان،2016م، ص،113).

1. قائمة المركز المالي:

تسمى قائمة المركز المالي بالميزانية العمومية وهى تبين الموقف المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، وتتكون الميزانية من:

أولاً: العنوان ويشتمل: اسم الشركة، اسم القائمة، والتاريخ.

ثانياً: المتن، ويشمل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية (أصلان، 2016م، ص112).

وتهدف قائمة المركز المالي إلى مساعدة مستخدمي تلك القوائم في تقييم الأداء المالي للمنشأة كدرجة السيولة والمرونة المالية ومعدلات العائد على الاستثمار وتقييم المخاطر وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية (حنان، 2009م، ص107).

2. قائمة الدخل:

تعد قائمة الدخل مكوناً رئيسياً في التقارير المالية فهي تبين مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق مكاسب إيراديه خلال فترة مالية محددة غالباً سنة مالية، من خلال مقارنة إيرادات ومصروفات المشروع للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة (جعفر،2003م، ص259).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي تهدف إلى التعرف على مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق صافي أرباح.

وتعود أهمية قائمة الدخل لمساعدة مستخدميها لتقييم أداء المنشأة للفترات السابقة، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم أي مخاطر أو عدم التأكد الخاص بأنشطة المنشأة المستقبلية (أصلان،2016م، ص113)

3. قائمة حقوق الملكية:

تعتبر قائمة حقوق الملكية حلقة الوصل بين المركز المالي وقائمة الدخل ونتيجة لتعدد مصادر التغير في حقوق الملكية توجب تخصيص قائمة لتوضيح مصادر ومسببات هذا التغير، وبالتالي فهي تهدف إلى تقديم معلومات عن مصادر التغير في حقوق الملكية(الشلتوني، 2005م)

وهى القائمة التي تظهر أرصدة حقوق الملكية في أول المدة والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المالية لغرض زيادة الاحتياطات أو رأس المال أو تخفيض المال والأرباح المدورة (شاهين،2014م، ص295).

4. قائمة التدفقات النقدية:

هي عبارة عن كشف يوضح المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية خلال فترة مالية محددة وأوصت المعايير المحاسبية الدولية المنشآت بإعداد قائمة التدفقات النقدية لاسيما المعيار رقم 7 ويتم تصنيف التدفقات النقدية إلى أنشطة تشغيلية، استثمارية وتمويلية (زوينة، 2014م، ص85).

ويعود الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية لتحقيق عدة أهداف (شاهين، 2014م، ص292):

1. مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم والتعرف على المقدرة المالية الحالية والمستقبلية للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات.
2. التعرف على الاختلاف بين صافي الربح المحدد على أساس الاستحقاق والأساس النقدي.
3. تقييم التغيرات في الهيكل المالي للمنشأة.

5. الإيضاحات المرفقة:

تهدف الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية إلى توفير معلومات إضافية عن الوضع المالي للمؤسسة لأنه لا يمكن أن تشمل القوائم المالية كل المعلومات (زوينة، 2014م، ص95).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهى معلومات تفصيلية تلحق بالقوائم المالية من أجل فهم بنودها والسياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها بشكل أفضل(معهد الدراسات المصرفية، 2013م، ص5).

وتتمثل الإيضاحات كما ذكرها (الرماحي، 2009م، ص18) في التالي:

1. الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمالية المتبعة مثل "الاعتراف بالإيراد، طريقة الإهلاك، تقييم المخزون...الخ"
2. الإفصاح عن أي تغيرات في السياسات المالية المتبعة خلال الفترة وبيان آثارها المادية على الوضع المادي للمنشأة وعلى نتيجة النشاط.
3. الإفصاح عن أي التزام وقع ولازال الحكم غير صادر كالدعاوي المقامة ضد المؤسسة.
4. الأحداث التي وقعت في تاريخ لاحق للحسابات الختامية وتوضيح آثارها على الوضع المالي للمنشأة.
5. تقديم أي معلومات تفصيلية لازمة لأي بند من بنود القوائم المالية والتي تحتاج إلى تفسير مطول لا يمكن ذكره في صلب القوائم (زوينة، 2014م، ص95).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أنواع التقارير المالية ومستخدميها

3.2.1 أنواع التقارير المالية:

تعد التقارير المالية المنتج النهائي لعملية المحاسبة وتنقسم التقارير إلى عدة أنواع ويعود ذلك لاختلاف توقيت الإصدار والمحتوى والشكل الذي تظهر به:

تصنف التقارير المالية من حيث الوظائف الإدارية إلى (قاسم، 2003م، ص125):

1. **تقارير تخطيطية:** هي تقارير مشتقة من الموازنات التقديرية وتعتبر من الأدوات المهمة التي تساعد الإدارة في تجنب الأزمات التي تواجه الوحدات بسبب فقدان التوازن بين العمليات المختلفة، وكذلك تحديد الموارد التي تحقق أهداف الوحدة وطرق اكتسابها وتوزيعها على العمليات المستقبلية.
2. **تقارير رقابية:** يُقدم النظام المحاسبي مجموعة من التقارير المالية لمختلف المستويات الإدارية بهدف التأكد من التنفيذ الفعلي لما مخطط له بأقل تكلفة وأحسن كفاية إنتاجية.
3. **تقارير تشغيلية:** تقارير تركز على الوضع الحالي للعمليات داخل الوحدة، وتساعد الإدارة التنفيذية على التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوماً بيوم.

وأورد (أصلان، 2016م، ص107) تصنيفات للتقارير المالية:

1. **حسب درجة التفصيل:**

أ- **تقارير موجزة:** هي تقارير تلخص الأحداث، بحيث تشتمل على النسب والإحصائيات اللازمة لعمل المدراء ومتخذي القرار لتقييم مدى سير العمل، وقد تكون تقارير دورية أو حسب الطلب مثل تقارير الإيرادات.

ب- **تقارير مفصلة:** هي تقارير منتظمة شكلياً ومفصلة للأحداث وتعد بشكل دوري يومياً أو أسبوعيا.

2. **حسب سير التقرير:**

أ- **تقارير عمودية:** تحتوي على معلومات يتم تداولها بين المستويات الإدارية المختلفة داخل الوحدة.

ب- **تقارير أفقية:** تحتوي على معلومات يتم تداولها بين الأقسام في نفس المستوى الإداري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. حسب متطلبات العملية:

أ- **معلومات إجرائية:** هي المعلومات التي تتطلب اتخاذ القرار على الفور أو في وقت لاحق.

ب- **معلومات غير إجرائية:** هي معلومات خبرية لا تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراء بل توضح عن أحداث وعمليات تمت في وقت سابق.

وحسب الفترة الزمنية تصنف التقارير إلى(ماهر، 2007م):

1. **التقارير الدورية:** هي التقارير التي تعد على فترات زمنية منتظمة قد تكون يومياً أو أسبوعيا أو شهرياً أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية ومن أمثلتها تقارير الإنتاج، أو التقارير المالية أو تقارير الجرد.
2. **التقارير غير الدورية:** هذه التقارير التي لا يرتبط إعدادها بفترة زمنية منتظمة أي تقارير حسب الطلب لأغراض محددة مثل التقارير التي يطلبها المدير لاتخاذ قرار معين أو التي تقدم وصف لما تم انجازه خلال فترة زمنية معينة.
3. **تقارير فورية:** هي التقارير التي يتم إعدادها عند حدوث حالة طارئة مثل تقارير مردودات المبيعات عند حدوث مشكلة مع أحد العملاء

وأورد(دهمان،2012م، ص24) تصنيف للتقارير حسب الغرض.:

1. **تقارير الوكالة:** مثل تقارير المنشأة السنوية والتي تبين مدى محافظة المنشآت على الموارد التي بعهدتها.
2. **تقارير الالتزام القانونية:** هي التقارير التي تنشرها المؤسسات التزاماً بالقوانين التي تطلبها الجهات الحكومية أو المالية أو المانحة مثل القوائم المالية المنشورة

كما هناك تصنيف للتقارير المالية من حيث الجهة المستفيدة (زوينة، 2014م، ص24):

1. التقارير الداخلية: هي التقارير التي تُعد للمستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة متضمنة المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي على شكل قوائم وتقارير مالية.

2. التقارير الخارجية: هي التقارير التي تُعد للجهات الخارجية وتصنف لنوعين:

أ- **تقارير خارجية معدة** لمقابلة احتياجات جهات معينة كالمصارف والضرائب وسوق الأوراق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- **تقارير خارجية** معدة لمقابلة احتياجات أطراف مشتركة للمهتمين بالوحدة الاقتصادية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وتقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات.

كما أوضح (الشيخ، 2012م، ص37-38) بأنه يمكن تصنيف التقارير المالية حسب المعلومات المحاسبية التي تحتويها:

1. **معلومات تاريخية:** هي المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث التي حدثت في الماضي وهى مفيدة لتقييم أداء المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها وبيان الوضع المالي.
2. **معلومات حالية:** هي معلومات تُقدم بصفة دورية عن الأنظمة التشغيلية الحالية وتستخدم لمتابعة ومعالجة أي انحرافات معيارية في الوقت المناسب.
3. **معلومات مستقبلية:** هي معلومات تقديرية تضعها المؤسسة بهدف التخطيط والتنبؤ بما يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

3.2.2 معايير جودة التقارير المالية:

حتى تتحقق جودة المعلومات لابد أن تُعد في ظل مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية حتى يتحقق الهدف من استخدامها وهى:

أولاً: معايير قانونية:

تحاول المؤسسات المهنية تطوير والالتزام بمعايير جودة التقارير المالية عن طريق سن التشريعات والقوانين الواضحة والمنظمة لعمل تلك المؤسسات وكذلك تصميم هيكل تنظيمي فعال لضبط سير العمليات الإدارية في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية لإلزامها بالإفصاح الكافي عن أدائها (خليل ،2003م).

ثانياً: معايير رقابية:

تعتبر الرقابة أهم مكونات العمليات الإدارية التي يعتمد عليها مجلس الإدارة والمستثمرين، فالرقابة الفعالة تحدد دور كل من المراجعين ولجان المراجعة والأجهزة الرقابية في تنظيم العمليات الملية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة، وللتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات بفاعلية، ومدى مصداقية البيانات المالية وتقييم المخاطر والأداء الإداري وتحليل للعمليات ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة (أبو حمام،2009م، ص58).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالمعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في عملية حوكمة الشركات لأنها تقدم تغذية راجعة عن مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات بما يسهل تخصيص الموارد التي تؤدي إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية.

ثالثاً: معايير مهنية:

تهتم المؤسسات المهنية المحاسبية بإعداد وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة لضبط العمليات المحاسبية، الأمر الذي عزز مفهوم مساءلة المُلاك للإدارة للاطمئنان على استثماراتهم، مما برزت الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالشفافية والنزاهة والأمانة (وردة، 2014م، ص96).

ويتفق مفهوم المساءلة مع أسلوب حوكمة المؤسسات الذي يتطلب الشفافية والنزاهة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويعزز عملية التواصل بين الإدارة والملاك مما يؤدي إلى نجاح المؤسسة وتحقيق أهدافها.

رابعاً: معايير فنية:

وجود معايير فنية يساهم في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية المدرجة في التقارير المالية، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستخدمين لها وزيادة الاستثمار ولذلك توجهت مجالس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لإصدار معايير تعمل على توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية("FASB, 2004).

وعليه نؤكد على أهمية وجود معايير قانونية ومهنية ورقابية وفنية لضبط جودة المعلومات المالية المحاسبية المدرجة في التقارير المالية لما لها من أثر في تفعيل دور الجهات التنظيمية الرقابية من خلال تصميم الهياكل التنظيمية وسن القوانين والتشريعات التي تنظم العمل وتزيد من ثقة المساهمين في المؤسسة، وكذلك على أهمية الرقابة الداخلية في ضبط العمليات الداخلية في المؤسسة وتحقيق مبدأ المساءلة مما يزيد من ثقة المساهمين بإدارة المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.2.3 مقاييس جودة التقارير المالية:

وقد أوضح (الحيالي وآخرون، 2006م، ص136) بأنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات ويعود هذا لاختلاف وجهات نظر وأهداف مستخدمي التقارير المالية ويمكن وضع معايير عامة لقياس جودة المعلومات وهى:

1. الدقة:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها ودرجة تعبيرها عن المعلومات التاريخية والتنبؤات المستقبلية.

2. المنفعة:

بوصفها مقياساً لجودة المعلومات والمتمثلة في صحة والمعلومات وسهولة استخدامها وتكون المنفعة على صورتين:

أ- **منفعة شكلية:** ويعبر عنها في مدى تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات مستخدمها أو متخذ القرارات، فكلما كان هناك تطابق كلما زادت قيمة المعلومات.

ب- **منفعة زمانية:** كلما توفرت المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب لاتخاذ القرار كلما زادت قيمتها.

ت- **منفعة مكانية:** كلما أمكن الحصول على المعلومات بسهولة كلما زادت قيمتها.

ث- **تقييميه وتصحيحية:** بمعنى قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات وتصحيح الانحرافات فيها.

3. التنبؤ:

هو القدرة على التنبؤ بالمستقبل عن طريق استقراء الماضي ودراسة الحاضر من أجل التخطيط واتخاذ القرارات الرشيدة فكلما كانت المعلومات قيمتها التنبؤية عالية كلما خفضت من حالات عدم التأكد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. الفاعلية:

وهى تتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها عن طريق استغلال موارد محدودة ويمكن تعريف الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو مستخدميها ومتخذي القرار باستغلال موارد محدودة.

5. الكفاءة:

وهى تعبر عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل الموارد المتاحة، وعند تطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات والتي تهدف إلى تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي تزيد من قيمتها,.

3.2.4 العوامل التي تقلل من حالات التلاعب في التقارير المالية:

وقد ذكر (السامرائي، 2016م، ص57) هناك عوامل تقلل من حالات التلاعب في التقارير المالية منها:

1. بيئة المؤسسة: فلابد أن تضمن بيئة المؤسسة النزاهة والشفافية في إعداد التقارير المالية عن طريق فهم وتحديد العوامل التي تؤدي إلى إعداد قوائم مالية مضللة.
2. تحديد وتقييم مدى احتمالية إعداد تقارير مضللة من قبل المؤسسات.
3. تصميم نظم الرقابة الداخلية التي تحول دون إعداد قوائم مالية مضللة.

3.2.5 العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية:

يمثل نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول الذي يقي من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، فالمستثمر يحتاج إلى تقييم مدى قوة أو ضعف هذا النظام للمفاضلة بين خياراته، كما يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية والمحافظة على تطبيقه عند إعداد التقارير المالية، مع ضرورة وجود مقاييس لتقييم مدى فعالية هذا النظام، وكذلك على المدقق الخارجي فهم نظام الرقابة الداخلية عند التخطيط لعملية المراجعة ويجب أن يحتوى تقريره على نقاط الضعف الموجودة في النظام، كما أنه هناك مسؤولية مشتركة بين المدقق الداخلي والخارجي تساهم في المحافظة على جودة القوائم المالية (فاضل، محمود، 2015م، ص20).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلقى تقرير المدقق الخارجي اهتماماً كبيراً من قبل أطراف عديدة والتي تسعى للتأكد من مدى مصداقية التقارير والقوائم المالية التي تستند إليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعد رأي المدقق هو إعطاء ثقة وقيمة للبيانات المالية.

3.2.6 مساهمة المدقق الداخلي لمنع التلاعب والغش عن طريق(حمدان، 2011م، ص417):

1. المسؤولية المهنية التي تلزمه بالكشف عن مخاطر الاحتيال والتلاعب والغش.
2. تقييم وتحليل المخاطر المحتملة للغش وكيفية تقييم الإدارة لها في حال كفاءة نظام التدقيق الداخلي.
3. امتلاك المعرفة والخبرة التي تؤهله لاكتشاف وتقييم المخاطر.
4. تقييم نظام الرقابة الداخلية ونقاط الضعف فيه وتوضيح المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.
5. إبلاغ مجلس الإدارة بنتائج التدقيق واطلاعهم على مخاطر التلاعب.

3.2.7 العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية ولجان التدقيق:

بعد انهيار كبرى الشركات بدأ الاهتمام والبحث عن آليات تساهم في الحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية حيث كانت لجان التدقيق أهم هذه الآليات ولم يقتصر عملها على المجال الإشرافي فقط بل والرقابي في المؤسسات.

حيث يعتبر تقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية من مهام لجان التدقيق التي يتم تشكليها في المؤسسات.

و تعرف لجنة المراجعة بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين لديهم الخبرة الكافية في المحاسبة والمراجعة، ومن مهامها مراجعة المبادئ والمعايير المعتمدة في إعداد التقارير المالية، ومدى ملائمة وكفاية الإفصاح في تلك التقارير لمستخدميها، دعم استقلالية المدقق الخارجي ومناقشته في النتائج التي توصل إليها، دعم استقلالية المراجع الداخلي وتقييم مدى كفاءته، وتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة ومراجعة مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات(حمادة، 2010م، ص102).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين The Canadian Institute Of 1992، Chartered Accountants (CICA) لجنة المراجعة بأنها:

بأنها لجنة تتكون من المدراء غير التنفيذيين مهمتها مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، فهي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين، ومن ضمن أنشطتها ترشيح المدقق الخارجي، ومراجعة نتائج التدقيق، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، والمعلومات المالية المعدة للنشر.

ويمكن للباحث من التعريفات السابقة تلخيص تعريف لجنة المراجعة بأنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مكونة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين المؤهلين للقيام بمهام اللجنة كمراجعة التقارير المالية قبل النشر والتأكد من أنه تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتوضيح أي تغير في السياسات المالية المتبعة بما يساهم في تحقيق جودة تلك التقارير، وكذلك تعيين والإشراف على عمل المراجعين الخارجيين ومناقشة نتائج التدقيق، ومراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

ويمكن للجان المراجعة (لبيب، 2007م، ص95) أن تساهم في فاعلية وكفاءة الرقابة الداخلية وتحقق الثقة في التقارير والقوائم المالية من خلال:

1. التحقق من تصميم نظام الرقابة الداخلية بشكل مناسب حيث يوفر للجهات الإدارية المختصة كمجلس الإدارة ولجان التدقيق تقييم عن مدى كفاءة السياسات والعمليات والأنشطة الخاصة بالمؤسسة وعن مدى عدالة القوائم المالية والالتزام بالأنظمة والقوانين.
2. تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية مع إدارة المنشأة وكل من المدقق الخارجي والداخلي، الأمر الذي يساهم في زيادة جودة التقارير المالية.
3. دراسة مخططات الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية والإجراءات التصحيحية لمعالجتها.
4. دراسة النظم المحاسبية والإدارية والتشغيلية الموضوعة من قبل الإدارة واقتراح التعديلات اللازمة عليها والتي تعزز من فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية.
5. التأكد من أن تقرير المراجع الخارجي يتضمن رأيه عن تقييم نظام الرقابة الداخلية الخاصة بالتقارير المالية المعدة من قبل الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً لأن لجان التدقيق هي حلقة الوصل بين كافة الأطراف المشتركة في إعداد ومراجعة التقارير المالية كمجلس الإدارة والمراجع الخارجي والداخلي والإدارة المالية والتنفيذية، فيصبح لديها القدرة على تقييم القوائم والتقارير المالية والخاصة فيما يلي (عبد الحليم،2015م).

1. فحص السياسات المحاسبة وأي تغيرات فيها.
2. فحص الأنظمة الرقابية المالية.
3. دراسة واختبار المعالجات المحاسبية البديلة وتقيم التسويات المحاسبية.
4. دراسة ومناقشة نتائج عملية المراجعة مع المراجع الخارجي بهدف إجراء أي تعديلات من شأنها تحسين عملية إعداد القوائم والتقارير المالية.

كما أن لجنة coso (**committee of sponsoring organizations**) أكدت على الدور الذي تؤديه لجنة المراجعة في الوقاية من إعداد تقارير مالية احتمالية (غالي،1998م):

1. مراجعة مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة والتقديرات التي تقوم بها الإدارة.
2. التأكد من الإفصاح عن التغيرات المحاسبية وتوضيح أثرها على القوائم المالية، ومدى كفاءة الإفصاح لتحقيق منفعة لتلك القوائم لمستخدميها.
3. القيام بالإجراءات التي تضمن التأكد والتحقق من مدى مصداقية التقارير المالية.
4. متابعة نتائج الإجراءات التي قد اتخذتها الإدارة لمكافحة الغش والاحتيال المالي.
5. مناقشة ومراجعة التقارير المالية مع المراجع الخارجي والإدارة قبل رفعها للجهات الرقابية.
6. مناقشة الأمور التالية مع المراجع الخارجي:
   أ- السياسات المحاسبية التي تمارسها الإدارة.
   ب- المعالجات البديلة للبيانات المالية في حدود المبادئ المحاسبية، ونتائج كل بديل والمعالجة التي تفضلها الشركة.

3.2.7 العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار:

وفقاً للدراسات السابقة تساهم المعلومات المدرجة في القوائم المالية في التخفيف من مشاكل الزيادة أو النقص في الاستثمار الأمر الذي ينتج عنه زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية، وعدم كفاءة القرارات الاستثمارية يعني أن القرار الاستثماري قد يوصف بأنه زيادة أو (مغالاة) في الاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك عند قيام المؤسسة باستثمارات ذات صافي قيمة حالية سالبة، أما نقص الاستثمار تعني عدم قيام المؤسسة باستثمارات أو فقد فرص استثمارية ذات صافي قيمة حالية موجبة.

و تعرف كفاءة القرارات الاستثمارية، بأنها قيام المؤسسة باستثمارات ذات صافي قيمة حالية موجبة، في ظل عدم وجود احتكاكات أو مشاكل في السوق والتي قد تعيق تحقيق الأهداف المخطط لها (Biddle et al. 2009).

وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم التحقيق الأمثل للاستثمار منها الانهيار الأخلاقي للمدراء، والاختيار العكسي واللذان يحدثان بسبب عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و مقدمي رؤوس الأموال في المؤسسة.

ويعني الانهيار الأخلاقي: بأن المدراء أثناء سعيهم لتعظيم أرباحهم الشخصية لا يأخذون بعين الاعتبار مصلحة حملة الأسهم.

أما الاختيار العكسي وهى تعني رفض إدارة الشركة زيادة رأس المال عند حد معين من سعر الخصم، حتى لو ترتب على ذلك فقدان فرص جيدة (الصايغ، عبد المجيدة، 2015م، ص7)

فالمعلومات ذات جودة العالية ذات أهمية لمستخدميها في متابعة وتقييم أعمال المؤسسة، وفي إيجاد دور إشرافي على سوق المال مما يساهم في تخفيف مشاكل الوكالة بين المدراء وحملة الأسهم، وزيادة القدرة الإشرافية للمديرين على حملة الأسهم وتحسين أداء الإدارة في المفاضلة بين الخيارات الاستثمارية وتقليل من تكاليف التمويل الخارجي وهذا كله بدورة يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات الاستثمارية.

و تساعد التقارير المالية ذات الجودة العالية على خفض مشكلة عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين، وفي دعم قدرة المؤسسة على زيادة الاستثمارات وتخفيض تكاليف الاقتراض(نصر، الصيرفي، 2015م، ص11).

وتعتبر التقارير المالية الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات المالية للأطراف المعنية لاستخدامها في اتخاذ القرارات، ويكون لهذه المعلومات قيمة إذا تم الحصول عليها من التقارير ذات الجودة العالية، حيث ينظر للعلاقة ما بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار من منظورين الأول أن جودة التقارير المالية متعلقة بأداء الشركة وكيفية إدارتها لأرباحها والثاني مرتبط بأداء حملة أسهم الشركة في سوق رأس المال، حيث إنه كلما زادت جودة التقارير المالية يزداد عائد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السهم في السوق بسبب ثقة المستثمرين واعتمادهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية ذات الجودة العالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية

كما أن جودة التقرير المالية لها تأثير على قرارات المستثمرين وعلى تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة التداول وارتفاع سعر الأسهم.

حيث أن عند تأخير نشر التقارير المالية أو عدم اعتمادها على المعايير والمبادئ المحاسبية وعدم دقتها وتحيزها يؤثر سلبياً على سلوك المستثمرين وقراراتهم (النجار،2016م، ص49).

وفي ضوء ما سبق فإن جودة التقارير المالية تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية التي تتضمنها وبالتالي لها تأثير ايجابي على قراراتهم الاستثمارية فكلما زادت جودة التقارير المالية زادت كفاءة القرارات الاستثمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

تناول الفصل مفهوم جودة التقارير المالية حيث لم يكن هناك تعريف محدد لجودة التقارير المالية ولكن هناك اتفاق على أن الهدف الأساس من تحقيق جودة التقارير المالية هو جعل القوائم المالية تعبر وتمثل بصدق عن الأحداث والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية محددة، وهناك عدة عوامل تؤثر على جودة التقارير المالية مالية، مادية وبشرية.

وتتمثل خصائص جودة التقارير المالية وفق المعايير الدولية في خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق وحتى تكون التقارير ملاءمة لا بد أن تتوفر في الوقت المناسب وأن يكون لديها قدرة تنبؤية للأداء المالي للمصرف، وتقديم تغذية عكسية عن الأحداث التاريخية، ولكي تتحقق صفة التمثيل الصادق في التقارير لابد أن تتصف بالاكتمال والحياد وأن تكون خالية من الأخطاء الجوهرية.

مع ضرورة توفر صفات في مستخدمي التقارير المالية ويكون لديه إدراك وفهم وخبرة في التعامل مع المعلومات المدرجة فيها بما يساهم في اتخاذ القرارات السليمة، فتعددت فئات مستخدمي التقارير المالية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

وتنقسم التقارير إلى عدة أنواع ويعود ذلك لاختلاف توقيت الإصدار والمحتوى والشكل الذي تظهر به، وحتى تتحقق جودة التقارير لابد أن تُعد في ظل مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية حتى يتحقق الهدف من استخدامها ولقياس مدى جودتها والتي تتمثل في الدقة، المنفعة، الفاعلية والكفاءة.

فبعد انهيار كبرى الشركات بدأ الاهتمام والبحث عن آليات تساهم في الحد من الغش والتلاعب في التقارير المالية حيث كانت لجان التدقيق أهم هذه الآليات ولم يقتصر عملها على المجال الإشرافي فقط بل والرقابي في المؤسسات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً الأساليب الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة.

4.1.1 منهج الدراسة

وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، فإن الباحثة ستعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنها ستستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختيارها لعينة الدراسة، وستستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

4.1.2 طرق جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على نوعين من البيانات:

1. البيانات الأولية:

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث, ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. البيانات الثانوية.

قامت الباحثة بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بدراسة العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، وأية مراجع قد ترى الباحثة أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتنوي الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة.

4.1.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الذين يتولون مناصب قيادية وإشرافية والقادرة على تقييم نظام الرقابة الداخلية كالمدراء الماليين ورؤساء الأقسام والمدققين الداخليين العاملين في المصارف العاملة في قطاع غزة والمدققين الخارجيين على المصارف.

ويتكون حجم العينة من 80 موظف وموظفة، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، وتم استرداد 78 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات لم يتم استبعاد أي استبانة نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 78 استبانة وذلك حسب الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.1): عينة الدراسة

م	المصرف/ شركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
.1	مصرف فلسطين	15	14
.2	مصرف القاهرة عمان	4	4
.3	مصرف الأردن	8	8
.4	المصرف العربي	5	5
.5	مصرف القدس	4	4
.6	المصرف العقاري المصري	3	3
.7	مصرف الاسكان للتجارة	3	3
.8	المصرف الإسلامي العربي	5	5
.9	المصرف الإسلامي الفلسطيني	5	5
.10	مصرف الاستثمار الفلسطيني	3	3
.11	المصرف الوطني الإسلامي*	7	6
.12	مصرف الإنتاج*	4	4
.13	شركة طلال أبو غزالة	4	4
.14	شركة سابا	4	4
.15	شركة ارنيست وينغ	3	3
.16	شركة مطير وعلمي	3	3
	المجموع	**80**	**78**

المصدر: (سلطة النقد، 2017م) المصرف الوطني الإسلامي والإنتاج غير مرخص.

4.1.4 خصائص وسمات عينة الدراسة:

أولاً: المعلومات الشخصية:

(1) الجنس:

يبين جدول رقم (4.2) أن 85.9% من عينة الدراسة "ذكور"، و14.1%" اناث" وهذا يدل على أن سياسة المصارف بأن يشغل الذكور المراكز الإشرافية، كما أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث.

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	67	85.9
أنثى	11	14.1
المجموع	78	100.0

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(2)العمر:

يبين جدول رقم (4.3) أن 23.1% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم "من20–30 سنة"، و41.0%"من 31-40 سنة"، و29.5% "من 41 -50 سنة"، و6.4%" أكثر من 50 سنة". أي أن 76.9% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم من 30 فما فوق، كما أن الاختلاف في الفئات العمرية يدلل على استطلاع رأي مختلف هذه الفئات لتحقيق هدف الاستبيان من تقييم مدى فعالية عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من20–30 سنة	18	23.1
31–40 سنة	32	41.0
41 –50 سنة	23	29.5
أكثر من 50 سنة	5	6.4
المجموع	**78**	**100.0**

(3)المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (4.4) أن 2.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي" دبلوم"، و75.6% " بكالوريوس"، و 21.8% "ماجستير" وهذه النسب تشير إلى المستوى العلمي المرتفع لعينة الدراسة والقادرة على تحقيق الهدف من إعداد الاستبانة وكذلك التزام وحرص المصارف إشغال المراكز الإشرافية من حملة الشهادات العلمية والتي لا تقل عن درجة الدبلوم.

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	2	2.6
بكالوريوس	59	75.6
ماجستير	17	21.8
دكتوراه	0	0.0
المجموع	**78**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(4)المسمى الوظيفي:

يبين جدول رقم (4.5) أن 12.8% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مدقق داخلي"، و16.7% "مدير"، و34.6% "رئيس قسم"، و16.7% "مدقق خارجي" و19.2% "أخرى" أي ويعتبر هذا التنوع في المسميات الوظيفية أمر مهماً للوصول إلى الفئة المستهدفة والقادرة على تحقيق هدف الاستبيان بشكل يُمكن من الاعتماد على آرائهم.

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق داخلي	10	12.8
مدير	13	16.7
رئيس قسم	27	34.6
مدقق خارجي	13	16.7
أخرى	15	19.2
المجموع	78	100.0

(5)سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (4.6) أن 19.2% من عينة الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لهم" أقل من 5 سنوات"، و16.7% "من 5-10 سنوات"، و21.8%" من 11-15 سنة"، و42.3%" أكثر من 15 سنة " وهذا يدلل على أن معظم أفراد العينة لديهم الخبرة الكافية والتي تؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة وجودة التقارير المالية والاعتماد على آرائهم وكذلك حرص إدارة المصارف على توفر الخبرات المهنية للوظائف القيادية والإشرافية.

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	19.2
من 5-10 سنوات	13	16.7
من 11-15 سنة	17	21.8
أكثر من 15 سنة	33	42.3
المجموع	**78**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6)التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (4.7) أن 60.3% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "محاسبة"، و7.7% "علوم مالية ومصرفية "، و21.8% " إدارة أعمال"، و3.8%"اقتصاد"، و6.4% " تخصصات أخرى " أن غالبية العاملين في المراكز الإشرافية تخصصهم محاسبة ومن ثم إدارة أعمال مما يدلل على تنوع تخصصات الفئة المستهدفة، ويعتبر مؤشراً مفيداً يعكس تخصصات العاملين في مجال الرقابة الداخلية ويزيد من قدرتهم في الإجابة على أسئلة الاستبانة.

جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	47	60.3
علوم مالية ومصرفية	6	7.7
إدارة أعمال	17	21.8
اقتصاد	3	3.8
أخرى	5	6.4
المجموع	78	100.0

(7)الشهادات المهنية الحاصل عليها:

يبين جدول رقم (4.8) أن 1.3% من عينة الدراسة الشهادات المهنية الحاصل عليها " CPA " ، و2.6 % "CMA" ، و7.7% "CPA" ، و5.1% "شهادات أخرى"، و83.3% من عينة الدراسة غير حاصلين على أي شهادة مهنية أي أن معظم الفئة المستهدفة ليس لديهم شهادات مهنية مما يدلل على عدم اهتمام إدارة المصارف بتطوير العنصر البشري.

جدول (4.8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادات المهنية الحاصل عليها

الشهادات المهنية الحاصل عليها	التكرار	النسبة المئوية
CPA	1	1.3
CMA	2	2.6
ACPA	6	7.7
لا يوجد	65	83.3
أخرى	4	5.1
المجموع	**78**	**100.0**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1.5 أداة الدراسة :

ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى جزأين كما يلي:

- **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الأولية لعينة الدراسة ويتكون من 7 فقرات.
- **الجزء الثاني:** يتضمن العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة وتم تقسيمه إلى قسمين كما يلي:

القسم الأول : عناصر الرقابة الداخلية وتم تقسيمه الى 5 محاور كما يلي:

- ✓ **المحور الأول:** بيئة الرقابة ويتكون من 10فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** تقدير المخاطر ويتكون من 10 فقرات.
- ✓ **المحور الثالث:** الأنشطة الرقابية ويتكون من 10 فقرات.
- ✓ **المحور الرابع:** المعلومات والاتصال ويتكون من 10 فقرات.
- ✓ **المحور الخامس:** المراقبة والضبط ويتكون من 10 فقرات.

القسم الثاني : **جودة التقارير المالية وتم تقسيمه الى محوين كما يلي:**

- ✓ **المحور الأول:** خاصية الملاءمة ويتكون من 8 فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** خاصية التمثيل الصادق ويتكون من 8 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة حسب مقياس ليكرت الخماسي.

4.1.6 صدق وثبات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

❖ **صدق فقرات الاستبيان:** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

1) الصدق الظاهري للأداة:

تم عرض بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر متخصصين في المحاسبة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإبداء آرائهم في مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

1) صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة البحث الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ويبين جداول رقم (4-9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي0.361 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

القسم الثاني: **وتم تقسيمه إلى محوين كما يلي:**

- ✓ **المحور الأول:** خاصية الملاءمة ويتكون من 8 فقرات.
- ✓ **المحور الثاني:** خاصية التمثيل الصادق وتتكون من 8 فقرات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.9): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة: القسم الأول(عناصر الرقابة الداخلية في المصرف)

المحور الأول : بيئة الرقابة			المحور الثاني : تقدير المخاطر			المحور الثالث: الأنشطة الرقابية			المحور الرابع : المعلومات والاتصال			المحور الخامس : المراقبة والضبط		
رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.554	0.001	1	0.502	0.005	1	0.570	0.001	1	0.706	0.000	1	0.803	0.000
2	0.829	0.000	2	0.457	0.011	2	0.788	0.000	2	0.554	0.001	2	0.714	0.000
3	0.653	0.000	3	0.442	0.014	3	0.565	0.001	3	0.829	0.000	3	0.712	0.000
4	0.730	0.000	4	0.446	0.013	4	0.554	0.002	4	0.653	0.000	4	0.765	0.000
5	0.737	0.000	5	0.417	0.022	5	0.673	0.000	5	0.671	0.000	5	0.568	0.001
6	0.600	0.000	6	0.393	0.032	6	0.756	0.000	6	0.730	0.000	6	0.654	0.000
7	0.871	0.000	7	0.597	0.000	7	0.735	0.000	7	0.593	0.001	7	0.746	0.000
8	0.721	0.000	8	0.532	0.002	8	0.558	0.001	8	0.596	0.001	8	0.532	0.002
9	0.531	0.002	9	0.433	0.017	9	0.588	0.001	9	0.624	0.000	9	0.624	0.000
10	0565	0.001	10	0.561	0.001	10	0.619	0.000	10	0.781	0.000	10	0.735	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.10): تابع الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة: القسم الثاني (جودة التقارير المالية)

خاصية الملاءمة			خاصية التمثيل الصادق		
رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.433	0.017	1	0.645	0.000
2	0.372	0.043	2	0.785	0.000
3	0.482	0.007	3	0.566	0.001
4	0.619	0.000	4	0.667	0.000
5	0.781	0.000	5	0.588	0.001
6	0.493	0.006	6	0.781	0.000
7	0.618	0.000	7	0.669	0.000
8	0.627	0.000	8	0.852	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

خاصية الملاءمة

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

جدول رقم (4.11) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361.

جدول (4.11): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

القسم	المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	الأول	بيئة الرقابة	0.792	0.000
	الثاني	تقدير المخاطر	0.863	0.000
	الثالث	الأنشطة الرقابية	0.920	0.000
	الرابع	المعلومات والاتصال	0.608	0.000
	الخامس	المراقبة والضبط	0.717	0.000
جودة التقارير المالية	الأول	خاصية الملاءمة	0.764	0.000
	الثاني	خاصية التمثيل الصادق	0.843	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1.7 ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات وقد أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient**:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (4.12) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة 0.876 وهو اكبر من 0.70 مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول (4.12): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

القسم	المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	الأول	بيئة الرقابة	0.751	0.858
	الثاني	تقدير المخاطر	0.814	0.898
	الثالث	الأنشطة الرقابية	0.738	0.849
	الرابع	المعلومات والاتصال	0.794	0.885
	الخامس	المراقبة والضبط	0.693	0.818
جودة التقارير المالية	الأول	خاصية الملاءمة	0.720	0.837
	الثاني	خاصية التمثيل الصادق	0.828	0.906
جميع المحاور			0.779	0.876

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (4.13) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة 0.884 وهو أكبر من 0.70 مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول (4.13): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

القسم	المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	الأول	بيئة الرقابة	10	0.869
	الثاني	تقدير المخاطر	10	0.901
	الثالث	الأنشطة الرقابية	10	0.861
	الرابع	المعلومات والاتصال	10	0.891
	الخامس	المراقبة والضبط	10	0.837
جودة التقارير المالية	الأول	خاصية الملاءمة	8	0.864
	الثاني	خاصية التمثيل الصادق	8	0.924
جميع المحاور			66	0.884

4.1.8 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي ، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (4.14) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.14): مقياس ليكرت الخماسي

الفترة(متوسط الفقرة)	1-1.8	1.8-2.6	2.6-3.4	3.4-4.2	4.2-5
التقدير	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	%36-%20	%52-%37	%68-%53	%84-%69	%100-%85

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

3- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي علماً بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة.

4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحا فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

5- طريقة التجزئة النصفية.

6- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

7- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات والعلاقات بين ابعاد الدراسة.

8- معادلة سبيرمان براون للثبات

9- اختبار كولـومجروف-سـمرنوف لمعرفـة نـوع البيانـات هـل تتبـع التوزيـع الطبيعـي أم لا (1- Sample K-S)

10- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3"

11- اختار t للفرق بين متوسطي عينتن مستقلتين.

12- اختار تحليل التباين الأحادي للفرق بيين متوسطات ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

13- تحليل الانحدار المتعدد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

4.2.1 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S)

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4.15) نتائج الاختبار حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

جدول (4.15): اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

القسم	المحور	عنوان المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	الأول	بيئة الرقابة	1.069	0.203
	الثاني	تقدير المخاطر	0.083	0.092
	الثالث	الأنشطة الرقابية	0.085	0.071
	الرابع	المعلومات والاتصال	0.095	0.073
	الخامس	المراقبة والضبط	1.025	0.244
جودة التقارير المالية	الأول	خاصية الملاءمة	1.059	0.212
	الثاني	خاصية التمثيل الصادق	0.960	0.150
جميع المحاور			**0.849**	**0.316**

4.2.2 تحليل فقرات ومحاور الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99(أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60% والمتوسط الحسابي أكبر من المتوسط المحايد "3"، و غير ذلك تكون الفقرة غير ايجابية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الأول الرئيس: ما مدى توافر عناصر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05).

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى توافر بيئة الرقابة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05).

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.16) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الاول (بيئة الرقابة) وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "91.28%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "إدارة المصرف تولي اهتماماً بوجود رقابة داخلية فعالة لضمان تحقيق الأهداف " .
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "88.72%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه" يوجد في المصرف هيكل تنظيمي واضح يتلاءم مع طبيعة وحجم العمل ويحدد الواجبات والمسئوليات المنوطة بالأفراد بشكل واضح ".

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "9 " بلغ الوزن النسبي "83.33%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "الإدارة تحرص على توافر الكفاءة والمهنية والأمانة عند اختيار العاملين في المصرف".
2. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "81.03%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " يتم استشارة لجان التدقيق عند إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (بيئة الرقابة) تساوي 4.29 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3"، والانحراف المعياري يساوي 0.492 والوزن النسبي يساوي 85.85% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تساوي 23.213 هـي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر بيئة الرقابة في المصارف العاملة في قطاع غزة بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

وتعزو الباحثة ارتفاع مستوى بيئة الرقابة في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى اهتمام وحرص إدارة المصارف على إنشاء ووجود بيئة رقابية سليمة محفزة للعمل، ومن خلال تصميم هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات والمسئوليات بشكل واضح وكذلك وضع السياسات والخطط والإجراءات بما يضمن وجود نظام رقابة داخلية فعال.

جدول (4.16): تحليل فقرات المحور الاول : بيئة الرقابة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تولي إدارة المصرف اهتماماً بوجود رقابة داخلية فعالة لضمان تحقيق الأهداف.	4.56	0.524	91.28	26.339	0.000	1
2	يوجد في المصرف هيكل تنظيمي واضح يتلاءم مع طبيعة وحجم العمل ويحدد الواجبات والمسئوليات المنوطة بالأفراد بشكل واضح.	4.44	0.616	88.72	20.600	0.000	2
3	يوجد وصف وظيفي واضح للموظفين وتتناسب الصلاحيات مع مسئوليات العمل.	4.40	0.651	87.95	18.945	0.000	3
4	تحرص الإدارة على إرساء مبدأ أن الرقابة الداخلية مسئولية جميع الأفراد العاملين في المصرف.	4.37	0.686	87.44	17.665	0.000	4
5	تحرص الإدارة ومجلس الإدارة على مراجعة مدى ملاءمة إستراتيجية وسياسات المصرف للخدمات المقدمة للعملاء.	4.28	0.601	85.64	18.846	0.000	5
6	تعمل الإدارة على إرساء مبدأ التعامل بالاستقامة والقيم الأخلاق والشفافية والنزاهة سواء مع العاملين أو الأطراف الخارجية.	4.24	0.687	84.87	15.980	0.000	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
7	تقوم الإدارة على تحديد احتياجاتها من الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف.	4.23	0.772	84.62	14.087	0.000	7
8	يتميز الهيكل التنظيمي بالمرونة وذلك لاستيعاب أي تغيرات مستقبلية في نشاط الوحدة.	4.18	0.785	83.59	13.265	0.000	8
9	تحرص الإدارة على توافر الكفاءة والمهنية والأمانة عند اختيار العاملين في المصرف.	4.17	0.692	83.33	14.898	0.000	9
10	يتم استشارة لجان التدقيق عند إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي.	4.05	0.771	81.03	12.039	0.000	10
	جميع الفقرات	4.29	0.492	85.85	23.213	0.000	

الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99 tقيمة

2- ما مدى توافر عنصر تقدير المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.17) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (تقدير المخاطر) وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "87.18%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "الإدارة تقوم بتقييم وتحليل المخاطر التي قد تواجه المصرف بشكل دوري".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "87.18%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "الإدارة تقوم باتخاذ كافة الإجراءات التي قد تساهم في مواجهة والحد من تلك المخاطر".

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي"82.31%" وهي أكبر من60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الإدارة ومجلس إدارتها فريق الرقابة الداخلية تشارك في تحديد إجراءات الرقابة الملائمة في حال تطوير الخدمات المصرفية ".
2. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي"81.79%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "الإدارة تقوم بتصنيف المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (تقدير المخاطر) تساوي 4.25 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3"، والانحراف المعياري يساوي 0.484 والوزن النسبي يساوي 85.05% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% "وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 22.845 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر عنصر تقدير المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ويعزى ارتفاع مستوي تقييم المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى الخبرة والكفاءة التي تتمتع بها الإدارة والتي تمنحها القدرة على تقييم وتحليل المخاطر بشكل دوري وكذلك وضع الإجراءات التي قد تساهم في الحد من تلك المخاطر ومعرفة العقبات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية.

جدول (4.17): تحليل فقرات المحور الثاني: تقدير المخاطر

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تقوم الإدارة بتقييم وتحليل المخاطر التي قد تواجه المصرف بشكل دوري.	4.36	0.683	87.18	17.566	0.000	1
2	تقوم الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات التي قد تساهم في مواجهة والحد من تلك المخاطر.	4.36	0.644	87.18	18.633	0.000	1
3	يساهم نظام الرقابة الداخلية في ضبط مستويات المخاطر التي قد يواجهها المصرف.	4.35	0.641	86.92	18.543	0.000	2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
4	تتشارك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وفريق الرقابة في عملية تقييم المخاطر.	4.29	0.647	85.90	17.680	0.000	3
5	تقوم الإدارة بتصنيف المخاطر حسب درجة تأثيرها على العمل، أو مكان حدوثها داخلية أم خارجية.	4.27	0.658	85.38	17.034	0.000	4
6	تعتمد الإدارة على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.	4.26	0.653	85.13	16.983	0.000	5
7	يساهم التدقيق الداخلي للمصرف في تقييم وتحليل مستوى المخاطر المقبولة.	4.26	0.653	85.13	16.983	0.000	5
8	يتمتع الموظفون بالكفاءة والمهارة اللازمة سواء لتقييم أو وضع الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر.	4.18	0.619	83.59	16.833	0.000	6
9	تشارك الإدارة ومجلس إدارتها فريق الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات الرقابة الملائمة في حال تطوير الخدمات المصرفية.	4.12	0.683	82.31	14.414	0.000	7
10	تقوم الإدارة بتصنيف المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة.	4.09	0.648	81.79	14.843	0.000	8
	جميع الفقرات	4.25	0.484	85.05	22.845	0.000	

الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99 tقيمة

3- ما مدى توافر عنصر الأنشطة الرقابية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث **(الأنشطة الرقابية)** وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "88.72%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " تتوفر حماية كافية على البرامج والملفات الالكترونية الخاصة بالمصرف".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "86.92%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " تتوفر حماية مادية كافية على أصول المصرف والسجلات".

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "82.31%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "الإدارة تحرص على تطبيق مبدأ الفصل في المهام".
2. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "81.79%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي "0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " يتم تقييم أداء العاملين في كافة المستويات الإدارية بنزاهة ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (الأنشطة الرقابية) تساوي 4.27 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3" ، والانحراف المعياري يساوي 0.510 والوزن النسبي يساوي 85.44% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد" 60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 22.018 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر عنصر الأنشطة الرقابية في المصارف العاملة في قطاع غزة بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ويعزى ارتفاع مستوى الأنشطة الرقابية في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى أن إدارة المصارف تولي اهتماما بالغاً في تأمين الحماية الكاملة على البرامج والملفات الالكترونية وكذلك الحماية المادية لأصول المصرف والمستندات ولكنها بحاجة إلى الفصل بين المهام ومراقبة وتقييم الأداء بواسطة أشخاص مستقلين لتحسين وتطوير الأداء بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.18): تحليل فقرات المحور الثالث: الأنشطة الرقابية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتوفر حماية كافية على البرامج والملفات الالكترونية الخاصة بالمصرف.	4.44	0.616	88.72	20.600	0.000	1
2	تتوفر حماية مادية كافية على أصول المصرف والسجلات.	4.35	0.641	86.92	18.543	0.000	2
3	تتوفر في المصرف رقابة فاعلة على الأداء المالي والإداري.	4.35	0.699	86.92	17.001	0.000	2
4	يساهم توزيع الصلاحيات في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.32	0.655	86.41	17.818	0.000	3
5	تحرص الإدارة على استخدام التقارير المالية والإدارية بشكل دوري كأداة لإنجاح وتحسين إجراءات الرقابة.	4.32	0.634	86.41	18.384	0.000	3
6	تساهم الأنشطة الرقابية المُعدة في منع واكتشاف الأخطاء بشكل فعال.	4.28	0.601	85.64	18.846	0.000	4
7	السجلات والدفاتر المستخدمة ملائمة وكاملة.	4.28	0.643	85.64	17.621	0.000	4
8	يتم مراجعة الأداء الفعلي للمصرف مع المخطط أو مقارنة أداء المصرف مع غيره أو إجراء مقارنة تاريخية له.	4.18	0.659	83.59	15.796	0.000	5
9	تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ الفصل في المهام.	4.12	0.738	82.31	13.344	0.000	6
10	يتم تقييم أداء العاملين في كافة المستويات الإدارية بنزاهة.	4.09	0.825	81.79	11.670	0.000	7
	جميع الفقرات	4.27	0.510	85.44	22.018	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- ما مدى توافر عنصر المعلومات والاتصال في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع **(المعلومات والاتصال)** وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "88.97%" وهي أكبر من 60 % والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " يتوفر لدى المصرف نظام معلومات آمن من الاختراق " .
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "88.46%" وهي أكبر من 60 % والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الإدارة تحرص على انجاز العمل من خلال أنظمة تعليمات مكتوبة وواضحة".

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "84.10%" وهي أكبر من 60 % والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " الأنظمة المستخدمة في المصرف تتيح المعلومات في الوقت المناسب " .
2. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "83.08%" وهي أكبر من 60 % والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "قنوات الاتصال مع الأطراف الخارجية كالعملاء والموردين والزبائن كافية للحصول على معلومات لتحسين الإجراءات الرقابية " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (المعلومات والاتصال) تساوي 4.30 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3" والانحراف المعياري يساوي 0.484والوزن النسبي يساوي 86.08% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي23.771 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر عنصر المعلومات والاتصال في المصارف العاملة في قطاع غزة بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ويعزى ارتفاع مستوى المعلومات والاتصال في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى قوة البرامج والأنظمة الآمنة المستخدمة في المصارف مما ينتج عنها دقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسرعة توصيل المعلومات لكافة الأطراف وكذلك انجاز العمل من خلال التعليمات المكتوبة والواضحة التي تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.

جدول (4.19): تحليل فقرات المحور الرابع : المعلومات والاتصال

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يتوفر لدى المصرف نظام معلومات آمن من الاختراق.	4.45	0.595	88.97	21.490	0.000	1
2	تحرص الإدارة على انجاز العمل من خلال أنظمة تعليمات مكتوبة وواضحة.	4.42	0.614	88.46	20.466	0.000	2
3	أنظمة المعلومات المالية والإدارية تساهم في تحسين الرقابة الداخلية.	4.40	0.610	87.95	20.223	0.000	3
4	يوجد لدى المصرف نظام اتصال فعال يضمن للعاملين فهم كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	4.33	0.638	86.67	18.460	0.000	4
5	يساهم نظام الاتصالات في التأكد من وضوح الصلاحيات والمسئوليات.	4.29	0.667	85.90	17.155	0.000	5
6	تساهم نتائج الأنظمة في تقييم أداء المصرف وفي وجود تقارير سليمة.	4.29	0.605	85.90	18.891	0.000	5
7	يساهم مستخدمي أنظمة المعلومات في المصرف في تطوير وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.24	0.668	84.87	16.439	0.000	6
8	ينتج عن أنظمة المعلومات المستخدمة معلومات تلبي احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية.	4.24	0.628	84.87	17.488	0.000	6
9	تتيح الأنظمة المستخدمة في المصرف المعلومات في الوقت المناسب.	4.21	0.671	84.10	15.851	0.000	7
10	قنوات الاتصال مع الأطراف الخارجية كالعملاء والموردين والزبائن كافية للحصول	4.15	0.704	83.08	14.477	0.000	8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	على معلومات لتحسين الإجراءات الرقابية.						
	جميع الفقرات	4.30	0.484	86.08	23.771	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99

5- ما مدى توافر عنصر المراقبة والضبط في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (**المراقبة والضبط**) وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1 " بلغ الوزن النسبي "87.18%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " العاملين في المراقبة يتمتعون بالصلاحيات التي تمكنهم من الوصول إلى كافة السجلات والدفاتر".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "86.67%" وهي أكبر من 60 %، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " يتم تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصرف".

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "9" بلغ الوزن النسبي "84.36%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إنه " تتوافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء المصرف".
2. في الفقرة رقم "10" بلغ الوزن النسبي "84.10%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " العاملون في قسم التدقيق الداخلي يتمتعون بالاستقلالية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (المراقبة والضبط) تساوي 4.29 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3"، والانحراف المعياري يساوي 0.542 والوزن النسبي يساوي 85.74% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلقة تساوي 20.971 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر عنصر المراقبة والضبط في المصارف العاملة في قطاع غزة بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ويعزى ارتفاع مستوى المراقبة والضبط في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى الصلاحيات الممنوحة للعاملين في الرقابة للوصول إلى كافة السجلات والدفاتر لتقييم نظام الرقابة الداخلية وإبلاغ الجهات المسئولة عن أي قصور أو معوقات في تطبيق النظام للعمل على تطويره، وكذلك تساهم تقارير المدقق الداخلي في تحسين الإجراءات الرقابية ولكن من الضروري توفر معايير رقابية مهنية لتقييم الأداء مع ضرورة استقلالية العاملين في التدقيق الداخلي.

جدول (4.20): تحليل فقرات المحور الخامس : المراقبة والضبط

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	يتمتع العاملين في المراقبة بالصلاحيات التي تمكنهم من الوصول إلى كافة السجلات والدفاتر.	4.36	0.624	87.18	19.245	0.000	1
2	يتم تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصرف.	4.33	0.733	86.67	16.072	0.000	2
3	يتم إبلاغ الجهات المسئولية عن أي قصور أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية للعمل على تطويره.	4.33	0.574	86.67	20.530	0.000	2
4	تحرص الإدارة على تقييم الأداء بشكل دوري.	4.31	0.651	86.15	17.745	0.000	3
5	تساهم تقارير المدقق الداخلي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	4.29	0.626	85.90	18.255	0.000	4
6	يتوافر لدى العاملين في المراقبة والضبط الخبرات والمؤهلات المناسبة لعملهم.	4.28	0.662	85.64	17.091	0.000	5
7	تحرص الإدارة على تقييم ومراقبة مكونات الرقابة الداخلية للتأكد من أنها تعمل وفق المخطط له.	4.27	0.658	85.38	17.034	0.000	6
8	تساهم نتائج تقارير الرقابة والأداء في تطوير	4.27	0.638	85.38	17.569	0.000	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	العمل.						
9	تتوافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء المصرف.	4.22	0.714	84.36	15.058	0.000	7
10	يتمتع العاملون في قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية	4.21	0.843	84.10	12.626	0.000	8
	جميع الفقرات	4.29	0.542	85.74	20.971	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99

السؤال الأول الرئيس: ما مدى توافر عناصر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) .

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.21) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور القسم الاول (عناصر الرقابة الداخلية) رتبة من الأعلى موافقة الى الاقل موافقة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

وزن نسبي كما يلي:

- (المعلومات والاتصال) بوزن نسبي 86.08% وقد احتل المرتبة الأولى.
- (بيئة الرقابة) بوزن نسبي 85.85% وقد احتل المرتبة الثانية
- (المراقبة والضبط) بوزن نسبي 85.74% وقد احتل المرتبة الثالثة
- (الأنشطة الرقابية) بوزن نسبي 85.44% وقد احتل المرتبة الرابعة
- (تقدير المخاطر) بوزن نسبي 85.05% وقد احتل المرتبة الخامسة

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور الخاصة بعناصر الرقابة الداخلية في المصرف 4.28 وهو أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3"، والانحراف المعياري يساوي 0.457 والوزن النسبي يساوي 85.63 % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 24.763 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على توافر عناصر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$) .

يعزو الباحث ارتفاع مستوى عناصر الرقابة الداخلية(بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى قوة االبرامج والأنظمة المستخدمة في المصارف والتي تتيح المعلومات للمستخدم سواء الداخلي أو الخارجي بدقة وبسرعة وفي الوقت المناسب ما تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وكذلك حرص الإدارة على ايجاد بيئة رقابية قادرة على تحسين الرقابة الداخلية بما يضمن تحقيق الأهداف.

جدول (4.21): تحليل محاور القسم الاول (عناصر الرقابة الداخلية)

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	المعلومات والاتصال	4.30	0.484	86.08	23.771	0.000	1
2	بيئة الرقابة	4.29	0.492	85.85	23.213	0.000	2
3	المراقبة والضبط	4.29	0.542	85.74	20.971	0.000	3
4	الأنشطة الرقابية	4.27	0.510	85.44	22.018	0.000	4
5	تقدير المخاطر	4.25	0.484	85.05	22.845	0.000	5
	جميع المحاور	4.28	0.457	85.63	24.763	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الرئيس الثاني: ما مستوى جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما مستوى خاصية الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الاول (خاصية الملاءمة) وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "86.92%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية تزود إدارة المصرف بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات سواء الاستثمارية أو الائتمانية".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "86.15%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية توفر المعلومات المالية التي تطلبها الجهات الخارجية أو الداخلية وفي الوقت المناسب مما يساهم في اتخاذ القرار".

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "83.85%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية للمصرف تساهم في التأثير على قرار المستخدم من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة."
2. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "81.28%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية للمصرف تساعد المستخدمين في تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرار المناسب في المصرف".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (خاصية الملاءمة) تساوي 4.23 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3"، والانحراف المعياري يساوي 0.499 والوزن النسبي يساوي 84.62% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 21.774 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و القيمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مستوى خاصية الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة مرتفع عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ويعزى ارتفاع مستوى الملاءمة للتقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة لأن التقارير المالية تزود المستخدمين بجميع المعلومات الازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب كما أنها تساعد على تقييم النتائج السابقة.

جدول (4.22): تحليل فقرات المحور الاول: خاصية الملاءمة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تزود التقارير المالية إدارة المصرف بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات سواء الاستثمارية أو الائتمانية.	4.35	0.530	86.92	22.419	0.000	1
2	توفر التقارير المالية المعلومات المالية التي تطلبها الجهات الخارجية أو الداخلية وفي الوقت المناسب مما يساهم في اتخاذ القرار.	4.31	0.610	86.15	18.945	0.000	2
3	تساعد التقارير المالية للمصرف في تحقيق خاصية القدرة على تقييم النتائج السابقة.	4.26	0.568	85.13	19.524	0.000	3
4	تتسم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للمصرف بأنها دقيقة وملائمة لاتخاذ القرارات.	4.23	0.682	84.62	15.931	0.000	4
5	المعلومات المدرجة في التقارير المالية للمصرف تساعد أو لديها القدرة على التنبؤ بالأحداث والأنشطة المستقبلية للمصرف.	4.23	0.623	84.62	17.459	0.000	4
6	تساعد التقارير المالية للمصرف على تقييم وتصحيح التوقعات والتنبؤات من خلال التغذية العكسية.	4.22	0.638	84.36	16.873	0.000	5
7	تساهم التقارير المالية للمصرف في	4.19	0.685	83.85	15.376	0.000	6

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
	التأثير على قرار المستخدم من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة.						
8	تساعد التقارير المالية للمصرف المستخدمين في تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرار المناسب في المصرف.	4.06	0.762	81.28	12.337	0.000	7
	جميع الفقرات	**4.23**	**0.499**	**84.62**	**21.774**	**0.000**	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" ودرجة حرية " 77" تساوي 1.99

2.ما مستوى خاصية التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (0,05 ≥α)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.23) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (خاصية التمثيل الصادق) وتبين النتائج ان أعلى فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "1" بلغ الوزن النسبي "88.21%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن " التقارير المالية للمصرف تتميز باكتمال المعلومات المدرجة فيها".
2. في الفقرة رقم "2" بلغ الوزن النسبي "87.18%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية للمصرف تتميز بصدق تمثيلها للأحداث والظواهر المراد التقرير عنها خلال فترة معينة."

كما تبين النتائج ان أقل فقرتين حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

1. في الفقرة رقم "7" بلغ الوزن النسبي "86.41%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي " 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية للمصرف تساعد في عملية اتخاذ القرارات السليمة".
2. في الفقرة رقم "8" بلغ الوزن النسبي "85.38%" وهي أكبر من 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي" 0.000" وهي أقل من 0.05 مما يدل على إن "التقارير المالية للمصرف تتميز بالحيادية وبعدها عن التحيز".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (خاصية التمثيل الصادق) تساوي 4.34 وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3"، والانحراف المعياري يساوي 0.549 والوزن النسبي يساوي 86.76% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد"60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 21.535 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن مستوى خاصية التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة مرتفع عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

ويعزى ارتفاع مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى اكتمال المعلومات المدرجة في التقارير المالية وصدق تمثيلها للأحداث المراد التقرير عنها خلال فترة معينة وتميزها بالوضوح والشفافية مع ضرورة الابتعاد عن التحيز عند إعداد التقارير المالية لصالح فئة معينة.

جدول (4.23): تحليل فقرات المحور الثاني : خاصية التمثيل الصادق

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتميز التقارير المالية للمصرف باكتمال المعلومات المدرجة فيها.	4.41	0.612	88.21	20.340	0.000	1
2	تتميز التقارير المالية للمصرف بصدق تمثيلها للأحداث والظواهر المراد التقرير عنها خلال فترة معينة.	4.36	0.602	87.18	19.922	0.000	2
3	تتميز التقارير المالية للمصرف بالوضوح والشفافية.	4.35	0.641	86.92	18.543	0.000	3
4	تتميز المعلومات المدرجة في التقارير المالية بالدقة وخلوها من الأخطاء والمخالفات.	4.33	0.658	86.67	17.897	0.000	4
5	يتوافر في التقارير المالية للمصرف قدر كافياً من الموضوعية	4.33	0.658	86.67	17.897	0.000	4
6	تعرض المعلومات المحاسبية بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف.	4.33	0.696	86.67	16.912	0.000	4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
7	تساعد التقارير المالية للمصرف في عملية اتخاذ القرارات السليمة.	4.32	0.634	86.41	18.384	0.000	5
8	تتميز التقارير المالية للمصرف بالحيادية وبعدها عن التحيز.	4.27	0.678	85.38	16.545	0.000	6
	جميع الفقرات	4.34	0.549	86.76	21.535	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99

تحليل السؤال الرئيس الثاني: ما مستوى أبعاد جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4.24) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور القسم الثاني **(أبعاد جودة التقارير المالية)** مرتبة من الأعلى موافقة الى الاقل موافقة حسب الوزن النسبي هي كما يلي:

وزن نسبي كما يلي:

- **(خاصية التمثيل الصادق)** بوزن نسبي 86.76% وقد احتل المرتبة الأولى.
- **(خاصية الملاءمة)** بوزن نسبي 84.62% وقد احتل المرتبة الثانية

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور الخاصة لأبعاد جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة 4.28 وهو أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة "3" ، والانحراف المعياري يساوي 0.498 والوزن النسبي يساوي 85.69% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة المطلقة تساوي 22.778 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على مستوى أبعاد جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة نرتفع عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$).

ويعزى ارتفاع مستوى الملائمة في التقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة لأنها تتيح المعلومات للأطراف المعنية (الداخلية أو الخارجية) في الوقت المناسب وتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4.24): تحليل محاور القسم الثاني: أبعاد جودة التقارير المالية (في المصارف العاملة في قطاع غزة)

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	خاصية الملاءمة	4.23	0.499	84.62	21.774	0.000	2
2	خاصية التمثيل الصادق	4.34	0.549	86.76	21.535	0.000	1
	جميع المحاور	4.28	0.498	85.69	22.778	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 77" تساوي 1.99

4.2.3 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1.1 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في جدول رقم (4.25) أن قيمة معامل الارتباط لجميع عناصر نظام الرقابة الداخلية يساوي 0.725 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

وهذا يؤكد قبول الفرضية مما يدل على وجود علاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقارير المالية من حيث الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

وتتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسة (عياش،2014م) والتي أظهرت تتمتع شركات الاتصالات اليمنية بهيكل رقابي داخلي جيد ومقبول وأكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية جيدة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، حيث أن وجود عناصر رقابة داخلية جيدة يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات التي تساعد على ترشيد ودعم القرارات.

جدول (4.25): معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المحور	الإحصاءات	بيئة الرقابة	تقدير الخطر	الأنشطة الرقابية	المعلومات والاتصال	المراقبة والضبط	جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية
الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة	معامل الارتباط	0.589**	0.662**	0.640**	0.768**	0.642**	0.725**
	القيمة الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	حجم العينة	78	78	78	78	78	78

**معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوي دلالة 0.01

1.2 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في جدول رقم (4.26) أن قيمة معامل الارتباط لجميع عناصر نظام الرقابة الداخلية يساوي 0.636 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وتتفق نتائج هذه الدارسة مع نتائج **دراسة** (Halaye and Khadra, 2006) والتي أظهرت أن المصارف العاملة في الأردن تستخدم إجراءات رقابية قوية للكشف عن عمليات الغش والتلاعب والأخطاء الأمر الذي يؤدي إلى مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها.

جدول (26): معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المحور	الإحصاءات	بيئة الرقابة	تقدير الخطر	الأنشطة الرقابية	المعلومات والاتصال	المراقبة والضبط	جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية
التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة	معامل الارتباط	0.546**	0.526**	0.606**	0.655**	0.562**	0.636**
	القيمة الاحتمالية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
	حجم العينة	78	78	78	78	78	78

**معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوي دلالة 0.01

تحليل الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ وتبين النتائج في جدول رقم (4.27) أن قيمة معامل الارتباط لجميع عناصر نظام الرقابة الداخلية يساوي 0.714 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة(الغول،2015م) والتي بينت أن نظام الرقابة الداخلية بما يحتويه من إجراءات رقابية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجعلها تعبر بصورة حقيقية عن المؤسسة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة(فضيلة، والشريف، 2015م) والتي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في مصرف الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

جدول (4.27): معامل الارتباط بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المحور	الإحصاءات	بيئة الرقابة	تقدير الخطر	الأنشطة الرقابية	المعلومات والاتصال	المراقبة والضبط	جميع عناصر نظام الرقابة الداخلية
جودة التقارير المالية (الملاءمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة	معامل الارتباط	0.596**	0.622**	0.655**	0.746**	0.632**	0.714**
	القيمة الاحتمالية	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	حجم العينة	78	78	78	78	78	78

**معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوي دلالة 0.01

4.2.4 تحليل الانحدار المتعدد

❖ **لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة: عناصرالرقابة الداخلية (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، المراقبة) على جودة التقارير المالية (الملائمة، التمثيل الصادق).**

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، المراقبة) على المتغير التابع جودة التقارير المالية (الملائمة، التمثيل الصادق) ، ويمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: نموذج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

Y =constant + b1 .X1 + b2 . X2 + b3. X3+b4 . X4+ b5 . X5 +E

حيث أن :

Y: المتغير التابع: جودة التقارير المالية (الملائمة، التمثيل الصادق)

X1 : بيئة الرقابة

X2: تقدير المخاطر

X3: الأنشطة الرقابية

X4: المعلومات والاتصال

X5: المراقبة

E : : تمثل الخطأ العشوائي

b1 …b5 معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

والنتائج مبينة في جدول رقم (29) كما يلي:

أولا : معادلة انحدار الملائمة على المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، المراقبة)

$\hat{Y}$ = 0.766 -0.092X1 +0.107X2 + 0.091X3 + 0.696X4 + 0.005X5 , F= 21.304, P-Value= 0.000, Adjusted R2 = 0.569

يتبين أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 21.304 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على المتغير التابع هو المعلومات والاتصال حيث بلغت قيمة Beta =0.675 واقلها متغير المراقبة حيث بلغت قيمة Beta = 0.006 ، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (التفسير) 0.569= R^2 والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع تساوي 56.9% وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقبولة عند مستوى دلالة 0.05.ويلاحظ ان المتغيرات المستقلة التي لها تاثير قوي هو (المعلومات والاتصال) حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير 0.000 وهو اقل من 0.05 ، اما باقي المتغيرات (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المراقبة) فهي غير دالة احصائيا حيث إن القيمة الاحتمالية لكل منها أكبر من 0.05.

ثانيا : معادلة انحدار التمثيل الصادق على المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، المراقبة)

$\hat{Y} = 1.013 + 0.088X_1 - 0.241 X_2 + 0.276X_3 + 0.584X_4 + 0.065X_5$, F= 12.288 , P-Value= 0.000 , Adjusted $R^2 = 0.423$

يتبين من النتائج أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 12.288 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 .

ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو المعلومات والاتصال حيث بلغت قيمة Beta = 0.515 وأقلها متغير المراقبة حيث بلغت قيمة Beta = 0.064، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (التفسير) R^2 =0.423 والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع تساوي 42.3% وهي مقبولة عند مستوى دلالة 0.05. ويلاحظ أن المتغيرات المستقلة التي لها تأثير قوي هو (المعلومات والاتصال) حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير 0.005 وهو أقل من 0.05، أما باقي المتغيرات (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المراقبة) فهي غير دالة احصائيا حيث أن القيمة الاحتمالية لكل منها أكبر من 0.05.

ثالثا: معادلة انحدار جميع أبعاد جودة التقارير المالية على المتغيرات المستقلة (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المعلومات والاتصال ، المراقبة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$\hat{Y}$ = 0.889 -0.002X_1 -0.067 X_2 + 0.183X_3 + 0.640 X_4 +0.035X_5 , F= 19.058, P-Value= 0.000 , Adjusted R^2 = 0.540

يتبين أن معادلة الانحدار جيدة حيث أن قيمة F المحسوبة تساوي 19.058 وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05.

ومن خلال معاملات المتغيرات المستقلة بعد أن تم تحويلها إلى علامات معيارية Standardization الموجودة في عمود Beta يتبين أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع هو المعلومات والاتصال حيث بلغت قيمة Beta =.662 وأقلها متغير بيئة الرقابة حيث بلغت قيمة Beta = 0.002، كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (التفسير) R^2 =0.540 والقيمة الاحتمالية المقابلة له بلغت 0.000 مما يدل على أن نسبة التباين الذي تفسره المتغيرات المستقلة التي دخلت معادلة الانحدار من تباين المتغير التابع تساوي 54.0% وهي مقبولة عند مستوى دلالة 0.05، ويلاحظ أن المتغيرات المستقلة التي لها تأثير قوي هو (المعلومات والاتصال) حيث أن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير 0.000 وهو أقل من 0.05، أما باقي المتغيرات (بيئة الرقابة ، تقدير المخاطر، الأنشطة الرقابية ، المراقبة) فهي غير دالة احصائيا حيث ان القيمة الاحتمالية لكل منها أكبر من 0.05.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	F	القيمة الاحتمالية sig.	قيمة معامل التفسير المعدل R^2
الملائمة	الثابت	0.766	0.358		2.140	0.036	21.304	0.000	0.569
	بيئة الرقابة	-0.092	0.138	-0.090	-0.663	0.510			
	تقدير المخاطر	0.107	0.169	0.104	0.630	0.531			
	الأنشطة الرقابية	0.091	0.136	0.093	0.666	0.507			
	المعلومات والاتصال	0.696	0.159	0.675	4.390	0.000			
	المراقبة	0.005	0.140	0.006	0.038	0.970			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	F	القيمة الاحتمالية sig.	قيمة معامل التفسير المعدل R^2
التمثيل الصادق	الثابت	1.013	0.455		2.228	0.029	12.288	0.000	0.423
	بيئة الرقابة	0.088	0.176	0.079	0.501	0.618			
	تقدير المخاطر	-0.241	0.215	-0.212	-1.117	0.268			
	الأنشطة الرقابية	0.276	0.173	0.256	1.590	0.116			
	المعلومات والاتصال	0.584	0.202	0.515	2.897	0.005			
	المراقبة	0.065	0.177	0.064	0.367	0.715			
جميع أبعاد جودة التقارير المالية	الثابت	0.889	0.369		2.413	0.018	19.058	0.000	0.540
	بيئة الرقابة	-0.002	0.143	-0.002	-0.012	0.990			
	تقدير المخاطر	-0.067	0.175	-0.065	-0.384	0.702			
	الأنشطة الرقابية	0.183	0.141	0.188	1.304	0.196			
	المعلومات والاتصال	0.640	0.163	0.622	3.917	0.000			
	المراقبة	0.035	0.144	0.038	0.245	0.807			

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، الشهادات المهنية الحاصل عليها)

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

2.1 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة بعزى إلى الجنس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة بعزى الى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.29) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.807 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.99، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.433 وهي أكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى الجنس عند مستوى معنوية (0,05).

جدول (4.29): نتائج اختبار t للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	ذكر	67	4.303	0.456	0.998	0.336
	انثى	11	4.153	0.463		
أبعاد جودة التقارير المالية	ذكر	67	4.285	0.513	0.051	0.960
	انثى	11	4.278	0.412		
جميع المحاور	ذكر	67	4.299	0.442	0.807	0.433
	انثى	11	4.183	0.438		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "506" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96

2.2 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى العمر .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (30) والذي يبين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.397 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.73، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.755 وهي أكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،

جدول (4.30): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى العمر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	بين المجموعات	0.275	3	0.092	0.429	0.733
	داخل المجموعات	15.810	74	0.214		
	المجموع	16.085	77			
أبعاد جودة التقارير المالية	بين المجموعات	0.222	3	0.074	0.290	0.832
	داخل المجموعات	18.877	74	0.255		
	المجموع	19.099	77			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.237	3	0.079	0.397	0.755
	داخل المجموعات	14.714	74	0.199		
	المجموع	14.951	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 74" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

2.3 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى **($\alpha \leq 0.05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى المؤهل العلمي.**

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.31) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.123 وهي أقل من قيمة F

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدولية والتي تساوي 3.12، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.331 وهي أكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4.31): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى المؤهل العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	بين المجموعات	0.398	2	0.199	0.950	0.391
	داخل المجموعات	15.688	75	0.209		
	المجموع	16.085	77			
أبعاد جودة التقارير المالية	بين المجموعات	0.567	2	0.283	1.147	0.323
	داخل المجموعات	18.532	75	0.247		
	المجموع	19.099	77			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.435	2	0.217	1.123	0.331
	داخل المجموعات	14.516	75	0.194		
	المجموع	14.951	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 75" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.12

2.4 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى المسمى الوظيفي.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.32) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.607 وهي أقل من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.50، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.182 وهي أكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4.32): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى المسمى الوظيفي عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	بين المجموعات	1.373	4	0.343	1.703	0.159
	داخل المجموعات	14.712	73	0.202		
	المجموع	16.085	77			
أبعاد جودة التقارير المالية	بين المجموعات	0.966	4	0.242	0.973	0.428
	داخل المجموعات	18.132	73	0.248		
	المجموع	19.099	77			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.210	4	0.303	1.607	0.182
	داخل المجموعات	13.741	73	0.188		
	المجموع	14.951	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 73" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.50

2.5 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى سنوات الخبرة .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (33) والذي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.900 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.73، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.445 وهي أكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4.33): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	بين المجموعات	0.523	3	0.174	0.828	0.482
	داخل المجموعات	15.563	74	0.210		
	المجموع	16.085	77			
أبعاد جودة التقارير المالية	بين المجموعات	0.590	3	0.197	0.786	0.505
	داخل المجموعات	18.509	74	0.250		
	المجموع	19.099	77			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.526	3	0.175	0.900	0.445
	داخل المجموعات	14.425	74	0.195		
	المجموع	14.951	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 74" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.73

2.6 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى التخصص العلمي .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى التخصص العلمي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (34) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.380 وهي أقل من قيمة F

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدولية والتي تساوي 2.50، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.249 وهي أكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى التخصص العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4.34): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى التخصص العلمي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	بين المجموعات	1.079	4	0.270	1.312	0.274
	داخل المجموعات	15.007	73	0.206		
	المجموع	16.085	77			
أبعاد جودة التقارير المالية	بين المجموعات	1.191	4	0.298	1.214	0.312
	داخل المجموعات	17.908	73	0.245		
	المجموع	19.099	77			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.051	4	0.263	1.380	0.249
	داخل المجموعات	13.900	73	0.190		
	المجموع	14.951	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 73" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.50

2.7 لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0,05$) في اراء عينة الدراسة حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى إلى الشهادات المهنية الحاصل عليها.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى الشهادات المهنية الحاصل عليها عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (4.35) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.117 وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.50، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.355 وهي اكبر من 0.05.

وعليه نقبل الفرضية، مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى الشهادات المهنية الحاصل عليها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (4.35): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية و جودة التقارير المالية في المصارف العاملة في قطاع غزة يعزى الى الشهادات المهنية الحاصل عليها عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
عناصر الرقابة الداخلية في المصرف	بين المجموعات	1.320	4	0.330	1.632	0.175
	داخل المجموعات	14.765	73	0.202		
	المجموع	16.085	77			
أبعاد جودة التقارير المالية	بين المجموعات	0.450	4	0.112	0.440	0.779
	داخل المجموعات	18.649	73	0.255		
	المجموع	19.099	77			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.862	4	0.216	1.117	0.355
	داخل المجموعات	14.089	73	0.193		
	المجموع	14.951	77			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 73" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.50

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

4.3.1 النتائج

وفي ضوء الدراسة العملية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. **ما مدى توافر بيئة الرقابة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (0,05 ≥α).**

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى بيئة الرقابة في المصارف العاملة في قطاع غزة **من** وجهة نظر عينة الدراسة ويعود ذلك لاهتمام وحرص إدارة المصارف على إنشاء ووجود بيئة رقابية سليمة محفزة للعمل، من خلال تصميم هيكل تنظيمي يحدد الصلاحيات والمسئوليات بشكل واضح وكذلك وضع السياسات والخطط والإجراءات بما يضمن وجود نظام رقابة داخلية فعال.

2. **ما مدى توافر عنصر تقدير المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05)**

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوي تقييم المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة، ويعود ذلك إلى الخبرة والكفاءة التي تتمتع بها الإدارة والتي تؤهلها إلى القدرة على تقييم وتحليل المخاطر بشكل دوري وكذلك وضع الإجراءات التي قد تساهم في الحد من تلك المخاطر ومعرفة العقبات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية.

3. **ما مدى توافر عنصر الأنشطة الرقابية في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة (α≤ 0,05)**

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى الأنشطة الرقابية في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة ويعود ذلك إلى أن إدارة المصارف تولي اهتماماً بالغاً في تأمين الحماية الكاملة على البرامج والملفات الالكترونية وكذلك الحماية المادية لأصول المصرف والمستندات ولكنها بحاجة إلى الفصل بين المهام ومراقبة وتقييم الأداء بواسطة أشخاص مستقلين لتحسين وتطوير الأداء بشكل عام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. ما مدى توافر عنصر المعلومات والاتصال في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى المعلومات والاتصال في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة ويعود ذلك إلى قوة البرامج والأنظمة الآمنة المستخدمة في المصارف مما ينتج عنها دقة وسرعة توصيل المعلومات لكافة الأطراف وكذلك انجاز العمل من خلال التعليمات المكتوبة والواضحة التي تساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.

5. ما مدى توافر عنصر المراقبة والضبط في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى المراقبة والضبط في المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة يعود إلى الصلاحيات الممنوحة للعاملين في الرقابة للوصول إلى كافة السجلات والدفاتر لتقييم نظام الرقابة الداخلية وإبلاغ الجهات المسئولة عن أي قصور أو معوقات في تطبيق النظام للعمل على تطويره، وكذلك تساهم تقارير المدقق الداخلي في تحسين الإجراءات الرقابية ولكن من الضروري توفر معايير رقابية مهنية لتقييم الأداء مع ضرورة استقلالية العاملين في التدقيق الداخلي.

6. ما مستوى خاصية الملاءمة في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى الملاءمة للتقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة لأن التقارير المالية تزود المستخدمين بجميع المعلومات الأزمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب كما أنها تساعد على تقييم النتائج السابقة.

7. ما مستوى خاصية التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,05$)

أظهرت الدراسة ارتفاع مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية للمصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر عينة الدراسة إلى اكتمال المعلومات المدرجة في التقارير المالية وصدق تمثيلها للأحداث المراد التقرير عنها خلال فترة معينة وتميزها بالوضوح والشفافية مع ضرورة الابتعاد عن التحيز عند إعداد التقارير المالية لصالح فئة معينة.

8. عدم اهتمام إدارة المصارف بتطوير الكادر البشري، حيث إن معظم الفئة المستهدفة غير حاصلين على شهادات مهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الرئيس: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية (الملائمة، التمثيل الصادق) في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ثبتت صحة الفرضية بوجود علاقة، أي أن توفر عناصر رقابية فعالة سيؤدي إلى تحقيق جودة التقارير المالية من حيث (الملائمة والتمثيل الصادق) في المصارف.

2. الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث الملائمة في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ثبتت صحة الفرضية حيث أن توفر عناصر رقابية فعالة سيؤدي إلى تحقيق جودة التقارير المالية من حيث (الملاءمة) في المصارف.

3. الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين عناصر نظام الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة، تقدير الخطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط) وجودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في المصارف العاملة في قطاع غزة.

ثبتت صحة الفرضية، مما يدلل على وجود علاقة حيث أن وجود عناصر رقابة داخلية فعالة سيؤدي إلى تحقيق جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3.2 التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي أهم التوصيات التي تساهم في تحسين جودة التقارير المالية كما يلي:

1. ضرورة تعزيز بيئة الرقابة الداخلية للمصارف من خلال الحرص على توافر الكفاءة والمهنية والأمانة عند اختيار العاملين في المصرف واستشارة لجان التدقيق عند إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي .
2. ضرورة مشاركة الإدارة ومجلس إدارتها لفريق الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات الرقابة الملائمة في حال تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة المخاطر التي قد تواجه المصارف.
3. ضرورة تعزيز الأنشطة الرقابية في المصارف من خلال تطبيق مبدأ الفصل في المهام و ضرورة تقييم أداء العاملين في كافة المستويات الإدارية بنزاهة.
4. ضرورة تعزيز عنصر المعلومات والاتصال من خلال استخدام الأنظمة التي تتيح المعلومات في الوقت المناسب وتفعيل قنوات الاتصال مع الأطراف الخارجية كالعملاء والموردين والزبائن للحصول على معلومات لتحسين الإجراءات الرقابية.
5. ضرورة تعزيز عنصر المراقبة والضبط في المصارف من خلال توافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء المصرف.
6. ضرورة عقد الدورات والندوات لتثقيف معدي التقارير المالية بضرورة تحسين جودة التقارير المالية من خلال توافر الخصائص النوعية للمعلومات في تقاريرها.
7. البعد عن التحيز عند إعداد التقارير المالية للمصرف حتى تساعد في عملية اتخاذ القرارات السليمة.
8. ضرورة الاهتمام بالمناهج الحديثة لتقييم الرقابة الداخلية خاصةً منهج وتحليل تقييم المخاطر.
9. الاهتمام بأقسام التدقيق الداخلي ورفده بالكوادر البشرية المؤهلة وتحديد مسؤولياته وفقاً للمعايير الدولية لضمان استقلاليته وتعزيز دوره بالمتابعة مما يؤدي إلى توفير المعلومات الملائمة وتمكين المؤسسة من تحقيق أهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.3.3 دراسات مستقبلية:

1. العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من وجهة نظر المستثمرين.
2. أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب على جودة التقارير المالية.
3. أثر كفاءة الرقابة الداخلية على اتخاذ القرارات الإدارية.
4. العلاقة بين جودة التقارير المالية واتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

إبراهيم، درويش.(1978م). *الإدارة العامة في النظرية والممارسة*.(د.ط). القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أحمد، سامح محمد. (2011م). دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية. *المجلة الأردنية في ادارة الأعمال*، *7*(1)، 99-100.

إسماعيل، علي عبد الجابر. (2010م). *العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي*، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

أصلان، حاتم رياض.(2016م). *مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية غزة.

انتوساي.(2009م). *المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة*، معيار "Gov9140" استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام. فينا.

بكاري ، هاجر.(2015م). *مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

أبو بكر ، عوض الله جعفر.(2011م). أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. *مجلة العلوم والتقانة بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا* ، *12* (2)، 115-118.

البكوع، فيحاء عبد الخال .(2012م). تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية. *مجلة الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل*، *35* (92)، 15-22.

بلال، برابح.(2015م). تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة بومرداس، الجزائر.

بلال، محمد. (2004م). *مبادئ الإدارة: بين النظرية والتطبيق*. ط1. مصر: دار الجامعة الجديدة.

البلداوي، جعفر. (2011م). مدى الالتزام بعناصر الرقابة في هيئة التعليم التقني. *مجلة الدراسات المحاسبية بجامعة بغداد*، *7*(17)، 171-190.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاسم، فائز عبد الحسن. (2014م). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الإداري والمالي، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة واسط بالعراق*، *1*(16)، 283- 308.

جربوع، يوسف. (2001م). *رفع مستوى الكفاءة في المشروع، أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات*.(د.ط) غزة: الجامعة الاسلامية.

الجرد، رشا بشير.(2013م). أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، *المجلة الجامعة،3* (15)، 233-236.

جعفر، عبد الإله.(2003م). *المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي* .ط1. عمان: دار حنين.

جمعة، أحمد حلمي. (2005م). *المدخل إلى التدقيق الحديث*. ط2. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

جمعة، أحمد حلمي، البرغوثي، سمير.(2007م، 16-18أبريل). *دور المدقق الداخلي في ادارة المخاطر في المصارف*، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الدولي السابع، الأردن: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الزيتونة الأردنية.

الجوهر، كريمة علي. (2011م). العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة، *مجلة الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية*، *34*(90)، 103- 128.

حجاج، خليل.(2001م). *محاضرات في إدارة الأعمال*. (د.ط). غزة، فلسطين: مكتبة القدس للطباعة والنشر والتوزيع،

حسين، نعمة كاظم ، حسن، أحمد محسن.(2008م). دور الرقابة في حماية أصول وأموال المنظمة دراسة تطبيقية على جامعة بابل، *مجلة جامعة بابل العلوم الانسانية*، *15*(3)، 15-25.

حماد، أكرم إبراهيم.(2006م). *الرقابة المالية في القطاع الحكومي*. ط1. عمان: دار جهينة للنشر.

حمادة، رشا .(2010م). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *26*(2)، 88-101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبو حمام ، ماجد إسماعيل. (2009م). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"* (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية بغزة.

حمدان، علام محمد. (2011م). أثر التحفُّظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، *مجلة العلوم الإدارية*، *38*(2)، 415-425.

حمودي، أسامة هادي، وعبد القادر أحمد، وصهباء. (2013م). ، تقويم نظام الرقابة الداخلية على المشتريات باستخدام معاينة الصفات. *مجلة الادارة والاقتصاد*، *36* (97)، 115-120.

حميدي، زينب عباس.(2009م). الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب" *مجلة الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية، العراق*، *1* (75)، 37-54.

حنان، رضوان حلوة .(2009م). *مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري_ التطبيقات العلمية)* .ط2. عمان: دار وائل للنشر.

حنان، رضوان. (1998م). *تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة*. ط1. عمان: دار وائل للنشر.

الحيالي، صدام محمد، وسطم، صالح حسين، والكسب، علي ابراهيم.(2006م). أثر التجارة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية، *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *2*(3)، 130-151.

خليل، محمد احمد إبراهيم. (2005م). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، *25*(1)، 723- 782.

خليل، محمد.(2003م). دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية بكلية التجارة، جامعة بنها* ، *1*(2)، 22-28.

الداهوري، كمال، وهلال، عبدالله.(1999م). *المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق*. (د.ط).الإسكندرية: الدار الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دهمان، أسامة كمال .(2012م). *فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية*، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

دهيرب، محمد سمير .(2012م). تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO، *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة المثنى العراق*، *1*(6)، 255-278.

الدوغجي، علي، الخيرو، إيمان. (2013م). تحسين فاعلية الرقابة الداخلية وفق COSO. *مجلة العلوم الاقتصادية*، *19* (70)، 398-433.

ديري، زاهد.(2011م). *الرقابة الإدارية*.ط1. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الذنيبات، على عبد القادر.(2010م). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق.(د.ط) .عمان: دائرة المكتبة الوطنية

ذنيبات، علي عبد القادر، كفوس ، نوال.(2012م). مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي. *مجلة دراسات للعلوم الإدارية*، *39* (1)، 73-80.

الرحيلي، عوض بن سلامة.(2008م). لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد والادارة*، *22*(1)، 206-220.

الرشيدي، محمود صادق محمد. (2012م). دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* ، *26*(2)، 60-80.

الرماحي، نواف محمد عباس.(2009م). *مراجعة المعاملات المالية*. ط1. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

زاهر عطا الرمحي.(2004م). *تطوير اسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية* (أطروحة دكتوراه غير منشورة).الجامعة الأردنية، الأردن.

زوينة، بن فرج. (2014م). *المخطط المحاسبي المصرفي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق*، (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.

ساكار، عمر أمين(2012م). تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الالكترونية، *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية*، *2* (2)، 114-125.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السامرائي، محمد حمد .(2016م). *أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان*(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

سامي، مجدي محمد.(2009م). دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، 46* (2)، 27-29.

سلطة النقد الفلسطينية. (2017م). كشف المصارف المرخصة في فلسطين. تاريخ الإطلاع:2017/10/01، الموقع: http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx

الشامي، أكرم يحيى.(2009م). *أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية*(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، اليمن.

شاهين، علي عبدالله .(2014م). *محاسبة العمليات المصرفية في المصارف والمصارف الإسلامية*.(د.ط). فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة.

شبير، أحمد عبد الهادي. (2006م). *دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية*(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية ،غزة.

شعراني، منى جباي.(2016م). أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية" دراسة ميدانية على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان" جامعة النيلين، *مجلة الدراسات العليا*، *4* (15)،15-20.

الشلتوني، فايز زهدي. (2005م). *مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات* الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية (رسالة ماجستير غير منشورة).الجامعة الإسلامية بغزة.

الشيخ، عبد الرزاق حسن.(2012م). *دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصايغ، عماد سعد، وحميدة، محمد عبد المجيد. (2015م). قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، *مجلة المحاسبة المراجعة في بني سويف*، مصر، *3* (1)، 7-15.

الصحن، عبد الفتاح محمد، السريا، محمد السيد.(2006م). *المراجعة والرقابة الداخلية*.ط1. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

صليب، ليلى عزيز. (2004م). دراسة انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، *28*(2)، 109- 135.

الصواف، محمد حسين علي. (2011م). أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية. *المجلة التقنية بالعراق*، *24*(9)، 1-21.

العامري، صالح، والغالبي، طاهر.(2008م). *الإدارة والأعمال*. ط2. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

العامري، محمد بن علي شيبان .(2014م). *خصائص نظام الرقابة، موسوعة تعلم معنا مهارات النجاح*، تاريخ الاطلاع: 23 مايو 2017م، الموقع: http://sst5.com/readArticle.aspx?ArtID=1242&SecID=54

العبادي، ابراهيم.(2014م). دور نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية الأردنية في ضبط الإنفاق، *مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات المالية*، *22*(2)، 263-288.

عبد الحليم، أحمد حامد. (2015م). *دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح "دراسة* تطبيقية مقارنة. *مجلة البحوث والدراسات بجامعة بنها، مصر*، *2* (1)، 20-25.

عبد الفتاح محمد الصحن وآخرين.(2000م). *أصول المراجعة*.(د.ط). مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد. (2013م). *علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية دراسة إختبارية* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الزقازيق، مصر.

عبدالله، خالد أمين.(1998م). *التدقيق والرقابة في المصارف*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

العلاق، بشير.(2008م). *الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم* .ط1. الأردن، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علي، حامدي.(2011م). *أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

عوض، تامر توفيق عبد الله .(2012م). العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عياش، عبد الوهاب أحمد.(2014م). دور الرقابة الداخلية في رفع كفاء الأداء المالي. *مجلة جامعة الناصر بجامعة الناصر، 1* (4)، 455-460.

العبد الله، رياض.(2009م). نظرية محاسبية.ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

غالي، جورج دانيال.(1998م). دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1*(3)، 455-459.

عاطف، زاهر عبد الزاهر.(2009م). الرقابة على الأعمال الإدارية، الأردن، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

الغول، سناء. (2015م). *دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مصباح مرباح، الجزائر.

فاضل، عدي صفاء، محمود، فيحاء عبد الخالق.(2015م). قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، *مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة مجلة دورية نصف سنوية، 7*(14)، 499-501.

فضيلة، بوطورة.(2007م). *دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف*(رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة بوضياف، الجزائر.

فضيلة، بوطورة ، والشريف، بقة.(2015م). دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية (دراسة ميدانية في مصرف الفلاحة والتنمية الريفي) *مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية بالجزائر، 5*(1) 976-944.

الفين، اريينز، ولوباك، جيمس.(2002م). *المراجعة مدخل متكامل*.(ترجمة محمد عبد القادر الديسطي)، الرياض: دار المريخ للنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاسم، عبد الرازق. (2003م). *نظم المعلومات المحاسبية*. ط1. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

القرني، أحمد بن عبد القادر.(2013). مشكلات المراجعة الداخلية في قطاع الأعمال السعودي، *المجلة العربية للمحاسبة*، *2* (16)، 135-157.

القريوتي، محمد.(2004م). مبادئ الإدارة النظريات والعمليات والوظائف.ط2. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

قشطة، عصام صبحي.(2013م). *علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

كامل، محمود فاروق.(2014م). *دراسة تحليلية لأثر حوكمة الشركات وبيئة الرقابة على قرارات تخطيط عملية المراجعة الخارجية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.

كلاب، سعيد يوسف.(2004م). *واقع الرقابة في القطاع الحكومي*(رسالة ما جستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

لبيب، خالد محمد عبد المنعم.(2007م). دراسة اختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين: لجان المراجعة، وأنظمة الرقابة الداخلية في منشآت قطاع الأعمال، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، *44*، (1)، 95-105.

لطفي، أمين السيد أحمد .(2006م). *المراجعة بين النظرية والتطبيق*. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية.

ماهر، أحمد.(2005م). *إدارة الموارد البشرية*. ط2. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

ماهر، أحمد.(2007م). *إدارة الموارد البشرية*. ط1. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

مجيد، عبد ربه حمد. (2010م). دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في اسهم الشركات، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية جامعة القادسية بالعراق*، *12*(4)، 10-15.

محسن، محمود عبد السلام. (2011م). *مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية*(رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.

محمد، أنس القاسم. (2015م). *كفاءة الرقابة الداخلية وأثرها في مخاطر المراجعة الخارجية* (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة السودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد، هيثم محمد جعفر.(2006م). *دور المراجع الخارجي في تقييم عوامل الخطر الحتمي لأغراض التخطيط لعملية المراجعة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

المخادمة، أحمد عبد الرحمن.(2007م). أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، *مجلة المنارة بجامعة مؤتة، بالأردن*، *13*، (2)، 266-269.

مردان، زيد عائد.(2013م). القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، *مجلة دراسات محاسبية ومالية بجامعة بغداد*، *8*(25)، 230-239.

المشهداني، بشرى الياور، أقدم.(2012م). دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، *35* (93)، 110-112.

معهد الدراسات المصرفية.(2013م). *القوائم المالية*، الكويت: معهد الدراسات المصرفية.

مليجي، مجدي بليجي. (2014م). أثر التحول إلى معايير التدقيق الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية، *مجلة المراجعة والمحاسبة بجامعة بني سويف*، *2*،(2).

مليود، عزوز.(2007م). دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة 51 أوت 0922 بسكرة، الجزائر.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. (2009م). *استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام*، معيار "Gov9140"، فينا.

مهدي، ثامر محمد. (2010م). أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية"، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *12*(4)، 178-179.

النجار، عايش عبدالله.(2016م).*العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين*.(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية،

نصر، عبد الوهاب، أسماء الصيرفي.(2015م). أثر مستوى الإلتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة المحاسبة والمراجعة* بجامعة بني سويف، *3* (2)، 115-119.

النعيمي، صلاح.(2008م). *الإدارة*.(د.ط). عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النواس، رافد عبيد. (2016م). أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات نموذج مقترح في ظل الأزمات الاقتصادية العلمية، *مجلة المحاسب للعلوم المالية والتدقيقية بالعراق* ، *23*(45)14-25.

نوال، صباحي.(2013م، 17-18 نوفمبر)*.أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثالث، الجزائر: جامعة الوادي.*

هادني، الان عجيب مصطفى ، الغبان، الصبري محمود .(2010م). دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان العراق، *مجلة العلوم الإنسانية بجامعة السليمانية*، *7* (45)، 10-15.

وردة، بلعيد.(2014م). *المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة المسيلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Al-Shetwi, M., Ramadili, S. M., Chowdury, T. H. S., & Sori, Z. M. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. *African Journal of Business Management*, 5(27), 11189-11198.

Ayagre, P., Appiah-Gyamerah, I., & Nartey, J. (2014). The effectiveness of Internal Control Systems of banks. The case of Ghanaian banks. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 4(2), 377-389.

Beest V., Ferdy, Geert B., and Suzanne B. (2009).Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics. *Nijmegen Center for Economics* 9(108),1-41.

Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? *Journal of Accounting and Economics*, *48*(2–3), 112–131.

Chandan, J S.(1987). *Management: theory & practice*.(1st ed). Delhi: Vikas Publishing House.

Dorothy, A. M. (1996). audit committee performance: an investigation of consequences associated with audit committee. *Journal of Practice and Theory*, *15*,(1),87 –103.

Hayale, T. H., & Abu Khadra, H. A. (2006). Evaluation of The Effectiveness of Control Systems in Computerized Accounting Information Systems: An Empirical Research Applied on Jordanian Banking Sector. *Journal of Accounting, Business & Management*, *13*.(1)39-68.

Hilton, Ronald W. (1999) *Managerial Accounting* (4th ed). MC Grew – Hill *Companies*

Ismail, T. H. (2012). Internal auditors' perception about their role in risk management audit in Egyptian banking sector. *International Journal of Economics and Accounting*, *3*(2), 196-220.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Kam , V. (1986). *Accounting Theory*. U. S. A: John W. &Sons Inc.

Koranteng, N. D. (2011). *Internal control and its contributions to organizational efficiency and effectiveness: A case study of Ecobank Ghana Limited*. (Unpublished MBA thesis), Kwame Nkrumah University of Science and Technology, Kumasi, Ghana.

Kumuthinidevi .S. (2016). A Study on Effectiveness of the Internal Control System in the Private Banks of Trincomalee, *International Journal of Scientific and Research Publications 6*(6),600-612.

McNally, J. S. (2013). The 2013 COSO Framework & SOX Compliance: One approach to an effective transition. *Strategic Finance,1* (5),1-8.

Mohammed. A, Shamsher M, Taufiq H. (2011). Impact of internal audit function (IAF) on financial reporting quality (FRQ): Evidence from Saudi Arabia. African, *Journal of Business Management, 1* (27), 11189-11198.

Nashwa, G. (2003). Audit Committees: The Solution to Quality Financial Reporting?. *The CPA Journal*, *73*(12), 6.

New York (State). Office of the State Comptroller. Division of Local Government & School Accountability, & DiNapoli, T. P. (2010). *Management's Responsibility for Internal Controls*. New York State Office of the State Comptroller, Division of Local Government and School Accountability.

Olatunji, O. C. (2009). Impact of internal control system in banking sector in Nigeria. *Pakistan Journal of Social Sciences*, *6*(4), 181-189.

Pfister, J., Hartmann, F. (2011). Managing organizational culture for effective internal control: From practice to theory. *The Accounting Review*, *86*(2), 738-741.

Pojasek, R. B. (1998). Activity-based costing for EHS improvement. *P2: Pollution Prevention Review*, *8*(1), 111-120.

Pojasek, R. B. (1998). Activity-based costing for EHS improvement. *Pollution Prevention Review*, *8*(1), 111-120.

Tang, Q., Chen, H., & Lin, Z. (2008). Financial reporting quality and investor protection: a global investigation. *Electronic copy available at: http://ssrn. com/abstract, 1290910*, 3-50.

Vijayakumar, A. N., & Nagaraja, N. (2012). Internal Control Systems: Effectiveness of Internal Audit in Risk Management at Public Sector Enterprises. *BVIMR Management Edge*, *5(*1),1-8.

Whittington O. R. , Delaney. R. (2006). "*Principles of Auditing and Other Assurance Services*. (16th ed). John Wiley and Sons Inc.

Whittington O. R. and Kurt P. (2004). *Principles of Auditing and Other Assurance Services*. (14th ed). McGraw-Hill/Irwin, Inc.

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (1): استبانة الدراسة

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليا
كليـــة التجـــارة
قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ة ..... **المحترم/ة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يرجى التكرم بالعلم بأن الباحث يقوم بإعداد دراسة بعنوان:

العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، وعليه نأمل تعاونكم معنا في تعبئة أسئلة الاستبانة بدقة وعناية وموضوعية، لما لإجاباتكم أهمية في تحقيق أهداف الدراسة، ونحيطكم علماً أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحثة

يسرى محمد أبو سعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: المعلومات الشخصية:

(1)الجنس:

☐أنثى ☐ ذكر

(2) العمر:

من20-30 ☐ 31-40 ☐ 41 -50 ☐ أكثر من 50 ☐

(3)المؤهل العلمي:

دبلوم ☐ بكالوريوس ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐

(4)المسمى الوظيفي:

مدقق داخلي ☐ مدير مالي ☐

رئيس قسم ☐ محاسب ☐

(5)سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات☐ من 5-10 سنوات☐

من 11-15 سنة☐ أكثر من 15 سنة ☐

(6)التخصص العلمي:

محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐

إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐

أخرى ، حدد.....

(7) الشهادات المهنية الحاصل عليها:

CPA ☐ CMA ☐

ACPA ☐ لا يوجد ☐

أخرى ، حدد.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني: عناصر الرقابة الداخلية في المصرف

الفقرات التالية عبارة عن أسئلة خاصة بتقييم مدى توافر عناصر الرقابة الداخلية في المصرف، يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب.

م	البيان	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المحور الأول: الرقابة الداخلية						
عناصر الرقابة الداخلية		**موافق بدرجة**				
أولاً: بيئة الرقابة:						
.1	تولي إدارة المصرف اهتماماً بوجود رقابة داخلية فعالة لضمان تحقيق الأهداف.					
.2	تحرص الإدارة على إرساء مبدأ أن الرقابة الداخلية مسئولية جميع الأفراد العاملين في المصرف.					
.3	يوجد في المصرف هيكل تنظيمي واضح يتلاءم مع طبيعة وحجم العمل ويحدد الواجبات والمسئوليات المنوطة بالأفراد بشكل واضح.					
.4	يوجد وصف وظيفي واضح للموظفين وتتناسب الصلاحيات مع مسئوليات العمل.					
.5	يتميز الهيكل التنظيمي بالمرونة وذلك لاستيعاب أي تغيرات مستقبلية في نشاط الوحدة.					
.6	يتم استشارة لجان التدقيق عند إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي.					
.7	تعمل الإدارة على إرساء مبدأ التعامل بالاستقامة والقيم الأخلاق والشفافية والنزاهة سواء مع العاملين أو الأطراف الخارجية.					
.8	تقوم الإدارة على تحديد احتياجاتها من الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف.					
.9	تحرص الإدارة على توافر الكفاءة والمهنية والأمانة عند اختيار العاملين في المصرف.					
.10	تحرص الإدارة ومجلس الإدارة على مراجعة مدى ملاءمة إستراتيجية وسياسات المصرف للخدمات المقدمة للعملاء.					
ثانياً: تقدير المخاطر:						
.1	تقوم الإدارة بتقييم وتحليل المخاطر التي قد تواجه					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	البيان	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
	المصرف بشكل دوري.					
2.	تعتمد الإدارة على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.					
3.	تتشارك الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وفريق الرقابة في عملية تقييم المخاطر.					
4.	تقوم الإدارة بتصنيف المخاطر حسب درجة تأثيرها على العمل، أو مكان حدوثها داخلية أم خارجية.					
5.	تقوم الإدارة بتصنيف المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة.					
6.	يساهم نظام الرقابة الداخلية في ضبط مستويات المخاطر التي قد يواجهها المصرف.					
7.	تقوم الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات التي قد تساهم في مواجهة والحد من تلك المخاطر.					
8.	يساهم التدقيق الداخلي للمصرف في تقييم وتحليل مستوى المخاطر المقبولة.					
9.	يتمتع الموظفون بالكفاءة والمهارة اللازمة سواء لتقييم أو وضع الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر.					
10.	تشارك الإدارة ومجلس إدارتها فريق الرقابة الداخلية في تحديد إجراءات الرقابة الملائمة في حال تطوير الخدمات المصرفية.					
ثالثاً الأنشطة الرقابية:						
1.	تساهم الأنشطة الرقابية المُعدة في منع واكتشاف الأخطاء بشكل فعال.					
2.	تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ الفصل في المهام.					
3.	يساهم توزيع الصلاحيات في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
4.	السجلات والدفاتر المستخدمة ملائمة وكاملة.					
5.	تتوفر حماية مادية كافية على أصول المصرف والسجلات.					
6.	تتوفر حماية كافية على البرامج والملفات الالكترونية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	البيان	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
	الخاصة بالمصرف.					
7.	تتوفر في المصرف رقابة فاعلة على الأداء المالي والإداري.					
8.	يتم تقييم أداء العاملين في كافة المستويات الإدارية بنزاهة.					
9.	يتم مراجعة الأداء الفعلي للمصرف مع المخطط أو مقارنة أداء المصرف مع غيره أو إجراء مقارنة تاريخية له.					
10.	تحرص الإدارة على استخدام التقارير المالية والإدارية بشكل دوري كأداة لإنجاح وتحسين إجراءات الرقابة.					
رابعاً: المعلومات والاتصال:						
1.	يوجد لدى المصرف نظام اتصال فعال يضمن للعاملين فهم كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.					
2.	تحرص الإدارة على انجاز العمل من خلال أنظمة تعليمات مكتوبة وواضحة.					
3.	يتوفر لدى المصرف نظام معلومات آمن من الاختراق.					
4.	أنظمة المعلومات المالية والإدارية تساهم في تحسين الرقابة الداخلية.					
5.	يساهم نظام الاتصالات في التأكد من وضوح الصلاحيات والمسئوليات.					
6.	يساهم مستخدمي أنظمة المعلومات في المصرف في تطوير وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
7.	ينتج عن أنظمة المعلومات المستخدمة معلومات تلبي احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية.					
8.	تتيح الأنظمة المستخدمة في المصرف المعلومات في الوقت المناسب.					
9.	تساهم نتائج الأنظمة في تقييم أداء المصرف وفي وجود تقارير سليمة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	البيان	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
10.	قنوات الاتصال مع الأطراف الخارجية كالعملاء والموردين والزبائن كافية للحصول على معلومات لتحسين الإجراءات الرقابية.					
خامساً: المراقبة والضبط:						
1.	يتم تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصرف.					
2.	تتوافر معايير رقابية مهنية لتقييم أداء المصرف.					
3.	تحرص الإدارة على تقييم الأداء بشكل دوري.					
4.	يتمتع العاملين في المراقبة بالصلاحيات التي تمكنهم من الوصول إلى كافة السجلات والدفاتر.					
5.	يتوافر لدى العاملين في المراقبة والضبط الخبرات والمؤهلات المناسبة لعملهم.					
6.	تحرص الإدارة على تقييم ومراقبة مكونات الرقابة الداخلية للتأكد من أنها تعمل وفق المخطط له.					
7.	يتمتع العاملون في قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية					
8.	تساهم تقارير المدقق الداخلي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
9.	تساهم نتائج تقارير الرقابة والأداء في تطوير العمل.					
10.	يتم إبلاغ الجهات المسئولية عن أي قصور أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية للعمل على تطويره.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: جودة التقارير المالية:

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
المحور الثاني: جودة التقارير المالية						
أولاً: الملاءمة:						
1.	تزود التقارير المالية إدارة المصرف بجميع احتياجاتها من المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات سواء الاستثمارية أو الائتمانية.					
2.	تساهم التقارير المالية للمصرف في التأثير على قرار المستخدم من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة.					
3.	توفر التقارير المالية المعلومات المالية التي تطلبها الجهات الخارجية أو الداخلية وفي الوقت المناسب مما يساهم في اتخاذ القرار.					
4.	تتسم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للمصرف بأنها دقيقة وملائمة لاتخاذ القرارات.					
5.	المعلومات المدرجة في التقارير المالية للمصرف تساعد أو لديها القدرة على التنبؤ بالأحداث والأنشطة المستقبلية للمصرف.					
6.	تساعد التقارير المالية للمصرف على تقييم وتصحيح التوقعات والتنبؤات من خلال التغذية العكسية.					
7.	تساعد التقارير المالية للمصرف في تحقيق خاصية القدرة على تقييم النتائج السابقة.					
8.	تساعد التقارير المالية للمصرف المستخدمين في تقليل درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرار المناسب في المصرف.					
ثانياً: خاصية التمثيل الصادق:						
1.	تتميز المعلومات المدرجة في التقارير المالية بالدقة وخلوها من الأخطاء والمخالفات.					
2.	يتوافر في التقارير المالية للمصرف قدر كافياً من الموضوعية					
3.	تتميز التقارير المالية للمصرف بالوضوح والشفافية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	البيان	موافق بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
4.	تتميز التقارير المالية للمصرف بالحيادية وبعدها عن التحيز.					
5.	تعرض المعلومات المحاسبية بصورة صادقة الوضع المالي للمصرف.					
6.	تتميز التقارير المالية للمصرف بصدق تمثيلها للأحداث والظواهر المراد التقرير عنها خلال فترة معينة.					
7.	تتميز التقارير المالية للمصرف باكتمال المعلومات المدرجة فيها.					
8.	تساعد التقارير المالية للمصرف في عملية اتخاذ القرارات السليمة.					

مع تحيات الباحثة
يسرى محمد أبو سعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2): قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المهنة	التخصص	مكان العمل
1.	أ. د. جبر الداعور	أستاذ جامعي	المحاسبة	جامعة الأزهر
2.	د. حمدي زغرب	نائب عميد كلية التجارة	المحاسبة	الجامعة الإسلامية
3.	د.هشام ماضي	أستاذ جامعي	المحاسبة	الجامعة الإسلامية
4.	د. محمد العشي	رئيس قسم المحاسبة	المحاسبة	الجامعة الإسلامية
5.	د.عماد الباز	رئيس قسم المحاسبة	المحاسبة	جامعة الأزهر
6.	د. نافذ بركات	أستاذ جامعي	إحصاء	الجامعة الإسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com